



« المَبِينَات النَحْوِيَّة »
« فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ »
دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ .

بِالرُّسْمِ

الشَّحَات أَحْمَدُ بَدْوِي حَسِينُ السَّمَاخِي

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنين بالقاهرة
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" المبيّنات النحوية في القرآن الكريم " دراسة تطبيقية.

الشحات أحمد بدوي حسين السماحي

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالبحر - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: alshhatalsmahy0@gmail.com

المخلص

المبيّنات في اللغة العربية متعددة ومتنوعة، منها مبيّنات أصولية، و مبيّنات تفسيرية، و مبيّنات بلاغية، و مبيّنات نحوية و هي محل البحث، و المقصود بها المسائل النحوية التي وظيفتها بيان مبهم سابق، أو إزالة لبس متقدم عليها، أو توضيح شيء غامض في الكلام السابق. و القرآن هو سحر البيان و هو أحسن الحديث، و بهذا كان لفظه أجود الألفاظ، و معانيه أغنى المعاني و أدلها على القول المبين. و من هنا يكون القرآن الكريم أصلح نص لدراسة نحوية؛ لاطراد نسقة، و لزومه طريقة واحدة. و كون القرآن الكريم كتاب العربية الأكبر يثبت صلاحه لتمثيل لغة العرب، و اتخاذ لغته ميدانا لدراسة نحوها. و قد تناولت هذه المسائل بالدراسة مع التطبيق على القرآن الكريم، مكتفيا بذكر نماذج وأمثلة منه، و جعلت عنوان البحث: " المبيّنات النحوية في القرآن الكريم " دراسة تطبيقية. والمنهج الذي يقوم عليه البحث يستمد رؤيته من القرآن الكريم، و يجعله ميدانا لدراسته، فيتناول المبيّنات النحوية ووسائلها، آخذا بالنظرة الاستقرائية القائمة على الوصف و التحليل، غير مبرأة من السمة النحوية المعيارية. و من هنا يقصد أن يكون البحث مؤسسا على نص لغوي محكم. و قد عني البحث بمراجعة قواعد النحويين على ضوء ما توصل إليه من تقص لأساليب المبيّنات النحوية في الآيات القرآنية ثم مناقشتها ترسما لعربية القرآن لا عربية النحاة، و تسليما بأن نحو القرآن لا يصح أن يقاس على قواعد النحاة وأصولهم التي رسموها، بل تعرض قواعد نحوهم تلك و تنقاس عليه. و قد جاء البحث في مقدمة و سبعة مباحث و خاتمة تشمل أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: عطف البيان. التمييز. الحال. الاختصاص. الجملة التفسيرية. شبه الجملة

Grammatical Evidence in the Holy Qur'an: An Empirical Study.

Al-Shahat Ahmed Badawi Hussein Al-Samahi

Assistant Professor, Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in Cairo - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt

Email: alshhatalsmahy0@gmail.com

Abstract

The evidences in the Arabic language are multiple and varied, among them are fundamentalist explanations, explanatory evidences, rhetorical illustrations, and grammatical indications that are the subject of research, and which are grammatical issues that have served as a previous vague statement, or removing an ambiguity ahead of them, or clarifying something obscure Previous talk. And the Qur'an is the magic of the statement and it is the best of the hadith, and by this it was the best pronunciation of words, its meanings are the richest meanings and its evidence is the clearest statement. Hence, the Holy Quran is the most suitable text for a grammatical study; For a steady format, one method is required. And the fact that the Holy Qur'an is the largest Arabic book proves its validity to represent the language of the Arabs, and to use its language as a field to study towards it. And I dealt with these issues by studying with the application to the Holy Qur'an, merely mentioning examples and examples from it, and made the title of the research: "Grammatical Indicators in the Holy Quran" an applied study. The methodology upon which the research is based draws its vision from the Holy Qur'an, and makes it a field for its study, so it deals with grammatical indications and their means, taking an inductive view based on description and analysis, not excluded from the normative grammatical feature. Hence, the research is intended to be based on an elaborate language text. The research was concerned with reviewing the grammatical rules in the light of the findings of the methods of grammatical indications in the Qur'anic verses, and then discussing them as an illustration of the Arabic of the Qur'an, not for the Arabic of grammarians, and recognizing that the Qur'an is not valid to be measured against the grammar and their origins that they drew, but rather presents rules toward them. And it is measured. The research came in the introduction and seven topics and a conclusion that includes the most important results of the research.

kindness statement. Discrimination. adverb. Jurisdiction. Explanatory sentence. Almost a sentence.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فما لا شك فيه أن للبيان بعد الإبهام وقعا عظيما في النفس، و تأثيرا
واضحا على السمع، و دروا كبيرا في تقرير المعنى، و تثبيته.
والبيان بعد الإبهام يؤدي إلى تمكن المعنى في النفس تمكنا زائدا
لوقوعه بعد الطلب، فإنه أعز من المنساق بلا تعب، أو لتكمل لذة العلم به،
فإن الشيء إذا علم من وجه ما، تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه
وتألمت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه كانت لذته أشد من علمه من
جميع وجوهه دفعة واحدة. و المبيّنات في اللغة العربية متعددة و متنوعة،
منها مبيّنات أصولية، و مبيّنات تفسيرية، و مبيّنات بلاغية، و مبيّنات نحوية
و هي محل البحث، و المقصود بها المسائل النحوية التي وظيفتها بيان مبهم
سابق، أو إزالة لبس متقدم عليها، أو توضيح شيء غامض في الكلام
السابق. و القرآن هو سحر البيان و سماه الله عز و جل بيانا، قَالَ تَعَالَى:
﴿ هَذَا يَوْمَ لِلنَّاسِ ﴾ (١)، و وصفه بأنه أحسن الحديث، و بهذا كان لفظه أجود
الألفاظ، و معانيه أغنى المعاني و أدلها على القول المبين. و من هنا يكون
القرآن الكريم أصلح نص لدراسة نحوية؛ لاطراد نسقة، و لزومه طريقة
واحدة. و كون القرآن الكريم كتاب العربية الأكبر يثبت صلاحه لتمثيل لغة
العرب، و اتخاذ لغته ميدانا لدراسة نحوها. و قد تناولت هذه المسائل
بالدراسة مع التطبيق على القرآن الكريم، مكتفيا بذكر نماذج وأمثلة منه،

١ - آل عمران آية ١٣٨. وَالْإِشَارَةُ إِيمًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ، وَإِمًا إِلَى حَاضِرِ فِي الذَّهْنِ عِنْدَ
تَلَاوَةِ الْآيَةِ وَهُوَ الْقُرْآنُ. وَالْبَيَانُ: الْإِبْضَاحُ وَكَشْفُ الْحَقَائِقِ الْوَاقِعَةِ. التحرير و التنوير ٩٨/٤، ٩٧.

ولم أقم بحصر كل الآيات، فالحصر ليس الهدف من الدراسة. و جعلت عنوان البحث: " المبيّنات النحوية في القرآن الكريم" دراسة تطبيقية. والمنهج الذي يقوم عليه البحث يستمد رؤيته من القرآن الكريم، و يجعله ميدانا لدراسته، فيتناول المبيّنات النحوية و وسائلها، آخذاً بالانظرة الاستقرائية القائمة على الوصف و التحليل، غير مبرأة من السمة النحوية المعيارية. ومن هنا يقصد أن يكون البحث مؤسساً على نص لغوي محكم. والبحث لم يحصر جهده في تتبع المبيّنات النحوية في القرآن الكريم لاستنباط القواعد و استقراء الأساليب منها، و إنما عني بمراجعة قواعد النحويين على ضوء ما توصل إليه من تقصّ لأساليب المبيّنات النحوية في الآيات القرآنية ثم مناقشتها ترسماً لعربية القرآن لا لعربية النحاة، و تسليماً بأن نحو القرآن لا يصح أن يقاس على قواعد النحاة وأصولهم التي رسموها، بل تعرض قواعد نحوهم تلك و تنقاس عليه.

و قد جاء البحث في مقدمة و سبعة مباحث و خاتمة.

- المقدمة: و بها أهمية الموضوع.
 - المبحث الأول: عطف البيان.
 - المبحث الثاني: التمييز.
 - المبحث الثالث: الحال.
 - المبحث الرابع: الجملة التفسيرية.
 - المبحث الخامس: الاختصاص.
 - المبحث السادس: شبه الجملة.
 - المبحث السابع: المبيّنات الحرفية.
 - الخاتمة: و فيها أهم نتائج البحث.
 - ثبت المراجع و المصادر.
- والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول: عطف البيان

العطف في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته، وعطف الفارس على قرنه، إذا التفت إليه^(١). وهو في الاصطلاح ضربان: عطف نسق بحرف، وعطف بيان بغير حرف وهو المراد هنا، وسمي بياناً لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه. وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة.

فخرج بـ "المشبه للصفة" النعت؛ لأن المشبه للشيء، غير ذلك الشيء، فكأنه قال: تابع غير صفة، وخرج بذكر "الإيضاح والتخصيص" التوكيد والنسق والبدل.

والأول وهو إيضاح المعرفة، متفق عليه عند البصريين والكوفيين^(٢)، كقوله^(٣):

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

١ - ينظر لسان العرب ص ٢٩٩٦ (عطف)

٢ - التصريح بمضمون التوضيح ١٤٧/٢

٣ - البيت من الرجز المشطور وبعده قوله:

ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم إن كان فجر

— وهو لهذا الأعرابي الذي وفد على سيدنا عمر بن الخطاب ومعه ناقة عجفاء دبراء نقباء، وطلب منه أن يحملها على ناقة تبلغه أهله، فردده وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر.

— فمضى إلى ناقته، وهو يقول هذه الأبيات، فناداه سيدنا عمر، وأعطاه ما طلب.

— والشاهد من شواهد: التصريح: ١/ ١٢١، وابن عقيل "٢٩٢/ ٣/ ٢١٩"، والأشموني "٦٨/ ١/ ٥٩" وشرح

المفصل: ٣/ ٧١، وخرزانة الأدب: ٢/ ١٥١، ١٦٢، ٢٨٣، وشرح العيني: ١/ ٣٩٢ و ٤/ ١١٥ ومعاهد

التنصيص: ١/ ٩٤، وشذور الذهب "٢٢٩/ ٥٦٤، ٤٣٥"، والمخصص لابن سيده: ١/ ١١٣.

— الشاهد: تقدم الكنية "أبو حفص" على "عمر" وحكم تقدم الكنية على الاسم، جائز باتفاق، كما يجوز تقدم الاسم عليها، وتقدم الكنية على اللقب أولى، فتقول: هذا أبو حفص الفاروق، هذا الفاروق أبو حفص باتفاق

ف: عمر: عطف بيان على "أبو حفص" للإيضاح، والثاني: وهو تخصيص النكرة، نفاه جمهور البصريين وأثبتته الكوفيون^(١) وجماعة من البصريين منهم: الفارسي^(٢) وابن جني^(٣)، وجماعة من المتأخرين منهم: الزمخشري^(٤) وابن عصفور^(٥) وابن مالك^(٦) وولده^(٧). محتجين بأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف و النكرات كما أن النعت كذلك^(٨) وجوزوا أن يكون منه أي من عطف البيان للنكرة قوله تعالى: ﴿أَوْ كَثْرَةٌ طَعَامٌ﴾^(٩) فيمن نون: كفارة^(١٠) ف: طعام مساكين، عطف بيان على "كفارة". ونحو قوله تعالى: ﴿وَسَقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾^(١١) ف"صديد" عطف بيان على "ماء"، ونحو قوله: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِحَبْلٍ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمَطٍ﴾^(١٢) ف "خمط" عطف بيان لـ "أكل" وجعله أبو علي أحسن الوجوه في إعراب الآية. قال: «كأنه بين أن الأكل هذه الشجرة» إلا أن عطف البيان لا يجيزه البصريون في النكرات إنما يخصونه بالمعارف. ورد كونه بدلاً. قال: «لأن

١ - ارتشاف الضرب ص ١٩٤٣ ، و التصريح ١٤٧/٢

٢ - الأشموني ٨٦/٣ ، و ارتشاف الضرب ص ١٩٤٣ ، و التصريح ١٤٧/٢

٣ - ارتشاف الضرب ص ١٩٤٣ ، و التصريح ١٤٧/٢

٤ - المفصل ص ١٢٢.

٥ - المقرب ص ٢٤٤

٦ - شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

٧ - شرح ابن الناظم ص ٣٦٦.

٨ - مغني اللبيب ٣/ ٢٧٣

٩ - المائدة آية ٩٥

١٠ - هي قراءة الجمهور، وقرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر "كفارة". انظر الإتحاف ص ٢٠٣، والكشاف ١/ ٣٦٥، والنشر ٢/ ٢٥٥.

١١ - إبراهيم آية ١٦

١٢ - سبأ آية ١٦

الخَمَطَ ليس بالأَكْلِ نَفْسِهِ. ^(١) والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل، ويخصون عطف البيان بالمعارف، محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول. ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص، كما أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح. ^(٢)

الأمور التي يوافق فيها عطف البيان متبوعه:

عطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في أربعة من عشرة: "أوجه الإعراب الثلاثة" وهي: الرفع والنصب والجر، والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن. ففرع الإفراد التثنية والجمع، وفرع التذكير التأنيث، وفرع التنكير التعريف، تقول: جاعني محمد أبو سهل، فـ"أبو سهل" مرفوع، والرفع واحد من ثلاثة وهي: الرفع والنصب والجر. ومفرد، والإفراد واحد من ثلاثة أيضاً وهي: الإفراد والتثنية والجمع، ومذكر، والتذكير واحد من اثنين هما: التذكير، والتأنيث. ومعرف، والتعريف واحد من اثنين أيضاً، وهما: التنكير والتعريف ^(٣). وقول الزمخشري ^(٤): {إن {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} عطف

١ - الحجة ١٥/٦

٢ - حاشية الدسوقي على المغني ٢٧٢/٣

٣ - شرح التسهيل ٣/ ٣٢٥، وشرح المفصل ٣/ ٧١، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٧، و التصريح

١٤٨/٢، ١٤٩

٤ - الكشف ١/ ٢٠٤.

٥ - آل عمران آية ٩٧

بيان على {آياتٌ بَيِّنَاتٌ} ^(١) مخالف لإجماعهم؛ لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة. وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر. ولا يجوز أن يكون بدلا، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم، أو: بعضها مقام إبراهيم، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ ^(٢).

قوله: {مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا} فيه أوجه ^(٣) : أحدها أن «مقام» بدل من «آيات» ، وعلى هذا يقال: إن النحويين نصوا على أنه متى ذكر جمع لا يبدل منه إلا ما يوفي بالجمع فنقول: «مررت برجال زيد وعمرو وبكر» لأن أقل الجمع الصحيح ثلاثة، فإن لم يوف قالوا: وجب القطع عن البدلية: إما إلى النصب بإضمار فعل، وإما إلى الرفع على مبتدأ محذوف الخبر، كما تقول في المثال المتقدم: «زيدا وعمرا» أي أعني زيدا وعمرا، أو «زيد وعمرو» أي: منهم زيد وعمرو، ولذلك أعربوا قول النابغة الذبياني:

تَوَهَّمَتْ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفَتْهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

رَمَادٌ كَكحلِ الْعَيْنِ لِأَيِّ أَيْبِنِهِ وَنُوِي كَجِدْمِ الْحَوْضِ أَنْتُمْ خَاشِعُ

على القطع المتقدم، أي: فمنها رماد ونوي، وكذا قوله تعالى: ﴿مَلَأْنَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿١٨﴾﴾ ^(٤) أي: أعني أو آدم فرعون وثمود، على أنه قد يقال: إن المراد بفرعون وثمود هما ومن تبعهما من قومهما، فذكرهما واف بالجمعية، وفي الآية الكريمة هنا لم يذكر بعد الآيات إلا شيئان: المقام وأمن

١ - آل عمران آية ٩٧

٢ - التصريح ١٤٩/٢

٣ - الكشاف ٤٤٧/١ ، و البحر المحيط ٩/٣ ، والدر المصون ٣١٨/٣ ، ٣١٩،

٤ - البروج الآيات ١٧، ١٨

داخله، فكيف يكونان بدلا؟ وهذا الإشكال أيضا وارد على قول مَنْ جعله خبر مبتدأ محذوف أي: هي مقام إبراهيم كيف يخبر عن الجمع باثنين؟ .
وفيه أجوبة، أحدها: أن أقل الجمع اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال الزمخشري: «يجوز أن يراد: فيه آيات: مقام إبراهيم وأمن من دخله، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة». الثاني: أن «مقام إبراهيم» وإن كان مفردا لفظا إلا أنه يشتمل على آيات كثيرة، لأن القدمين في الصخرة الصماء آية، وغوصهما فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخرة دون بعض آية، وإبقاؤه على مر الزمان، وحفظه من الأعداء آية، واستمراره دون آيات سائر الأنبياء خلا نبينا صلى الله عليه وعلى سائرهم آية، قال معناه الزمخشري. الثالث: أن يكون هذا من باب الطي، وهو أن يذكر جمع ثم يؤتى ببعضه ويسكت على ذكر باقيه لغرض للمتكلم ويسمى طيا، وأنشد الزمخشري عليه قول جرير:

كَانَتْ حَنِيفَةً أَثَلَاثًا فَثَلَّثُهُمُ
مِنَ الْعَبِيدِ وَثَلَّثَ مِنْ مَوَالِيهَا

وأورد منه قوله عليه الصلاة والسلام: «حبيب إلي من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء، وقرّة عيني في الصلاة»^(١) ذكر اثنين وهما الطيب والنساء، وطوى ذكر الثالثة، لا يقال: إن الثالثة قوله: «قرّة عيني في الصلاة» لأنها ليست من دنياهم، إنما هي من الأمور الأخروية، وفائدة الطي عندهم تكثير ذلك الشيء، كأنه تعالى لما ذكر جملة الآيات هاتين الآيتين قال: وكثير سواهما. وقال ابن عطية: «والأرجح عندي أن المقام وأمن الداخل جعلتا مثلا مما في حرم الله تعالى من الآيات، وخصا بالذكر لعظمهما وأنهما تقوم بهما الحجة على الكفار، إذ هم مدركون لهاتين الآيتين بحواسهم»^(٢).

١ - رواه النسائي في باب عشرة النساء ٥٨/٧ ، و أحمد في مسنده ١٢٨/٣

٢ - المحرر الوجيز ١٦٥/٣

الوجه الثاني: أن يكون «مقام إبراهيم» عطف بيان، قاله الزمخشري ورد عليه أبو حيان هذا من جهة تخالفهما تعريفا . ولما أعرب الزمخشري مقام إبراهيم وأمن داخله بالتأويل المذكور اعترض على نفسه بما ذكرته من إبدال غير الجمع من الجمع، وأجاب بما تقدم، واعترض أيضا على نفسه، بأنه كيف تكون الجملة عطف بيان للأسماء المفردة؟ فقال: «فإن قلت: كيف أجزت أن يكون مقام إبراهيم والأمن عطف بيان، وقوله {ومن دخله كان آمنا} جملة مستأنفة: إما ابتدائية وإما شرطية.

قلت: أجزت ذلك من حيث المعنى، لأن قوله {ومن دخله كان آمنا} دل على أمن من دخله، فكأنه قيل: «فيه آيات بينات: مقام إبراهيم وأمن من دخله» ألا ترى أنك لو قلت: «فيه آية بينة: من دخله كان آمنا» صح، لأن المعنى: فيه آية بينة أمن من دخله ؛ لأن الجملة متى كانت في تأويل المفرد صح عطفها عليه.

الوجه الثالث: أن يكون قوله "مقام إبراهيم" خبر مبتدأ مضمّر، والتقدير: أحدها مقام إبراهيم.

و جرى الاختلاف السابق في إعراب " أن تقوموا" من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَجْدِي أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَخْفَىٰ وَقُرْدَىٰ ۝ (١) ۝ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّتِ ﴿٢﴾ حيث جوز الزمخشري أن تكون " جَنَّتِ عَدْنٍ" عطف بيان لـ " حُسْنَ مَآبٍ" و قوله تعالى: ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٦٦﴾ مَرْؤَةً أُخِي ﴿٣٠﴾ ﴾ (٣) حيث جوز أبو البقاء أن يكون «هارون» عطف بيان ل «وزيراً» . ولم يذكر الزمخشري

١ - سبأ آية ٤٦

٢ - ص الآيات ٤٩ ، ٥٠

٣ - طه الآيات ٢٩ ، ٣٠

غيره. ولما حكى الشيخ هذا لم يعقبه بنكير، وهو عجيب منه؛ فإن عطف
البيان يشترط فيه التوافق تعريفاً وتنكيراً، وقد عرفت أن «وزيراً» نكرة و
«هارون» معرفة^(١).

عطف البيان بين الجمود والاشتقاق

عطف البيان لا يكون إلا جامداً و جوز الزمخشري في قوله تعالى
﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾^(٢) إِنَّهُ النَّاسِ ﴿٣﴾ أن يكونا وصفين لـ «رب الناس» وأن
يكونا بدلين، و أن يكونا عطف بيان. حيث قال: «فإن قلت: ملك الناس، إله
الناس، ما هما من رب الناس؟ قلت: عطف بيان كقولك: سيرة أبي حفص
عمر الفاروق، بين بملك الناس، ثم زيد بيانا؛ لأنه قد يقال لغيره "رب الناس"
كقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٣). ملك الناس،
وأما إله الناس فخاص لا شركة فيه، فجعل غاية البيان^(٤).

و عطف البيان لا يكون ضميراً و لا تابعا لضمير؛ لأنه في الجوامد
نظير النعت في المشتقات، فكما يقال: الضمير لا ينعى و لا ينعى به، فكذلك
الضمير لا يعطف عطف بيان و لا يعطف عليه غيره بيانا له، و كما أن
النعت يخص متبوعه النكرة و يوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف
البيان، و الضمير لا يخص و لا يبين، و حينئذ فلا يكون نعتا و لا عطف
بيان^(٥). و جوز الزمخشري أن يكون عطف البيان تابعا لمضمر حيث أعرب

١ - الدر المصون ٣١/٨

٢ - الناس الآيتان ٢، ٣

٣ - التوبة آية ٣١

٤ - الكشف ٣٠٢/٤

٥ - مغني اللبيب و بهامشه حاشية الدسوقي ١٥/٣

"أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ" عطف بيان للضمير في "به" من قوله تعالى: ﴿ مَا قَلَّتْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(١). و أنكر ابن هشام و غيره هذا الوجه فقال: و لا يجوز أن تكون عطف بيان على الهاء في به ... لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان و وهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة و ممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد عبد الله ابن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك^(٢). و يمكن دفع هذا الاعتراض بأن هذه النكتة المذكورة رآها الزمخشري غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكم ذلك الشيء؛ ألا ترى المنادى المفرد قالوا إنه كالضمير فلذا بني و منعوا نعت الضمير دون المنادى، ففعل الزمخشري لاحظها و لكن لم يقل بها^(٣).

بين عطف البيان و البدل

ويصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد بالبدل، أن يعرب بدل كل من كل، لما فيه من البيان، "إلا إن امتنع الاستغناء عنه" فيمتنع أن يكون بدلا "تحو: هند قام زيد أخوها" ف"أخوها" يتعين كونه عطف بيان على "زيد" ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ"هند"، إذ الجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لـ"زيد"، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب "أخوها"

١ - المائدة آية ١١٧

٢ - مغني اللبيب و بهامشه حاشية الدسوقي ٩٠/١ بتصرف

٣ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٩٠/١

بيانا لا بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلوا الجملة المخبر بها عن رابط. "أو" امتنع "إحلاله محل الأول نحو: يا زيد الحارث" فـ"الحارث" يتعين كونه عطف بيان على "زيد" ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لامتناع إحلاله محل الأول، إذ لو قيل: يا الحارث، لم يجر، لأن "يا" و"أل" لا يجتمعان هنا.

و يجوز عطف البيان و البدل في آيات كثيرة من القرآن الكريم منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ١ - قوله تعالى: ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾^(١) فانتنصب البيت يجوز أن يكون على البدل من الكعبة، و يجوز أن يكون عطف بيان لها و إليه ذهب الزمخشري و قال إنه عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك. و اعترض عليه الشيخ بأن شرط البيان الجمود، و الجمود لا يشعر بمدح، وإنما يشعر به المشتق، ثم قال: إلا أن يريد أنه لما وصف البيت بالحرام اقتضى المجموع ذلك فيمكن^(٢).
- ٢ - قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(٣) فـ«عيسى» بدل من «المسيح» أو عطف بيان، وكذلك «ابن مريم».
- ٣ - قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوْخَذُ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٤) فـ"أَنْ لَا يَقُولُوا" يجوز أن يكون في محل رفع على البدل من «ميثاق» لأن قول الحق هو ميثاق الكتاب. و يجوز أن يكون عطف بيان له.

١ - المائدة آية ٩٧

٢ - ينظر الكشاف ٦/١، ٦٤٦، و البحر المحيط ٤/٢٥.

٣ - النساء آية ١٥٧

٤ - الأعراف آية ١٦٩

٤- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أُنْتِهِبِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴿١﴾﴾^(١)
فـ " قَوْمَ فِرْعَوْنَ" يجوز أن يكون بدل من " الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" و يجوز أن
يكون عطف بيان له. و الأجدود أن يكون عطف بيان؛ لأنهما عبارتان
يتعاقبان على مدلول واحد^(٢).

٥- قوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ أَنَا دَمَرْنَا لَهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣﴾﴾^(٣)
فالمصدر المؤول " أَنَا دَمَرْنَا لَهُمْ" يحتمل أن يكون بدلا من «عاقبة» أي:
كيف كان تدميرنا إياهم بمعنى: كيف حدث، و أن يكون عطف بيان .
و " كان" في الآية يحتمل أن تكون زائدة فـ " كيف" خبر مقدم، و أن
تكون تامة فـ " كيف " حال و " عاقبة" فاعل، و أن تكون ناقصة و"
كيف" خبرها مقدم.^(٤)

١ - الشعراء الآية ١٠ و ١١

٢ - دراسات لأسلوب القرآن ٦٦/١١

٣ - النمل آية ٥١

٤ - ينظر معني اللبيب و بهامشه حاشية الدسوقي ٣/ ٢٦٥ و الدر المصون ٦٢٦/٨

المبحث الثاني: التمييز

يطلق على التمييز: التبيين و التفسير، و المميز و المبين و المفسر^(١) وهو في الأصل مصدر الفعل "ميز": إذا خلص شيئاً من شيء، و فرق بين متشابهين.

وقولهم في الاسم المميز: "تمييز" مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كـ: "الطلع" و "النجم"، بمعنى الطالع و الناجم^(٢)

و التمييز في الاصطلاح: اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو إبهام "نسبة". فخرج بالفصل الأول وهو نكرة، المشبه بالمفعول به نحو: زيد حسن وجهه، بالنصب، فإن فيه ما في "حسن وجهها" إلا التأكيد، فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره. و "خرج بالفصل الثاني وهو بمعنى "من" "الحال" نحو: "جاء زيد راكباً" فإنه بمعنى: في حال كذا، لا بمعنى: من و خرج بالفصل الثالث وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة، اسم "لا" التبرئة "نحو: "لا رجل"، و ثاني مفعولي "أستغفر" "نحو قول الشاعر^(٣):

رب العباد إِيَّهٖ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مَحْصِيهِ

- ١ - ينظر هذه المسميات في المقتضب ٣/٣٢ ، و ارتشاف الضرب ص ١٦٢١ ، و المساعد ٤/٥٤ ، و الهمع ١/٢٥٠ ، و الأشموني ٢/١٩٤ ، و التصريح ١/٦١٦ ، و الغرة لابن الدهان ٢/١٧٧ ، ١٧٨
- ٢ - التصريح ١/٦١٦
- ٣ - البيت من البحر البسيط بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤ ، و الأشباه والنظائر ٤/١٦ ، و الأصول ١/١٧٨ ، و أوضح المسالك ٢/٢٨٣ ، و تخلص الشواهد ص ٤٠٥ ، و خزانة الأدب ٣/١١ ، ٩/١٢٤ ، و الدرر ٢/٢٦٠ ، و شرح ابن الناظم ص ٢٥٠ ، و شرح أبيات سيبويه ١/٤٢٠ ، و شرح التسهيل ٢/٣٧٩ ، و شرح شذور الذهب ص ٣٧١ ، و شرح المرادي ٢/١٧٤ ، و شرح المفصل ٧/٦٣ ، ٨/٥١ ، و الصحابي في فقه اللغة ص ١٨١ ، و الكتاب ١/٣٧ ، و لسان العرب ٥/٢٦ "غفر"، و المقاصد النحوية ٣/٢٢٦ ، و المقتضب ٢/٣٢١ ، و همع الهوامع ٢/٨٢.

فإنهما أي: "رجل" و"ذنب" وإن كانا على معنى: "من" بدليل صحة اقتراهما بها نحو: "لا من رجل"، و"أستغفر الله من ذنب" لكنها أي: "من" ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين، بل هي في الأول وهو "لا رجل" لاستغراق الجنس، ولذلك بني اسم "لا" معها، وفي الثاني وهو أستغفر الله ذنبا للابتداء، كأنه لما أراد الاستغفار ابتداءً منه بالجانب المتناهي، وهو الأول، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهي، لكونه غير محدود، فكأنه قال: أستغفر الله مبتدئاً من أول الذنوب إلى ما لا يتناهي. وحكم التمييز النصب؛ لأنه من الفضلات^(١)

وليس المراد من كون التمييز: بمعنى "من" أن تكون "من" مقدرة قبله، نلّا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد، وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بـ"من" المبيّنة للجنس، لا أن تم "من" مقدرة^(٢).

يأتي التمييز بعد تمام بإضافة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُبَكَّرَ مِنْ أَحَدِهِمْ يَوْمَ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٣) وقوله: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾^(٤) أو تنوين ظاهر كرطل زيتا أو مقدر كخمسة عشر أو نون تثنية كمنوين سمنا أو نون جمع نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(٥) أو شبه الجمع نحو قوله تعالى ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾^(٦)

١ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٩ ، و التصريح ١/ ٦١٦ ، ٦١٧ .

٢ - التصريح ١/ ٦١٧

٣ - آل عمران آية ٩١

٤ - المائدة آية ٩٥

٥ - الكهف آية ١٠٣

٦ - الأعراف آية ١٤٢

والإبهام الذي يفسره التمييز و يبينه نوعان: فإن انتصب التمييز عن تمام الاسم^(١) يكون الإبهام حاصلًا في الاسم خاصة، و إن انتصب عن تمام الكلام يكون الإبهام حاصلًا في الإسناد لا في الاسم الذي هو أحد جزأي الكلام، فإذا قلت: زيد مسرور، فمسرور ليس مبهما في نفسه، بل حصلت نسبة السرور إلى زيد، و لم يبين من أي جهة سروره، فإذا قلت: "قلبا" زال الإبهام الذي في الإسناد، و ليس كذلك إن انتصب عن تمام الاسم؛ لأن الاسم في ذاته و في وضعه هو المبهم، فإذا قلت عندي عشرون، فعشرون مبهم في وضعه، فإذا قلت: "درهما" بينت العشرين ما هي. و كذلك إردب و رطل و ذراع من المكيل و الموزون و الممسوح، الإبهام فيها حاصل من نوات الأسماء و موضوعاتها لا من حيث النسبة^(٢) فالحاصل أن التمييز قسمان: تمييز عن اسم و هو ما يعرف بتمييز عن مفرد، و تمييز نسبة و هو ما يعرف بتمييز عن جملة. و الاسم المبهم أربعة أنواع:

أحدها: العدد، وهو قسمان: صريح وكناية: فالصريح كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٣)، والكناية ك: "كم" الاستفهامية، نحو: "كم عبدا ملكت؟" و قدم الاسم على النسبة؛ لأن المفرد مقدم على المركب، و قدم العدد؛ لأنه أولى بالتمييز لوجهين:

أحدهما: أن العدد قد يميز بالكيل، والوزن والمساحة نحو: عشرين "مدا" و"ثلاثين رطلا"، و"أربعين شبرا"
والثاني: أن من مميّز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كـ"عشرين درهما"^(٤).

١ - تمام الاسم يكون بذكر المضاف إليه، أو التنونين ، أو نون التثنية ، أو نون الجمع أو شبهه . فإن ذكر تمام الاسم نصب التمييز و إلا جر بالإضافة إلى الاسم.

٢ - التنزيل ٩ / ٢٢١

٣ - يوسف آية ٤

٤ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٦٩

وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها، وهو قول المحققين؛ لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه، والعدد ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: "عندي مقدار رطل زيتا" ولا تقول "عندي مقدار عشرين رجلا"^(١).

و النوع "الثاني: المقدار، وهو" ما يعرف به قدر الشيء، وينقسم ثلاثة أقسام؛ لأنه "إما مساحة ك: شبر أرضا"، و"ذراع نسيجا"، أو كيل ك: قفيز برا.

أو وزن ك: منوين عسلا وتمرا، وهو تثنية: منا، بتخفيف النون والقصر، ك: "عصا"، والمنا: آلة الوزن، يعرف بها مقادير الموزونات، فيقال في تثنيته: "منوان"، كما يقال في تثنية "عصا": "عصوان"، ويقال فيه "من" بالتشديد ك: "ضب"، وتثنيته: منان بالتشديد، كما يقال في تثنية "ضب": "ضبان".

و النوع الثالث: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُبَكِّلَ مِنْ أَحَدِهِمْ تِلْءَ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٢) الملاء مقدار ما يملأ الوعاء، والملاء بفتح الميم هو المصدر. يقال: «ملأت القربة أملؤها ملئا»، والملاءة الملحفة بضم الميم والمد.

و«ذهبا» العامة على نصبه تمييزا، وقال الكسائي: «على إسقاط الخافض» وهذا كأول، لأن التمييز مقدر بـ «من» واحتاجت «ملاء» إلى تفسير لإبهامها، لأنها دالة على مقدار. كالفيز والصاع^(٣). وقوله تعالى:

١ - شرح قطر الندى ص ٣٢٩ و التصريح ٦١٩/١

٢ - آل عمران آية ٩١

٣ - الدر المصون ٣٠٦/٣

" أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا " فـ «صياما» نصب على التمييز لأن المعنى: أو قدر ذلك صياما فهو كقولك: «لي ملؤه عسلا»^(١) ، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٢) فـ"مثقال الذرة" شبيهه بما يوزن به، وليس اسما لشيء يوزن به عرفا. وقوله: {خَيْرًا} ، {شَرًّا} : في نصبهما وجهان، أظهرهما: أنهما تمييز للمثقال فإنه مقدار. والثاني: أنهما بدلان من «مثقال»^(٣). وقد اختلف في التمييز بنكرات منها "مثل" فمنع الكوفيون^(٤) التمييز بها لإبهامها فلا يبين بها وأجازه سيبويه فيقول لي عشرون مثله وحكى لي ملء الدار أمثاله^(٥). ومنها "غير" فمنع الفراء^(٦) التمييز بها لأنها أشد إبهاما. وأجازه يونس وسيبويه^(٧) لأنه لا يخلو من فائدة إذ أفاد أن عنده ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار فيه تخصيص. ومنها "ما" في باب نعم وأجاز الفارسي^(٨) أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتنتصب تمييزا وتبعه الزمخشري^(٩) ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني^(١٠).

١ - ينظر التبيان ١٢٧/١ ومعاني الزجاج ٢٢٩/١

٢ - الزلزلة الآيات ٧، ٨.

٣ - التبيان ١٥٨/٢ ، و البحر المحيط ٥٠٢/٨ ، و الدر المصون ١١/٧٧

٤ - معاني القرآن للفراء ٥٧/١ ، و ارتشاف الضرب ص ١٦٢٨ ، و المساعد ٥٦/٢ ، و همع

الهوامع ٣٣٧/٢

٥ - الكتاب ١٧٣/٢

٦ - معاني القرآن للفراء ٥٧/١

٧ - الكتاب ٤٢٨/١

٨ - الإيضاح العضدي ص ٨٢

٩ - شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧

١٠ - ارتشاف الضرب ص ١٦٢٨ ، و همع الهوامع ٣٣٧/٢

قال تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِتِلْكَ مَدَدًا﴾^(١) فـ"مثل" شبيهه بالمساحة، وليست مساحة حقيقية، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد، و "مددا" منصوب على التمييز كقوله^(٢):

فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى فإن الهوى يكفيك مثله صبراً

وقرأ ابن مسعود وابن عباس^(٣) «مداداً» كالأول. ونصبه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء^(٤). وقال غيره - كأبي الفضل الرازي - إنه منصوب على المصدر بمعنى الإمداد نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِأَنَّا﴾^(٥) قال: والمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً^(٦).

وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة، نحو: "إن لنا غيرها إبلا" ووجه حمله عليه أنه غيره، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل، ولم يحمل على غيره؛ لأنه لا وجه لإحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به، وهو المثل^(٧). قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٨) قوله: {ديناً} فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه مفعول يبتغ، و {غير الإسلام} حال لأنها في الأصل صفة له، فلما قدمت عليه نصبت حالاً.

١ - الكهف آية ١٠٩

٢ - البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الخصائص ٤٤٧/٢، و شرح الكافية الشافية ٧٧٣/٢

٣ - الإتحاف ٢٢٩/٢، و المحتسب ٣٥/٢، و القرطبي ٦٨ / ١١، و البحر ١٦٩/٦

٤ - الإملاء ١٠٩/٢

٥ - نوح آية ١٧

٦ - الكشاف ٧٥٠ / ٢، و البحر ١٦٩ / ٦، و الدر المصون ٥٥٨/٧

٧ - التصريح ٦١٩/١

٨ - آل عمران آية ٨٥

الثاني: أن يكون تمييزاً لغير لإبهامها، فميزت كما ميزت «مثل» و «شبه» وأخواتهما، وسمع من العرب: «إن لنا غيرها إبلا وشاء». . والثالث: أن يكون بدلا من «غير» ، وعلى هذين الوجهين فغير الإسلام هو المفعول به لـ "يبتغ".^(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا ﴾^(٢) يجوز نصب «غير» من وجهين أحدهما: أنه مفعول لأبتغي ويكون «حكما» حينئذ: إما حالا وإما تمييزا لـ «غير» ذكره الحوفي وأبو البقاء^(٣) وابن عطية^(٤) كقولهم: «إن لنا غيرها إبلا». . والثاني: أن ينتصب «غير» على الحال من «حكما» لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفا له، و «حكما» هو المفعول به^(٥) و قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي رِبًّا ﴾^(٦) و قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِيكُمْ إِلَهًا ﴾^(٧) ف " رَبًّا " و " إِلَهًا " تمييز لـ " غير "

والنوع الرابع: ما كان فرعا للتمييز نحو: هذا خاتم حديدا، فإن "الخاتم" فرع "الحديد" من جهة أنه مصنوع منه، فيكون الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار، وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه. "ومثله" أي: مثل "خاتم حديدا" في ذلك "باب ساجا"، فإن "الباب" فرع "الساج" والساج نوع من الخشب، و: جبة خزا فإن الجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير.

١ - التبيان ٨٠/١ ، و البحر ٥١٧/٢ ، و الدر المصون ٣٠٠/٣

٢ - الأنعام آية ١١٤

٣ - الإملاء ٢٥٩/١

٤ - المحرر ١٣٤/٦

٥ - التبيان ١٤٥/١ ، و البحر ٢٠٩/٤ ، و الدر المصون ١٢٣/٥

٦ - الأنعام آية ١٦٤

٧ - الأعراف آية ١٤٠

ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد، والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها^(١).

تمييز الجملة

تمييز الجملة، هو ما ذكر بعد جملة، مبهمة النسبة، أي أن الإبهام فيها حاصل في الإسناد. فهذا التمييز الآتي بعد تمام الكلام هو مفسر و مبين لما انطوى عليه الكلام الذي قبله من جهة أنك إذا قلت : تصبب زيد ، و امتلاً الإناء- عُرف أن المتصبب من زيد و المالى للإناء شيء ، ففسر المتصبب بالعرق و المالى بالزيت ، والمنتصب عن تمام الاسم هو الذي يكون تفسيراً لاسم مبهم قبله ، فقد اشتركا في أن كلا منهما يفسر مبهما ، غير أن الذي يفسر عن تمام الاسم مبهمه مذكور، و الذي يفسر عن تمام الكلام مبهمه غير مذكور ، بل هو مفهوم من مضمون الجملة. و يجوز أن يأتي بعد كل كلام منطوق على شيء مبهم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه، نحو قولك: ادهنت زيتاً، لا يجوز نصب زيت على التمييز؛ إذ الأصل: ادهنت بزيت، فلو نصب على التمييز لأدى إلى حذف حرف الجر، و التزام التنكير في الاسم، ونصبه بعد أن لم يكن منصوباً، و هذا كله إخراج اللفظ عن أصل وضعه، فلا يجوز شيء من ذلك بقياس، بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع.

الموضع الثاني: أن يؤدي إلى تدافع الكلام، نحو: ضُرب زيدٌ رجلاً ، إذا جعلت رجلاً تفسيراً لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل، فتنصب

رجلا على التمييز أي أن الضارب ليس بامرأة و لا فرس و لا غيرها مما يمكن أن يكون ضاربا، و ذلك أن الكلام مبني على حذف الفعل، فذكره تفسيرا آخره متدافع؛ لأن ما حذف لا يذكر^(١)

و هذا ا التمييز الذي ينتصب عن تمام الكلام تارة يكون منقولا من فاعل يصح إسناده للعامل، و يعبر عنه بالتمييز المحول عن فاعل، نحو طاب زيد نفسا و منه قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢) أو للمطالع نحو : امتلأ الكوز ماءً . والأصل طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، و ملأ الماء الكوزَ . و من التمييز المنقول من الفاعل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ نُقَبَلَ تَوْبَتَهُمْ﴾^(٣) فـ "كُفْرًا" تمييز منقول من الفاعلية، والأصل: ثم ازداد كفرهم^٤. و قال تعالى: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٥) في «ساء» قولان، أحدهما: أنها جارية مجرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضمير مبهم يفسره ما بعده وهو «سبيلا» والمخصوص بالذم محذوف تقديره: «وساء سبيلا سبيل هذا النكاح» كقوله: «بئس الشراب» أي: ذلك الماء. والثاني: أنها لا تجري مجرى «بئس» في العمل بل هي كسائر الأفعال، فيكون فيها ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير في «إنه»، و «سبيلا» على كلا التقديرين تمييز^(٦). و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(٧) فـ "عِلْمًا" فيه

١ - التذييل ٩/ ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢ - مريم آية ٤

٣ - آل عمران آية ٩٠

٤ - البحر المحيط ٢/ ٥١٩ ، و الدر المصون ٣/ ٣٠٥

٥ - النساء آية ٢٢

٦ - الدر المصون ٣/ ٦٣٨

٧ - الأنعام آية ٨٠

وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على التمييز، وهو مَحْوَلٌ عن الفاعل تقديره: وَسِعَ عِلْمُ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول المطلق؛ لأن معنى وَسِعَ عِلْمٌ. قال أبو البقاء: «لأنَّ مَا يَسَعُ الشَّيْءَ فَقَدْ أَحَاطَ بِهِ، وَالْعَالَمَ بِالشَّيْءِ مُحِيطٌ بِعِلْمِهِ» وهذا الذي ادَّعاه من المجاز بعيد^(١). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْرَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾^(٢) فـ "مَثَلًا" تمييز، وهو منقول من الفاعلية، والأصل: هل يستوي مثلهما. وجوز ابن عطية رحمه الله أن يكون حالا، وفيه بعد صناعة ومعنى؛ لأنه على معنى "من" لا على معنى "في".^(٣)

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنَّا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾^(٤) فـ "حُبًّا" تمييز، والأصل قد شغفها حبه. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾^(٥) فـ "خُبْرًا" فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لقوله «تَحِطُّ» وهو منقولٌ مِنَ الفاعلية، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ بِهِ خُبْرًا. والثاني: أنه مصدرٌ لمعنى لم تَحِطْ، إذ هو في قوة: لم يُخْبِرْهُ خُبْرًا^(٦)

وتارة يكون التمييز منقولاً من المبتدأ وهو تمييز "أفعل" التفضيل، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٧) قال أبو حيان رحمه

١ - التبيان ١ / ٥١٤، و البحر ٤ / ١٧٠، و الدر المصون ٥ / ٢١

٢ - هود آية ٢٤

٣ - المحرر الوجيز ٩ / ١٣٠، و الدر المصون ٦ / ٣٠٨

٤ - يوسف آية ٣٠

٥ - الكهف آية ٦٨

٦ - الدر المصون ٧ / ٥٢٦

٧ - البقرة آية ٧٤

الله: " وَأَنْتَصَابُ قَسْوَةً عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى تَقْتَضِيهِ الْكَافُ وَ
يَقْتَضِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَنْتَصِبُ عَنْهُ التَّمْيِيزُ. تَقُولُ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو
حِلْمًا، وَهَذَا التَّمْيِيزُ مُنْتَصِبٌ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، مَنقُولٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ نَقْلٌ
غَرِيبٌ، فَتَوَخَّرُ هَذَا التَّمْيِيزُ وَتَقِيمُ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

تَقُولُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا مِنْ عَمْرٍو، وَتَقْدِيرُهُ: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِ
عَمْرٍو، فَأَخْرَجْتَ وَجْهًا وَأَقَمْتَ مَا كَانَ مُضَافًا مَقَامَهُ، فَارْتَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ، كَمَا كَانَ
وَجْهُ مُبْتَدَأً، وَلَمَّا تَأَخَّرَ أَدَّى إِلَى حَذْفِ وَجْهِ مِنْ قَوْلِكَ: مِنْ وَجْهِ عَمْرٍو،
وَإِقَامَةَ عَمْرٍو مَقَامَهُ، فَقُلْتَ: مِنْ عَمْرٍو، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ
بِزِيَادَةِ الْحُسْنِ حَقِيقَةً لَيْسَ الرَّجُلُ إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ، وَنَظِيرُ هَذَا: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ
الْحَسَنِ الْوَجْهِ، أَوْ الْوَجْهُ أَصْلُ هَذَا الرَّفْعِ، لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِالْحُسْنِ حَقِيقَةً لَيْسَ
هُوَ الرَّجُلُ إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ، وَإِنَّمَا أَوْضَحْنَا هَذَا، لِأَنَّ ذِكْرَ مَجِيءِ التَّمْيِيزِ مَنقُولًا
مِنَ الْمُبْتَدَأِ غَرِيبٌ" (١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (٢) فـ " صِبْغَةً " منصوبة على
التَّمْيِيزِ مِنْ " أَحْسَنَ "، وَهُوَ مِنَ التَّمْيِيزِ الْمَنقُولِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالتَّقْدِيرِ: صِبْغَةً
مَنْ أَحْسَنُ مِنَ صِبْغَةِ اللَّهِ، فَالتَّفْضِيلُ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ الصَّبْغَتَيْنِ لَا بَيْنَ
الصَّبْغَيْنِ (٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ (٤) فـ " حُبًّا " تَمْيِيزٌ مَنقُولٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
تَقْدِيرُهُ: حُبُّهُمْ لِلَّهِ أَشَدُّ مِنَ الْمُتَخَذِينَ الْأَنْدَادَ لِأَوْلِيَانِهِمْ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَكْثَرُ

١ - البحر المحيط ١/٤٢٤

٢ - البقرة آية ١٣٨

٣ - الدر المصون ٢/١٤٤ بتصرف

٤ - البقرة آية ١٦٥

مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿١﴾ والأصل مالي أكثر من مالك. . و قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ ﴿٢﴾ ف " عَتِيًّا" منصوب على التمييز، وهو محول عن المبتدأ، إذ التقدير: أيهم هو عتوه أشد، ولا بد من محذوف يتم به الكلام، التقدير: فنلقيه في العذاب، أو فنبدأ بعذابه. قال الزمخشري: فإن قلت: بم تتعلق على والباء؟ فإن تعلقهما بالمصدرين لا سبيل إليه «. قلت: هما للبيان لا للصلة، أو يتعلقان بـ " أفعل"، أي: عتوهم أشد على الرحمن، وصليهم أولى بالنار كقولهم: هو أشد على خصمه، وهو أولى بكذا (٣).

حكم التمييز بعد " أفعل التفضيل "

التمييز بعد أفعل التفضيل إما أن يكون فاعلا في المعنى و إما أن يكون ليس فاعلا في المعنى. فالفاعل في المعنى علامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا "كأنت أعلى منزلا" وأكثر مالا إذ يصح أن يقال: أنت علا منزلك وكثر مالك، أما ما ليس فاعلا في المعنى فهو ما كان أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع " أفعل" " بعض" ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه، فإنه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو زيد أكرم الناس رجلا. و الحاصل أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (٤).

١ - الكهف آية ٣٤

٢ - مريم آية ٦٩

٣ - الكشاف ٣/٣٤

٤ - التصريح ١/٣٩٨، و شرح الأشموني و بهامشه حاشية الصبان ٢/٢٩٥

التمييز المنقول من المفعول

أحيانا يكون التمييز منقولا من المفعول، و يعبر عنه بالتمييز المحول عن المفعول، نحو : غرست الأرض شجرا. هذا مذهب أكثر المتأخرين^(١) وبه قال الجزولي^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن مالك^(٤) وأنكره الشلوبين^(٥)، وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول، وتبعه تلميذه الأبدي^(٦) و أبو الحسين بن أبي الربيع^(٧).

قال الأبدي هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما الثابت كونه منقولا عن الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله^(٨). و منه قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٩) ف " عُيُونًا " فيه أوجه، أشهرها: أنه تمييز، أي: فجرنا عيون الأرض فإن نسبة "فجرنا" إلى "الأرض" مبهمة، و"عيونا" مبين لذلك الإبهام، والأصل: وفجرنا عيون الأرض. فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزا فنقله من المفعولية إلى التمييز، كما ينقل من الفاعلية.

١ - ارتشاف الضرب ص ١٦٢٣ و التذييل ٩ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

٢ - الجزولية ص ٢٢٢ .

٣ - شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢

٤ - شرح التسهيل ٢ / ٣٨٤

٥ - التوطئة ص ٣١٤

٦ - الارتشاف ص ١٦٢٢ و همع الهوامع ١ / ٢٥١ ، و التصريح ١ / ٦٢١

٧ - الارتشاف ص ١٦٢٢ ، و التصريح ١ / ٦٢١

٨ - المساعد ٢ / ٦٢ و التصريح ١ / ٣٩٧

٩ - القمر آية ١٢

و من منع مجيء التمييز من المفعول أعرب " عيوناً" بأحد الأوجه التالية:

الأول: أنه منصوب على البديل من «الأرض» بدل بعض من كل، على حذف الضمير، أي: عيونها، مثل: أكلت الرغيف ثلثاً، أي: ثلثه. ويضعف هذا خلوه من الضمير فإنه بدل بعض من كل. ويجاب عنه: بأنه محذوف، أي: عيوناً منها.

الثاني: أنه مفعول ثان لأنه ضمن «فجرنا» معنى صيرناها بالتفجير عيوناً.

الثالث: أنها حال مقدرة؛ لأنها حال التفجر لم تكن عيوناً، وإنما صارت عيوناً بعد ذلك.. وفيه تجوزان: حذف مضاف، أي: ذات عيون، وكونها حالاً مقدرة لا مقارنة^(١).

و قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾^(٢) فقوله: " عَدَدًا" يجوز أن يكون تمييزاً منقولاً من المفعول به. والأصل: أحصى عدد كل شيء. ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر من المعنى؛ لأن «أحصى» بمعنى عد، فكأنه قيل: وعد كل الفعل، والفعل إلى المصدر. ومنع مكي كونه مصدراً للإظهار فقال: «عددا» نصب على البيان، ولو كان مصدراً لأدغم. و أجيب بأن قياسه أن يكون على فعل بسكون العين، لكنه غير لازم فجاء مصدره بفتح العين^(٣).

١ - الدر المصون ١٠/١٣٢، و التصريح ١/٦٢١

٢ - الجن آية ٢٨

٣ - مشكل إعراب القرآن ٢/٤١٧، و الدر المصون ١٠/٥٠٧

وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو امتلاً الإناء ماء ونعم زيد رجلا
ووجه الشبه أن (امتلاً) مطاوع (ملاً) فكأنك قلت ملاً الماء الإناء ثم صار
تمييزا بعد أن كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد أن كان
فاعلا تمييزا.

ومن تمييز الجملة التمييز الواقع بعد الفعل " كفى " ، ثم إن كان هذا
الواقع بعد الفعل " كفى " وصفا جاز أن يكون تمييزا و جاز أن يكون حالا، و
رجح أبو حيان التمييز لصلاحية دخول " من " عليه، و إن لم يكن وصفا فهو
تمييز فقط^(١) . فمثال الوصف قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾^(٢)
فـ " هَادِيًا " حال أو تمييز. ومثال غير الوصف قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾^(٣)
فـ " إِثْمًا " تمييز، أي كفى به في الآثام.^(٤)

مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الأفراد وفرعيه

يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الأفراد وفرعيه إن اتحدا
معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا إن
لم يتحدا من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها إلا أن يلزم أفراد
التمييز لإفراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا إذا كان أصلهم واحدا و (أصل)
لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده لأن
الجمع يوهم اختلاف أصولهم، أو يكون التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف
أنواعه نحو زكي الزيدون سعيا فإن قصد اختلاف الأنواع في المصدر

١ - دراسات لأسلوب القرآن ١٠ / ١٦٨

٢ - الفرقان آية ٣١

٣ - النساء آية ٥٠

٤ - معاني الزجاج ١ / ٦٣

لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو {بالأخسرين أعمالا}؛ لأن أعمالهم مختلفة المحال هذا خسر بكذا وهذا خسر بكذا وكقولك تخالف الناس أو تفاوتوا أذهانا ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثيابا إذ لو قيل ثوبا لتوهم أن له ثوبا واحدا نظيفا^(١). قال الزجاج عند حديثه عن إعراب قوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَاكَ رَفِيْقًا﴾^(٢): "رفيقاً" منصوب على التمييز، ينوب عن رفقاء، وقال بعضهم لا ينوب الواحد عن الجماعة إلا أن يكون من أسماء الفاعلين. فلو كان "حسنَ القوم رجلاً" لم يجز عنده. ولا فرق بين رفيق ورجل في هذا المعنى لأن الواحد في التمييز ينوب عن الجماعة، وكذلك في المواضع التي لا تكون إلا جماعة نحو قولك هو أحسن فتى وأجمله، المعنى هو أحسن الفتيان وأجملهم، وإذا كان الموضع الذي لا يُلبسُ ذكراً الواحد فيه، فهو يُنبى عن الجماعة^(٣). و أفراد المباين أولى من الجمع ، و ما أجمل بيان السمين الحلبي لهذه القاعدة أثناء إعرابه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ﴾^(٤) حيث قال: "نفساً" منصوب على التمييز، وهو هنا منقول من الفاعل، إذ الأصل: فإن طابت أنفسهن، وجيء بالتمييز هنا مفردا، وإن كان قبله جمع لعدم اللبس، إذ من المعلوم أن الكل لسن مشتركات في نفس واحدة، ومثله: «قرأ لزيدون عينا» ويجوز «أنفسا» و «أعينا» ثم بين حكم التمييز إذا وقع فقال: لا يخلو: إما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو

١ - ينظر الكتاب ١/ ١٠٤، ١٠٨، و المقتضب ٣/ ٣٤ - ٣٥، و ارتشاف الضرب ص ١٦٢٦،

١٦٢٧، و همع الهوامع ٢/ ٣٤٤

٢ - النساء آية ٦٩

٣ - معاني الزجاج ٢/ ٧٤

٤ - النساء آية ٤

مخالفا له، فإن كان الأول وجبت مطابقة التمييز لما قبله نحو: «كرم الزيدون رجالا» كما يطابقه خبرا وصفة وحالا.

وإن كان الثاني: فإما أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه، فإن كان مفرد المدلول وجب إفراد التمييز كقولك في أبناء رجل واحد: «كرم بنو زيد أبا أو أصلا»، أي: إن لهم جميعا أبا واحدا متصفا بالكرم، ومثله: «كرم الأتقياء سعيا» إذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الأنواع لاختلاف محاله. وإن كان مختلف المدلول: فإما أن يلبس إفراد التمييز لو أفرد أو لا، فإن ألبس وجبت المطابقة نحو: كرم الزيدون آباء، أي: أن لكل واحد أبا غير أب الآخر يتصف بالكرم، ولو أفردت هنا لتوهم أنهم كلهم بنو أب واحد، والغرض خلافه. وإن لم يلبس جاز الأمران: المطابقة والإفراد، وهو الأولى، ولذلك جاءت عليه الآية الكريمة، وحكم التثنية في ذلك كالجمع.

وحسن الإفراد أيضا هنا ما تقدم من محسن تذكير الضمير وإفراده في «منه» وهو أن المعنى: فإن طابت كل واحدة نفسا. وقال بعض البصريين: «إنما أفرد لأن المراد بالنفس هنا الهوى، والهوى مصدر، والمصادر لا تنتهي ولا تجمع» وقال الزمخشري: «ونفسا تمييز، وتوحيدها لأن الغرض بيان الجنس، والواحد يدل عليه». ونحا أبو البقاء نحوه، وشبهه ب «درهما» في قولك: «عشرون درهما»^(١). وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾^(٢) قوله: «مثلا» منصوب على التمييز المنقول من الفاعلية إذ الأصل: هل يستوي مثلهما. وأفرد التمييز لأنه مقتصر عليه أولا في قوله: {ضرب الله مثلا}. وقرئ «مثلين» فطابق حالي

١ - الدر المصون ٣ / ٥٧٤ ، ٥٧٥، و ينظر الكشاف ١ / ٤٧٠، و التبيان ٢ / ٥٧

٢ - الزمر آية ٢٩

الرجلين. وقال الزمخشري - فيمن قرأ مثلين - : «إن الضمير في "يستويان" للمثلين؛ لأن التقدير: مثل رجل، ومثل رجل. والمعنى: هل يستويان فيما يرجع إلى الوصفية كما تقول: كفى بهما رجلين^(١)».

قال أبو حيان: والظاهر أنه يعود الضمير في «يستويان» على «رجلين». وأما إذا جعلته عائداً إلى المثلين اللذين ذكر أن التقدير: مثل رجل ومثل رجل؛ فإن التمييز يكون إذ ذاك قد فهم من المميز الذي هو الضمير؛ إذ يصير التقدير: هل يستوي المثلان مثلين^(٢). و أجاب السمين بهذا لا يضر؛ إذ التقدير: هل يستوي المثلان مثلين في الوصفية فالمثلان الأولان معهودان، والثانيان جنسان مبهمان كما تقول: كفى بهما رجلين؛ فإن الضمير في «بهما» عائداً على ما يراد بالرجلين فلا فرق بين المسألتين. فما كان جواباً عن "كفى بهما رجلين" يكون جواباً له^(٣).

"التمييز" بين التعريف والتنكير:

البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة^(٤) إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتْ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

و قوله^(٥) : عَلامُ مَلَأْتَ الرُّعْبَ؟ والحربُ لم تَقْدِ

١ - الكشاف ٣/٣٩٧

٢ - البحر المحيط ٧/٢٥٥

٣ - الدر المصون ٩/٢٦٤

٤ - ارتشاف الضرب ص ١٦٣٣ ، و المساعد ٢/٦٦ ، و همع الهوامع ٢/٣٤٤

٥ - البيت من البحر الطويل بلا نسبة في همع الهوامع ٢/٣٤٤ ، و جامع الدروس العربية ٢/١٢٤

وقولهم: سفه زيد نفسه، وألم رأسه، و قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا ﴾^(١).

والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام و الحكم بانفصال الإضافة و اعتقاد التنكير و أن المضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجار أي في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها^(٢). و من جوز تعريف التمييز جعل منه قوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾^(٣) حيث جعل الجار و المجرور " مِنْ الدَّمْعِ " متعلق بمحذوف تمييزاً، و هو كقولك: تفيض دمعا.

قال الزمخشري رحمه الله تعالى: «تفيض من الدمع كقولك: تفيض دمعا ، وهو أبلغ من قولك: يفيض دمعا؛ لأن العين جعلت كأنها دمع فائض، و "من" للبيان، كقولك: أفديك من رجل ومحل الجار والمجرور النصب على التمييز^(٤). و اعترض عليه بأنه لا يجوز أن يكون تمييزاً ؛ لأنه معرفة و هو فاعل معنى و لأن التمييز إذا كان منقولا من الفاعلية امتنع دخول "من" عليه^(٥)، وإن كانت مقدرة معه، فلا يجوز: تفاقاً زيد من شحم

١ - القصص آية ٥٨

٢ - ارتشاف الضرب ص ١٦٣٣ ، و همع الهوامع ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥

٣ - التوبة آية ٩٢

٤ - الكشف ٢ / ٣٠١

٥ - يمتنع جر التمييز بـ"من" " في ثلاث مسائل: إحداهما: تمييز العدد. ك: عشرين درهما

— الثانية: التمييز المحول عن المفعول، ك: غرست الأرض شجرا، ومنه: أي: من المحول عن المفعول "ما أحسن زيدا أدبا" فإنه محول عن المفعول، وأصله: ما أحسن أدب زيد، بخلاف: ما أحسنه" أي: زيدا" رجلا" فإنه ليس محولا عن المفعول، إذ لا يصح "ما أحسن رجل زيد" مع أن المراد بالرجل نفس زيد.

وهـ _____ ذاً -

كما رأيت - مجرور بـ "من" فامتنع أن يكون تمييزاً^(١).

و في الآية أقوال أخرى، أحدها: أن "من الدمع" متعلق بـ "تفيض"، ويكون معنى "من" ابتداء الغاية، والمعنى: تفيض من كثرة الدمع. والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من الفاعل في "تفيض" قالهما أبو البقاء^(٢). وقدر الحال بقولك: تفيض مملوءة من الدمع. وفيه نظر، لأنه كون مقيد، ولا يجوز ذلك، فبقي أن يقدر كونا مطلقاً أي: تفيض كائن من الدمع، وليس المعنى على ذلك، فالقول بالحالية لا ينبغي. الثالث: أن "من" بمعنى الباء، أي: تفيض بالدمع، وكونها بمعنى الباء رأي ضعيف، وجعلوا منه

و"الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة ك: طاب زيد نفساً، إذ أصله: طابت نفس زيد، "أو" محولاً "عن مضاف غيره"، كأن يكون مبتدأ، "تحو: زيد أكثر مالاً"، فـ"مالاً" محول عن مبتدأ، إذ أصله: مال زيد أكثر، فحول المضاف، وجعل تمييزاً، وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع على الابتداء مكانه، "بخلاف" ما كان فاعلاً في المعنى، ولم يكن محولاً "تحو: لله دره فارسا، و: أبرحت جارا" بكسر التاء خطاباً للمؤنثة

— "فإنهما" أي: فارسا وجارا "وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا، إلا أنهما غير محولين" عن الفاعل صناعة، "فيجوز دخول "من" عليهما"، فتقول: "من فارس" و"من جارا"
— "ومن ذلك" الفاعل في المعنى الغير محول: "تعم رجلا زيد ١"، فـ"رجلا" وإن كان فاعلاً معنياً؛ إذ المعنى نعم الرجل زيد؛ إلا أنه غير محول، فلذلك "يجوز" دخول "من" عليه، فتقول: "تعم من رجل.

التصريح ٦٢٧/١

١ - الدر المصون ٤/٣٩٥

٢- التبيان ١/٤٥٥

أيضاً قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(١) أي: بطرف، كما أن الباء تأتي بمعنى من، كقوله^(٢):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ
مَتَى لَجَجَ خُضْرٍ لَهْنٍ نَنْجِجُ

أي: من ماء البحر^(٣).

و مما جاء تمييزاً و هو معرفة قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾^(٤). حيث جوز أبو البقاء أن يكون "أمرهم" تمييزاً محولاً عن الفاعلية و التقدير "تقطع أمرهم"^(٥). و رد بعدم وضوحه معنى، و أنه معرفة. و أنه منصوب إما على إسقاط حرف الخفض أي: تفرقوا في أمرهم. أو على أنه مفعول به، و عدى تَقَطَّعُوا لأنه بمعنى قَطَّعُوا^(٦). و الراجح جواز مجيء التمييز معرفة لوروده في القرآن الكريم، و لأن الأصل عدم التأويل و الحذف.

تمييز كآين

"كآين" قيل: مركبة من كاف التشبيه و من "أي"، وحدث فيه بعد التركيب معنى التكثر المفهوم من "كم" الخبرية. و ذهب ابن مالك و أبو حيان إلى احتمال أنها بسيطة^(٧). و كآين من حقا على هذا أن يوقف عليها بغير نون، لأن التنوين يحذف و قفا، إلا أن الصحابة كتبتها: «كآين» بثبوت

١ - الشورى أية ٤٥

٢ - البيت من البحر الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ٥١ ، و الخصائص ٢ / ٨٧ ، ٣ /

٣٩٦ ، و شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٧ ، و الجنى الداني ص ٤٢ ، ٥٥٥

٣ - الدر المصون ٤ / ٣٩٤ - ٣٩٦

٤ - الأنبياء آية ٩٣

٥ - التبيان ٢ / ٩٢٦

٦ - الدر المصون ٨ / ١٩٦ ، و حاشية الجمل على تفسير الجلالين ٣ / ١٥٤

٧ - المساعد ٢ / ١١٥ ، و شرح الأشموني ٤ / ٨٥ ، و ارتشاف الضرب ص ٢٨٩

النون، فمن ثم وقف عليهما جمهور القراء بالنون إتباعا لرسم المصحف. وفيها لغات خمس. الأولى: كأين «وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة إلا ابن كثير.

والثانية: "كائن" بزنة "كاعن" وبها قرأ ابن كثير وجماعة، وهي أكثر استعمالا من "كأين" وإن كانت تلك الأصل. قال الشاعر^(١):

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

وقال^(٢): وكائن رددنا عنكم من مدح يجيء أمام الألف يردي مقنعا

اللغة الثالثة: «كأين» بياء خفيفة بعد الهمزة على مثال: كعين، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، ووجهها أن الأصل: كأين كقراءة الجماعة: فحذفت الياء الثانية استئقلا فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فكسرت الياء لالتقاء الساكنين ثم سكنت الهمزة تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب فصارت كالكلمة الواحدة كما سكنوا: «فهو» و «فهي» .

اللغة الرابعة: «كئين» بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، وهذه مقلوب القراءة التي قبلها، وقرأ بها بعضهم.

واللغة الخامسة: «كئن» على مثال كع، ونقلها الداني قراءة عن ابن محيصن أيضا.^(١)

١ - البيت من البحر الوافر لجرير في خزانة الأدب ٣٩٧/٥، ٤٠١، و الدرر ٢٢٤/١، و شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠، و شرح شواهد المغني ص ٨٧٥، و مغني اللبيب ص ٤٩٥. و ليس في ديوانه، و بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢، و رصف المباني ص ١٣٠، و شرح المفصل ١٣٥/١١٠،٤/٣ .

٢ - البيت من البحر الطويل، و هو لعمر بن شأس في الكتاب ٢/ ١٧٠، و شرح أبيات الكتاب ٤٩٧/١، و الدرر ٥٢/٤، و سر صناعة الإعراب ٣٠٦/١،

و"كأين" الذي يظهر من استعمال العرب لها أنها خبرية تدل على التكثر، وتمييزها يكثر جرّه بمن قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾^(٢) ، زائدة قال وقد يقال إنها تزداد في غير الواجب فيقال إن هذا روعي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب^(٤) وزعم ابن عصفور أن جرّه بمن لازم وأنه لا ينصب^(٥) . وقد جانبه الصواب في هذا؛ لأن سيبويه قال: و كأين رجلا قد رأيت، زعم ذلك يونس، و كأين قد أتاني رجلا، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "من"^(٦) لهذا لم يجيء في التنزيل إلا كذا، وهذا هو الأكثر الغالب كما قال، وقد جاء تمييزها منصوبا قال الشاعر^(٧):

أَلِمَّا حَمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عَسْرِ

اَطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَنَّ

وقال آخر^(٨):

- ١ - ينظر هذه القراءات في السبعة ص ٢١٦ ، و التبيان ١٠/٣ ، و الإتحاف ص ١٧٩ ، ١٨٠ ، و النشر ٢/٢٤٢ ، و الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٥٧ ، و معجم القراءات ١/٥٨٦ ، ٥٨٧ ، و الدر المصون ٣/٤٢١ - ٤٢٤ ، و توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٣٤٥
- ٢ - آل عمران آية ١٤٦
- ٣ - العنكبوت آية ٦٠
- ٤ - ارتشاف الضرب ص ٧٨٩
- ٥ - شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥١
- ٦ - الكتاب ٢/١٧٠
- ٧ - البيت من البحر الخفيف بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢٩ ، و الأثموني ٤/٨٥ ، و الهمع ١/٢٢٥ ، و الدرر ١/٢١٢ ، و التصريح ٢/٢٨١ .
- ٨ - الشاهد قوله " أَلِمَّا " فإنه تمييز لقوله " فكائن " و قد ورد في هذا البيت منصوبا، فدل على أن تمييز " كائن " يجوز جرّه بمن و يجوز أن يكون منصوبا.
- ٨ - البيت من البحر الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٢٧ ، و بلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٨٧ ، و همع الهوامع ١/٢٥٥ ، و الدرر ١/٢١٢ . و الشاهد فيه كالبيت السابق.

وكائن لنا فضلاً عليكم ورحمةً
قديماً ولا تدرون ما من منعم
وأما جرّه بالإضافة فممتنع لأن آخرها تنوين وهو لا يثبت مع
الإضافة.

والأفصح اتصال تمييز (كأين) بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز
الفصل بينهما بالجملة وبالظرف^(١).

تمييز العدد^(٢)

العد: إحصاء الشيء، عدده أعده عدا وتعدادا، وعدده. والعدد: مقدار
ما يعد، والجمع أعداد^(٣)، والعدد هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته،
القريبتين أو البعيدتين على السواء، [ك: الاثنتين] فإن حاشيته السفلى
واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو
المطلوب^(٤).

والفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع:

مفرد، وهو عشرة ألفاظ: واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما.

ومضاف، وهو أيضاً عشرة ألفاظ. مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما.

ومركب، وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما.

١ - ينظر مغني اللبيب ١/٢٤٧، و الهمع ٢/٣٥٦، و جامع الدروس العربية ٣/١٢٣، و النحو
الوافي ٤/٥٧٨

٢ - ينظر كتاب العدد في اللغة لابن سيده ١٩ - ٣٩، و همع الهوامع ٢/٣٤٦ - ٣٥٠، و التصريح
٢/٤٤٦ - ٤٧٠، و دراسات لأسلوب القرآن ١٠/١٩٠ - ٢٣٠

٣ - العدد في اللغة لابن سيده ص ١٩

٤ - التصريح ٢/٤٤٦

ومعطوف وهو: أحد وعشرون، وتسعة وتسعون وما بينهما.

فالعِدَد إن كان واحداً أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى، فيقال رجل ورجلان لأنه أخصر وأجود ولا يقال واحد رجلا ولا اثنا رجل.

و مميِّز العشرين، والتسعين وما بينهما، والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما، والأحد والعشرين، والتسعة والتسعين وما بينهما، مفرد منصوب. نحو قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾^(١)، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٢)، ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٣)، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٤)، ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٥)، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٦)، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامَ سِتِّينَ يَوْمًا﴾^(٧)، ﴿تُرْفِي سِلْسِلَةً ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾^(٨).

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَابًا﴾^(٩) ف: أسباطا" ليس بتمييز لأنه جمع؛ وإنما هو بدل من "اثنتي عشرة"، بدل كل من كل، والتمييز محذوف أي: اثنتي عشرة فرقة، قاله الزجاج^(١٠) و الفارسي و الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهم. "ولو كان: أسباطا، تمييزا" عن اثنتي عشرة،

١ - الأعراف آية ١٤٢

٢ - التوبة آية ٣٦

٣ - يوسف آية ٤

٤ - النور آية ٤

٥ - العنكبوت آية ١٤

٦ - ص آية ٢٣

٧ - المجادلة آية ٤

٨ - الحاقة آية ٣٢

٩ - الأعراف آية ١٦٠

١٠ - معاني القرآن ٣٨٣/٢

"لذكر"؛ بتشديد الكاف؛ "العدان" ولقيل: اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث، "لأن السبط" واحد الأسباط "مذكر"، فكان يجب أن تجرد التاء من عدده.

و زعم الزمخشري ^(١) و ابن مالك ^(٢) أنه لا حذف، وأن أسباطا تمييز، وأن ذكر "أما" رجح حكم التأنيث في أسباطا لكونه وصف بـ"أما" جمع أمة، وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطا موضع قبيلة.

والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح غالبا، ولو قيل: وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه.

والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم: إن تمييز العدد المركب مفرد، وأسباطا جمع، وقال الحوفي: يجوز أن يكون أسباطا نعت الفرقة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأما: نعت الأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط، وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة ^(٣)

ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا. كـ "شجر وتمر". أو اسم جمع، وهو ما دل على معنى الجمع، وليس له مفرد من لفظه غالبا، كـ: "قوم ورهط"، خفض بـ"من" نقول: ثلاثة من الشجر غرستها، وخمسة من التمر أكلتها، وعشرة من القوم لقيتهم، وتسعة من الرهط صحبتهم. قال الله تعالى: " فَخُذْ أَرْبَعَةً

١ - الكشاف ٢/ ١٦٠

٢ - شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٦٤

٣ - الدر المصون ٥ / ٤٨٥

مِنَ الطَّيْرِ"^(١). وعلل الأَخْفَش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه.

وقد يخفض مميز اسمي الجنس والجمع، بإضافة العدد إليه، فاسم الجمع نحو قوله تعالى: " وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا " ^(٢) . وفي الحديث: "ليس فيما دون خمس نود صدقة"^(٣) . واسم الجنس كقول الشاعر^(٤):

كَأَنَّ خَصِيْبَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ تَنْتًا حَنْظَلٌ

فـ"حَنْظَلٌ": اسم جنس مخفوض بالإضافة

واتفق الجميع على الخفض بـ"من". وأما الخفض بالإضافة ففيه مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن هشام و ابن عصفور^(٥).

والثاني: أنه لا ينقاس بل يقتصر فيه على ما سمع، وهو مذهب الأَخْفَش^(٦) ، و المبرد^(٧) ، و أبي حاتم، و السيرافي^(٨) ، و أبي علي^(٩) ،

١ - البقرة آية ٢٦٠

٢ - النمل آية ٤٨

٣ - أخرجه البخاري برقم ١٣٤٠، ١٣٩٠، ومسلم في أول كتاب الزكاة برقم ٩٧٩.

٤ - البيت من مشطور الرجز وهو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذليّة أو للشّماء الهذليّة في خزّانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤، ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذليّة أو للشّماء الهذليّة في الدرر ١/ ٥٣٢، وللشّماء الهذليّة في خزّانة الأدب ٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٨٩، وتاج العروس "دلل" "هدل" "ثنى" "خصى"، وتهذيب اللغة ٦/ ١٩٩، ٧/ ٤٧٨، وخزّانة الأدب ٧/ ٥٠٨، وديوان الأدب ٤/ ١١، وشرح ابن الناظم ص ٥١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧، وشرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ١٦/ ٦، ١٨، والكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤، وكتاب العين ٤/ ٢٥، ٢٨٧ ولسان العرب ١١/ ٢٤٩ "دلل"، ٦٩٢ "هدل"، ١١٧/ ١٤، "ثنى"، ٢٣٠، "خصاً"، والمخصص ١٢/ ١١٠، ١٦/ ٩٨، ١٧/ ١٠٠، والمقتضب ٢/ ١٥٦، والمنصف ٢/ ١٣١، وجمع الهوامع ١/ ٢٥٣.

٥ - شرح الجمل ٢/ ٢١ - ٣٢، و المقرب ٢/ ٣٠٦-٣٠٧.

٦ - شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٠١، و جمع الهوامع ١/ ٢٥٣، و المساعد ٢/ ٧٣

٧ - المقتضب ٢/ ١٨٤

٨ - رأي أبي حاتم، و السيرافي في ارتشاف الضرب ص ٧٤٦

٩ - جمع الهوامع ١/ ٢٥٣

وصرح سيبويه أنه لا يقال: ثلاث غنم، و ظاهر كلامه أنه لا يقال: ثلاث إبل،
و لا ثلاث بقر، و لا ثلاث بط، و لا ثلاث شياه^(١).

والثالث: التفصيل في اسم الجمع، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط
نحو: "نفر ورهط، وذود"، جاز. وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير، كـ:
"قوم ونسوة"، لم يجوز. حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني^(٢). وعلله
المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة. و المسموع خمس
ذود، و خمسة رجلة، و تسعة رهط، و ثلاثة نفر، و خمس بنات، و خمس
نسوة، و نصوا على أنهم لم يقولوا: ثلاثة بشر، و لا ثلاثة قوم^(٣). و أما
قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرْبِصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤) والقروء: جمع كثرة،
ومن ثلاثة إلى عشرة يميز بجموع القلة ولا يعدل عن القلة إلى ذلك إلا عند
عدم استعمال جمع قلة غالبا، وههنا فلفظ جمع القلة موجود وهو «أقراء»،
فما الحكمة بالإتيان بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة؟

فيه أربعة أوجه^(٥) أحدها: أنه لما جمع المطلقات جمع القروء، لأن كل
مطلقة تتربص ثلاثة أقراء فصارت كثيرة بها الاعتبار. الثاني: أنه من باب
الامتساع ووضع أحد الجمعين موضع الآخر. والثالث: أن قروءاً جمع قرءٍ
بفتح القاف، فلو جاء على «أقراء» لجاء على غير القياس لأن أفعالاً لا
يطرُد في فعل بفتح الفاء. والرابع - وهو مذهب المبرد^(٦): أن التقدير «ثلاثة

١ - الكتاب ٥٦٢/٣

٢ - المسائل الشيرازيات ٣٧٠/٢

٣ - ينظر الكتاب ٥٦٤/٣، و المقرب ٣٣٦/٢، و شفاء العليل ٥٦٣/٢، و الأشموني ٦٥/٤، و
ارتشاف الضرب ص ٧٤٧.

٤ - البقرة آية ٢٢٨

٥ - ارتشاف الضرب ص ٧٤٩، و الدر المصون ٤٣٨/٢، ٤٣٩

٦ - المقتضب ١٥٦/٢، ١٥٧

من قروء» ، فَحَذَفَ «مِنْ» . وأجاز: ثلاثة حمير وثلاثة كلاب، أي: مِنْ
حمير وَمِنْ كلاب.

وإن كان مميزها جمعا، خفض بإضافة العدد إليه، نحو: ثلاثة رجال،
وثلاث إماء، "ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب
حالهما باعتبار عود الضمير عليهما، تذكيرا وتأنيثا، فيعطى العدد عكس ما
يستحقه ضميرهما، فإن كان مذكرا أنت العدد، وإن كان مؤنثا ذكر. فتقول
في اسم الجنس: ثلاثة من الغنم عندي، بالتاء في ثلاثة، لأنك تقول: غنم
كثير، بالتذكير للضمير المستتر في: كثير، وثلاث من البط، بترك التاء من
ثلاثة، "لأنك تقول: بط كثيرة، بالتأنيث للضمير المستتر في: كثيرة.

و تقول: "ثلاثة من البقر"، بالتاء، أو: ثلاث، بتركها؛ لأن ضمير البقر
يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين، وذلك أن في البقر لغتين: التذكير
والتأنيث، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَيْنَنَا﴾^(١) بتذكير الضمير، "وقرى: تشابهت"
بتأنيثه.

وفصل فيه ابن عصفور فقال: إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر
ك: القوم والرهط والنفر. وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث ك:
الجامل والباقر.

و التذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفردة فإن كان مفردة
مذكرا أنت عدده، وإن كان مؤنثا ذكر، فلذلك تقول: ثلاثة إصطبلات جمع
إصطبل، بقطع الهمزة المكسورة. وثلاثة حمامات، جمع حمام؛ بتشديد الميم؛
بالتاء فيهما اعتبارا بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران، ولا تقول: ثلاث،

بتركها؛ اعتبارا بالجمع، خلافا للبغداديين" والكسائي. ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك^(١).

الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

أدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية ألفاظ، "وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا، من أبنية القلة" ليتطابقا معنى. نحو: ثلاثة أفلس" من الجوامد، "وأربعة أعبد" من المشتقات الجارية مجرى الجوامد. و: قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ مِثْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾^(٢) من المائعات، وثمانية أحمال، وتسعة حبية، وعشرة أرغفة. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَرْتَضُونَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣). ومثال جمع التفسير قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾^(٤)، و﴿قَالَ يَا أَيُّكَ أَلا تَكَلِّمُ النَّاسَ تِلْكَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾^(٥)، و﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾^(٦)، و﴿ثُمَّ تَرَانُوا بِأَرْبَعَةِ مِهْلَةٍ﴾^(٧)

وقد يختلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة، وهي: الجمع والتكسير والقلة. "فيضاف للمفرد" في مسألتين:

١ - الكتاب ٣ / ٥٦١-٥٦٢، و ارتشاف الضرب ص ٧٥١

٢ - لقمان آية ٢٧

٣ - البقرة آية ٢٣٤

٤ - المائدة آية ٨٩

٥ - مريم آية ١٠

٦ - المؤمنون آية ١٧

٧ - النور آية ٤

إحداهما: أن يكون اسم جمع، وذلك قليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي
الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(١)، و: "خمس ذود".

والثانية: في لفظ واحد. "وذلك إن كان نحو: ثلاثمائة وتسعمائة"، لأن
المائة وإن أفردت لفظا فهي جمع معنى، لأنها عشر عشرات وهو عدد قليل.

ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحداهما: أن يهمل تكسير الكلمة، نحو: قوله تعالى: ﴿ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ
سَمَوَاتٍ ﴾^(٢). و خمس صلوات، و قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ
سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ ﴾^(٣)، ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابَا ﴾^(٤)، و
قَالَ تَعَالَى: ﴿ تِلْكَ مَرْثَى ﴾ ﴿ تِلْكَ عَوْرَتٌ لَكُمْ ﴾^(٥) فإن: سماء وصلاة وبقرة و سنة،
و مرة و عورة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا، فضلا عن أن يكون للقلة
فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلة
عند سيبويه^(٦) وأتباعه.

والثانية: أن يجاور ما أهمل تكسيره، وإن كان هو مسموع التكسير
نحو: قوله تعالى: " سَبْعَ سُنبُلَاتٍ " فإنه كسر على: سنابل. ولكنه في التنزيل
مجاور لـ: "سبع بقرات" المهمل تكسيره، فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في
التنزيل مكسرا نحو قوله تعالى: ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾^(٧).

١ - النمل آية ٤٨

٢ - البقرة آية ٢٩

٣ - يوسف آية ٤٣

٤ - يوسف آية ٤٧

٥ - النور آية ٥٨

٦ - الكتاب ٣ / ٦٠٣

٧ - البقرة آية ٢٦١

وبقي مسألتان:

إحدهما: أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو: ثلاث سعادات فإن جمع سعاد على: سعائد، خلاف القياس. كذا قال ابن مالك، وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنث، بالعلامة نحو: رسالة ورسائل، وأن نحو: عجائز، يحفظ ولا يقاء عليه.

والثانية: أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّعَ عَائِنَتِ﴾^(١). فإن تكسير آية على: آي جائز لكنه ليس بالفاشي. وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره^(٢).

ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحدهما: ان يهمل بناء القلة: نحو: ثلاث جوار، وأربعة رجال، وخمسة دراهم. فإن جارية ورجلا ودرهما، لم يستعمل لها جمع قلة. وأما أرجل فجمع: رجل، بكسر الراء وسكون الجيم.

والثانية: أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياسا أو سماعا، فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل عنه إلى جمع الكثرة.

فالأول وهو الشاذ قياسا نحو: {ثلاثة قروء} فإن جمع: قرء؛ بالفتح؛ على أقراء، شاذ. نعم إن جعل قروء جمعا ل: قرء؛ بالضم؛ كان قياسا. والقرء بالفتح والضم؛ يطلق على الظهر والحوض.

والثاني: وهو الشاذ سماعا نحو: "ثلاثة شسوع"؛ بمعجمة فمهملة؛ فإن "أشساعا" وإن كان قياسا لأن مفرده: شسع، بكسر أوله وسكون ثانيه: أحد

١ - الآية ١٠١ من سورة الإسراء والآية ١٢ من سورة النمل

٢ - شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٦٦.

سيور النعل، وأفعال قياس فيه ك: حمل وأحمال؛ بالحاء المهملة؛ ولكنه قليل الاستعمال.

النوع الثاني من النوعين: "المائة والألف، وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾^(١)، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾^(٢)، و﴿يَوْمَ أُحُدٍ لَّهُمْ تَوَيْمَةٌ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٣)، و﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٤) وإنما كان حقهما ذلك؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد، لأنها مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد. والألف عوض من عشر مائة، هي تميز بمفرد مخفوض، فعولت الألف معاملة ما عوضت منه. حكم المائة بعد إضافة الثلاث إليها، أن تضاف إلى واحد منكور كحكمها حين كانت منفردة، تقول: ثلاثمائة رجل ويجوز أن تنون وتميز بواحد، كما قيل: مائتان عاما. وقد تضاف المائة إلى جمع، كقراءة الأخوين حمزة والكسائي: ﴿وَلِيُثْرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ﴾^(٥) بحذف التنوين للإضافة، قال أبو إسحاق الزجاج إن سنين منتصبة على البدل من ثلاثمائة ولا يصح أن تنصب على التمييز لأنها لو انتصبت بذلك لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة، وليس ذلك بمعنى الآية، وقبيح أن يجعل سنين نعتا لها لأنها جامدة ليس فيها معنى فعل^(٦).

١ - البقرة آية ٢٥٩

٢ - النور آية ٢

٣ - البقرة آية ٩٦

٤ - العنكبوت آية ١٤

٥ - الكهف آية ٢٥

٦ - معاني القرآن ٣/٢٧٨

وقال الفراء^(١): يجوز أن تكون سنين على التمييز " كما قال عنتره^(٢):

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

ويروى: سود. فقد جاء في التمييز. سودا، وهي جماعة.

قال أبو سعيد: ولأبي إسحاق أن يفصل بين هذا وبين سنين، بأن سودا إنما جاءت بعد المميز، فيجوز أن يحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرة، كما تقول: كل رجل ظريف عندي. وإن شئت قلت: ظريف، فتحمله مرة على اللفظ، ومرة على المعنى. وليس قبل سنين شيء وقع به التمييز فيكون سنين مثل سودا.

قيل: ووجه تشبيه المائة بال عشرة إذ كانت تعشيرا للعشرات، والعشرة تعشيرا للأحاد.

حكم الوصف بعد التمييز

إذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز فيه الحمل على التمييز وعلى العدد نحو عندي عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون^(٣). وقد حمل الرضي الوصف في الأغلب على المعدود؛ لأنه هو المقصود من حيث المعنى، ويجوز عنده بقلة حمل الوصف على العدد^(٤)

١ - معاني القرآن ٢ / ١٣٨

٢ - البيت من البحر الكامل في ديوان ص ٢١٦، والأصول لابن السراج ١ / ٣٢٥، وابن يعيش ٣ / ٥٥، و علل النحو ١ / ٥١٨، و توضيح المقاصد ٣ / ١٣٢٨. الشاهد فيه نصب "سود" ورفعها، على الصفة والتمييز، ويروى: خلية موضع حلوبة، فلا شاهد فيه حينئذ والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث من النوق ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن فتلك الخلية، والحلوبة التي يحتلبون فهي محلوبة وفيه الشاهد، فإن "فعولا" إذا كان بمعنى مفعول جاز فيه لحاق التاء وحذفها، فإن كان بمعنى فاعل لم يجز فيه إلا حذف التاء، تقول: امرأة صبور وشكور، وشذ من ذلك قولهم: عدوة، فهو مؤنث عدو. قال سيبويه: شبهوا عدوة بصديقة. ينظر الأصول ١ / ٣٢٥ الهامش

٣ - ارتشاف الضرب ص ٧٤٢، ٧٤٣، و شرح للمع لابن برهان ٢ / ٥١٧، و همع الهوامع ٢ / ٣٥٠

٤ - شرح الكافية ٢ / ١٤٤

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ ﴾^(١). فـ "سِمَان" و "خُضْرٍ" يجوز فيها النصب صفة لـ "سبع" والجر صفة لـ "بقرات" و "سُنْبُلَاتٍ" قال الزمخشري: هل من فرق بين إيقاع "سمان" صفة للمميز وهو "بقرات" دون المميز وهو "سبع" ، وأن يقال: سبع بقرات سمانا؟ قلت: إذا أوقعتها صفة لـ «بقرات» فقد قصدت إلى أن تميز السبع بنوع من البقرات وهو السمان منهن لا بجنسهن، ولو وصفت بها السبع لقصدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع منها، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن^(٢). وتحقيق هذا الكلام: أنه يلزم من وصف التمييز بشيء وصف المميز به، ولا يلزم من وصف المميز وصف التمييز بذلك الشيء، بيانه أنك إذا قلت: «عندي أربعة رجال حسان» بالجر كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حسن الأربعة؛ لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: «عندي أربعة رجال حسان» برفع «حسان» كان معناه: أربعة من الرجال حسان، وليس فيه دلالة على وصف الرجال بالحسن^(٣).

وقال تعالى: ﴿ وَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾^(٤) فـ "بَيِّنَاتٍ" يجوز فيها النصب صفة لـ "تسع" و الجر صفة لـ "آيات". و قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾^(٥)

١ - يوسف آية ٤٣

٢ - الكشاف ٢ / ٤٧٣

٣ - الدر المصون ٦ / ٥٠٣

٤ - الإسراء آية ١٠١

٥ - نوح آية ١٥

حكم العدد إذا كان المحدود صفة لموصوف محذوف

إذا كان المحدود صفة منويا موصوفها، فالمعتبر في التذكير والتأنيث "حال الموصوف المنوي لا حالها". فإن كان الموصوف مذكرا، أنت العدد، وإن كان مؤنثا ذكر. قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ (١) بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، "أي: عشر حسنات أمثالها، ولولا ذلك" الاعتبار "لقل: عشرة" بالتاء "لأن المثل" الذي هو واحد الأمثال "مذكر. و" تقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده. "تقول: عندي ثلاثة ربعات، بالتاء" في ثلاثة "إن قدرت" الموصوف "رجالا، وبتركها إن قدرت" [الموصوف] "تساء"، لأن رِبَعَاتٍ؛ بفتح الباء؛ في الأصل اسم. ثم استعملت في الصفة، وهي جمع رِبْعَةٍ؛ بسكونها؛ يوصف به المذكر والمؤنث. يقال: رجل رِبْعَةٌ وامرأة رِبْعَةٌ؛ وهي المربعوع لا طويل ولا قصير. وفي الآية أقوال أخر، منها أنه إنما ذكر العدد والمحدود مذكر لأن الإضافة لها تأثير فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث فأعطي حكم المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعله حالة إضافته لمؤنث نحو قوله تعالى: ﴿يَلْبَسُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (٢) ومنها: أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعى المراد دون اللفظ وعليه قوله (٣):

وإن كلاباً هذه عشر أبطنٍ وأنت بريء من قبائلها العشر

لم يلحق التاء في عدد أبطن وهي مذكرة لأنها عبارة عن مؤنث وهي القبائل فكأنه قيل: وإن كلاباً هذه عشر قبائل (٤).

١ - الأتعام آية ١٦٠

٢ - يوسف آية ١٠

٣ - البيت من البحر الطويل ينسب إلى النواح الكلابي، في شرح عمدة الحفاظ ص ٩٠، وشرح التسهيل ٢ / ١٣٤، ونسب في كتاب سيبويه ٣ / ٥٦٥ إلى رجل من بني كلاب. و بلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٨٤، الخصائص ٢ / ٤١٧ الإتحاف ٧٦٩، همع الهوامع ٢ / ١٩٤. البطن: ما دون القبيلة، وفوق الفخذ.

٤ - الدر المصون ٥ / ٢٣٦، ٢٣٧.

المبحث الثالث: الحال

الحال: يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شرّ. وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة. واشتقاقها من التحول. قوله: "يذكر ويؤنث" أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث. ما دل على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة لنكرة، و اشتقاقها من حال الشيء يحول - إذا انقلب عما كان عليه.^(١)

و قال ابن الكمال : الحال لغة : نهاية الماضي و بداية المستقبل.

والحال نوعان: "مؤكدة" و هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، و"مؤسّسة"، ويقال لها: المبيّنة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها. وعرفت بتعريفاتٍ منها:

أنها ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا ، نحو : ضربت زيدا قائما ، أو معنى ، نحو: زيد في الدار قائما.^(٢)

و قال عبد القاهر : الحال ما يحتمل التحول و التنقل، و حقيقتها أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعا منها أو واقعا عليه.^(٣)

١ - شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٤٤، و حاشية الصبان ٢٠٥٠/٢

٢ - تاج العروس " حول "

٣ - المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٧٦

ويمكن أن نجمع المشترك بين تعريفات النحاة فنقول : الحال وصف
فضلة دالة على هيئة صاحبه من فاعل أو مفعول به أو منهما معا ، أو ما
يقوم مقامهما متضمنا ما فيه معنى " فيه" غير تابع و لا عمدة ، و حقه
النصب ، وزعم ابن مالك أنه قد يجر بباء زائدة ^(١) مستدلا بقول الشاعر ^(٢) :

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيم بن المسيب منتهاها

أي فما رجعت خائبة . و قد أول على أن الباء فيه للحال لا زائدة ^(٣)
ولا يكون الحال إلا نكرةً ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، و هذا هو المقصود
بكون الحال فضلة، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح
الاستغناء عنه بمعنى استيفاء الجملة ركنيها الأساسيين من فعل و فاعل أو
مبتدأ وخبر وليس معنى "الفضلة" أنها من فضول الكلام ويصح الاستغناء
عنها من حيث المعنى ^(٤) . لأنه قد يجب ذكر الحال، و ذلك إذا كان ساداً مسد
الخبر، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله ^(٥) :

١ - شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٢ ، و شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٢٧/٢ ، و شفاء العليل
٥٢١/٢ ، و ارتشاف الضرب ص ١٥٥٧ .

٢ - البيت من البحر الوافر و هو للقيص العقبلي في خزنة الأدب ١٣٧/١٠ ، و بلا نسبة في تخلص
الشواهد ص ١٧٧ ، و الجنى الداني ص ٥٥ ، و جواهر الأدب ص ٥٤ ، و خزنة الأدب ٢٧٨ /١٠ ،
و شرح شواهد المغني ٣٣٩/١ ، و لسان العرب ٢٩٣/١٥ (مني)، و مغني اللبيب ١١٠/١ ، و
همع الهوامع ١٢٧/١ .

٣ - المساعد ٧/٢ ، و المغني ١١٠/١

٤ - شرح قطر الندى ٢٣٥/١ ، و الأجرومية ١٩/١ ، و النحو المصفى ٤٥٥/١

٥ - البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعاء الغساني في الأصمعيات ص ١٥٢؛ و الحماسة الشجرية
١/١٩٥؛ و خزنة الأدب ٩/٥٨٣؛ و سمط اللآلي ص ٨؛ ٦٠٣؛ و لسان العرب ٢/٩١ "موت"؛
و معجم الشعراء ص ٢٥٢؛ و لصالح بن عبد القدوس في حماسة البحري ص ٢١٤؛ و معجم الأدباء
١٢/٩؛ و بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩٣٦؛ و شرح قطر الندى ص ٢٣٤؛ و مغني اللبيب
ص ٤٦١ .

كاسفا باله قَلِيل الرَّجَاءِ

إِنَّمَا أَلَمِيَّتٌ مِّنْ يَّعِيشُ كَنِييَا

و قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾^(١) فـ "بَاطِلًا" حال من «هذا» ، وهي حال لا يستغنى عنها، لأنها لو حذفتم لاختل الكلام، وهي كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَمَعِينٌ﴾^(٢) . وفيها أوجه أخر منها أنها نعت لمصدر محذوف أي: خلقا باطلا. و منها أن باطلا منصوب على إسقاط حرف خافض وهو الباء، والمعنى: ما خلقتهما بباطل بل بحق وقدرة. و منها أنه مفعول من أجله، و «فاعل» قد يجيء مصدرا كالعاقبة والعافية^(٣) .

وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٤) . فـ "شَيْخًا" حال لا يجوز الاستغناء عنها.

ولا يكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط ، منها : أن تكون نكرة ، وأن تكون مشتقة ، وأن تكون من معرفة ، أو ما في حكمها ، وأن يكون الكلام قد تم دونها ، أو في تقدير ذلك ، وأن تكون مقدره بـ (في) ، وأن تكون منقلبة في الغالب ، وأن تكون جواب كيف .

والحال تكون من الفاعل كقوله تعالى: ﴿فَرَجَّ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾^(٥) أو من المفعول كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسْحَرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾^(٦) أو منهما معا

١ - آل عمران آية ١٩١

٢ - الدخان آية ٣٨

٣ - الدر المصون ٣ / ٥٣٢ ، ٥٣٣

٤ - هود آية ٧٢

٥ - القصص آية ٢١

٦ - الأعراف آية ٥٤

كـ " فحص الطبيب المريض جالسين" و قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَيْسَ لَهُمُ الْقُوَّةُ فَكَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾ (١) فـ " زَحْفًا" حال و في صاحبه خلاف فقيل: الفاعل، أي: وأنتم زحف من الزحوف، أي: جماعة، أو وأنتم تمشون إليهم قليلا قليلا ، وقيل: هو المفعول أي: وهم جم كثير أو يمشون إليكم. وقيل: هي حال منهما أي: لقيتموهم متزاحفين بعضكم إلى بعض (٢) . و قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ (٣) قوله: {مشرقين} منصوب على الحال. والظاهر أنه من الفاعل. ومعنى مشرقين أي: داخلين في وقت الشروق كأصبح وأمسى أي: دخل في هذين الوقتين، وقيل: داخلين نحو: المشرق كأنجد وأتهم، وقيل: مشرقين بمعنى مضيئين. وفي التفسير: أن بني إسرائيل كانوا في نور، والقبط في ظلمة، فعلى هذا يكون «مشرقين» حالا من المفعول، و يجوز أن يكون حالا من الفاعل والمفعول، إذا جعلنا «مشرقين» داخلين في وقت الشروق، أو في مكان المشرق؛ لأن كلا من القبيلين كان داخلا في ذلك الزمان، أو في ذلك المكان (٤). و قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾ (٥) فـ «به» في محل نصب على الحال من فاعل «أتت» ، أي: أتت مصاحبة له نحو: جاء بثيابه، أي: ملتبسا بها. و "تَحْمِلُهُ" يجوز أن يكون حالا ثانية من فاعل «أتت» . ويجوز أن يكون حالا من الهاء في «به» . و يجوز أن يكون حالا من ضمير مريم وعيسى معا (٦).

١ - الأنفال آية ١٥

٢ - الدر المصون ٥/ ٥٨٣

٣ - الشعراء آية ٦٠

٤ - الدر المصون ٨/ ٥٢٥

٥ - مريم آية ٢٧

٦ - الدر المصون ٧/ ٥٩٢

أو من غيرهما. كالمبتدأ أو الخبر.

الحال من المبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا
كُتِبَ مُصَدِّقًا لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(١) ف «إماماً ورحمةً» منصوبان على الحال من
«كتاب موسى»، و هما منصوبان بما نصبَ به «مِن قَبْل» من الاستقرار، و
«لساناً» حالٌّ من الضمير في «مُصَدِّقٌ». ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «كتاب»
والعاملُ التنبيةُ، أو معنى الإشارةِ^(٢). وقوله: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ﴾^(٣) «جميعاً» حال وهي دالة على أن المراد بالأرض الأرضون،
ولأن الموضع موضع تفخيم، ولعطف الجمع عليها. والعامل في هذه الحال
ما دل عليه قَبْضَتُهُ. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيها «قَبْضَتُهُ» سواءً جَعَلْتَهُ مصدراً
- لأنَّ المصدرَ لا يتقدّم عليه معموله - أم مراداً به المقدار^(٤).

وقوله: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَ الأَرْفَةِ إِذِ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ﴾^(٥)
ف "كَاطِمِينَ" حال من القلوب، و قيل حال من الضمير المستكن في الخبر،
و قيل حال من أصحاب القلوب على المعنى؛ إذ المعنى: إذ قلوبهم لدى
الحناجر كاظمين عليها فكأنه في قوة أن جعل أُل عوضاً من الضمير في
حناجرهم، و قيل حال من "هم" في "أذرتهم"، وتكون حالاً مقدرة؛ لأنهم وقت
الإنذار غير كاظمين^(٦).

١ - الأحقاف آية ١٢

٢ - الدر المصون ٩/٦٦٥

٣ - الزمر آية ٦٧

٤ - الدر المصون ٩/٤٤٢

٥ - غافر آية ١٨

٦ - الدر المصون ٩/٤٦٧

والحال من الخبر مثل قوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(١) فـ "مستقيماً" حال من «صراط»، والعامل فيه أحد شيئين: إما «ها» لما فيها من معنى التنبيه، وإما «ذا» لما فيه من معنى الإشارة وهي حال مؤكدة لا مبينة، لأن صراط الله لا يكون إلا كذلك^(٢).

وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾^(٣) . فـ "آية" منصوبة على الحال لأنها بمعنى العلامة. والعامل فيها: إما معنى التنبيه، وإما معنى الإشارة كأنه قال: أنبئكم عليها أو أشير إليها في هذه الحال. ويجوز أن يكون العامل مضمراً تقديره: انظروا إليها في هذه الحال، والجملة لا محل لها لأنها كالجواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا: أين آيتك؟ فقال: هذه ناقة الله، وأضافها إلى الله تشریفاً كبيت الله وروح الله، وذلك لأنها لم تتوالد بين جمل وناقة بل خرجت من صلد كما هو المشهور^(٤).

وأنكر الشيخ خالد الأزهرى مجيء الحال لغير الفاعل والمفعول، مؤولاً ما ورد من ذلك نحو: "زيد في الدار جالسا"، فـ"جالسا" حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح، و: {هذا بعلي شيخا} فـ"شيخا" حال من "بعلي"، وهو مفعول معنى تقديره: أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي^(٥).

١ - الأنعام آية ١٢٦

٢ - الدر المصون ٥ / ١٤٧

٣ الأعراف آية ٧٣ و هود آية ٦٣

٤ - الدر المصون ٥ / ٣٦٢

٥ - التصريح ١ / ٥٦٩

وهذا الرأي مبني على جواز الخلاف بين عاملي الحال و صاحبها، و عدم جواز ذلك، فمن جوّز جعل الحال من المبتدأ، و من منع جعله من الضمير المستكن في الظرف، و بهذا ظهر أنه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدأ أن يكون قيّدا للابتداء، و هو معنوي؛ لأنها إنما تكون قيّدا له لو كان هو العامل فيها^(١).

والحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: مقارنة: وهو الغالب نحو قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي سَيِّئًا ﴾ ، ومقدرة: وهي المستقبلية نحو قوله تعالى ﴿ فَأَذَلُّوهُمَا خَالِدِينَ ﴾^(٢)، ومحكية: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمس راكبا^(٣).

أوصاف الحال

للحال من حيث هي أربعة أوصاف:

أحدها: أن تكون متنقلة، وهو الأصل فيها؛ لأنها مأخوذة من التحول، وهو التنقل، قاله أبو البقاء لا ثابتة دائما، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ونزومه إلى قسمين:

منتقلة: وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم ك: جاء زيد ضاحكا، ألا ترى أن الضحك يزائل زيدا ويفارقه. وثابتة: وذلك قليل، وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو: زيد أبوك عطوفا" أو لعاملها نحو قوله تعالى: ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾^(٤) ،

١ - حاشية يس على التصريح ١ / ٣٧٥

٢ - الزمر آية ٧٣

٣ - همع الهوامع ١ / ٢٤٥.

٤ - مريم آية ٣٣

أو لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾^(١). فإن الأبوة من شأنها العطف، والبعث من لازمه الحياة، والعموم من مقتضياته الجمعية.

المسألة الثانية: أن يدل عاملها على تجدد "ذات صاحبها" وحدوثه، أو تجدد صفة له، فالأول "تحو: خلق الله الزرافة" بفتح الزاي أفصح من ضمها "يديها أطول من رجليها ف: يديها" بدل من "الزرافة" "بدل بعض" من كل، "وأطول" حال ملازمة من "يديها"، و "من رجليها" متعلق بـ "أطول"؛ لأنه اسم تفضيل، وعامل الحال "خلق"، وهو يدل على تجدد المخلوق.

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٢) فـ " مفصلا" حال من "الكتاب" و الكتاب قديم، والإنزال حادث. أي مفصلا حالة الإنزال.

المسألة "الثالثة": أن يكون مرجعها إلى السماع "تحو: {قائما بالقسط} " من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٣) إذا أعرب "قائما" حالا من فاعل "شهد"^(٤).

و قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٥). فـ " يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ " الخبر، و الجار و المجرور " بيد الله" حال وهي حال لازمة؛ لأن كونه بيد الله تعالى لا ينتقل البتة.

١ - يونس آية ٩٩

٢ - الأنعام آية ١١٤

٣ - آل عمران آية ١٨

٤ - في إعراب " قائما" نقاش طويل بين الزمخشري و أبي حيان ذكره السمين مفصلا في الدر

المصون ٣/٧٥-٧٨

٥ - الحديد آية ٢٩

والوصف "الثاني: أن تكون مشتقة" من المصدر "لا جامدة، وذلك أيضا غالب لا لازم" ك: "جاء زيد ضاحكا" فإن "ضاحكا" مشتق من الضحك، وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه نحو: كر زيد أسدا، و: بدت الجارية قمرا وتثنت غصنا" فـ"أسدا": حال من "زيد"، و"قمرا": حال من الجارية، و"غصنا": حال من فاعل "تثنت" المستتر فيه، وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق، فـ"أسدا": مؤول بشجاع، و"قمرا": مؤول بمضيئة، و"غصنا": مؤول بمعتدلة، "أي: شجاعا ومضيئة ومعتدلة". والمعنى فيهن على التشبيه. وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف، والتقدير: مثل أسد، ومثل قمر، ومثل غصن.

المسألة الثانية من الثلاث: أن يدل على مفاعلة من الجانبين نحو: البر بعته زيدا يدا بيد، فـ"يدا": حال من الفاعل والمفعول، و"بيد": بيان^(١). وفيه معنى المفاعلة، أي: متقابضين.

المسألة "الثالثة" من الثلاث: أن تدل على ترتيب كـ"ادخلوا رجلا رجلا" ورجلين رجلين ورجالا رجالا". قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا﴾^(٢) والأطوار: الأحوال المختلفة. قال الشاعر^(٣):

فإن أفاق قد طارت عمائته
والمرء يخلق طورا بعد أطوار

١ - الكتاب ١/ ٣٩٤.

٢ - نوح آية ١٤

٣ - البيت من البحر البسيط للنايفة في ديوانه ص ٢٣٤، و جمهرة أشعار العرب ١/ ١٨٦، و الدر

المصون ١٠/ ٤٧١

وانتصابه على الحال أي: مُتَنَقِّلِينَ من حالٍ إلى حالٍ، أو مُخْتَلِفِينَ مِنْ بَيْنِ مُسِيءٍ وَمُحْسِنٍ، وصالحٍ وطالحٍ^(١). ونحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿١٦﴾ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿١٧﴾﴾^(٢) فالاسم الأول منصوب على الحال و في نصب الثاني خلاف حيث ذهب الزجاج^(٣) إلى أنه توكيد لفظي للأول، و ذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول^(٤)، و ذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول^(٥)، و اختار أبو حيان أنه و ما قبله منصوبان بالعامل قبله؛ لأن مجموعهما هو الحال و استحسن أيضا أن يكون منصوبا بالعطف على الاسم الأول على تقدير حذف الفاء^(٦). قال ابن الحاجب: لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المبين للهيئة... و كل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشترك^(٧).

وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشترك في سبع مسائل^(٨)، وهي أن تكون موصوفة" بـمشترك أو شبهه.

فالأول "نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٩) قوله: {بَشَرًا سَوِيًّا} حالٌ مِنْ فاعل «تَمَثَّلَ». وَسَوْغٌ وَقَوْعٌ الْحَالِ جَامِدَةٌ وَصَفُهَا، فَلَمَّا وَصِفَتْ

١ - الدر المصون ١٠/٤٧١

٢ - الفجر الآيتان ٢١ ، ٢٢

٣ - رأي الزجاج في الهمع ١/٢٣٨ ، و المساعد ٢/٩ و التصريح ١/٣٧٠

٤ - المسائل المنثورة ص ٣٨

٥ - رأي ابن جني في الارتشاف ص ١٥٥٨ ، و حاشية الصبان ٢/١٧١

٦ - ارتشاف الضرب ص ١٥٥٨

٧ - شرح الكافية للرضي ١/١٩٠

٨ - ينظر معني اللبيب ص ٦٠٥ ، و ارتشاف الضرب ٢/٣٣٤ ، و التصريح ١/٥٧٥ - ٥٧٦

٩ - مريم آية ١٧

النكرة وقعت حالاً. و قوله تعالى: ﴿رَبُّنَا عَرَبِيًّا غَرِيًّا عَوِيًّا﴾^(١) فـ"قرآنا" حال من القرآن في قوله تعالى: {ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن} والاعتماد فيها على الصفة، وهي "عربيا"، و قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٢) «أمةً واحدةً» منصوبة على الحال.

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُتْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾^(٣) أمرين عندنا. وتسمى الحال الجامدة الموصوفة "حالا موطنة" بكسر الطاء؛ لأنها ذكرت توطئة للنتج بالمشق أو شبهه.

وقال ابن بابشاذ في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كَتَبَ مُصَدِّقًا لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٤) "لسان": حال؛ لأنه لما نعت اللسان بعربي؛ والصفة والموصوف كالشيء الواحد؛ صارت الحال شبيهة بالمشق، وصار "عربيا" هو الموطنة لكون اللسان حالا، وليس حقيقة اللسان أن يكون [حالا لكونه] جامدا لولا ما ذكر من الصفة^(٥). فمقتضاه أن الموطنة هي الصفة الحال لا الحال الموصوفة، والموطنة لغة: المهينة.

أو دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو: "هذا البر بعته مدا بكذا" فـ"مدا": حال من الهاء فـ"بكذا": بيان لـ"مدا".

أو دالة على عدد نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٦) فـ"أربعين": حال من "موقات"، و"ليلة": تمييز.

١ - الزمر آية ٢٨

٢ - الأنبياء آية ٩٢

٣ - الدخان الآيتان ٤ ، ٥

٤ - الأحقاف آية ١٢

٥ - شرح المقدمة المحسبة ٣١١ / ٢.

٦ - الأعراف آية ١٤٢

أو دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو؛ أي: حال، قاله ابن الأنباري؛ "واقع فيه تفضيل" بالضاد المعجمة نحو: هذا بسرا، بضم الموحدة وسكون المهملة "أطيب منه رطبا" بضم الراء وفتح الطاء؛ فـ"بسرا" حال من فاعل "أطيب"، المستتر فيه، و"رطبا": حال من الضمير المجرور بـ"من"، والمعنى: هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا.

أو تكون نوعا لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، فـ"ذهبا": حال من "مالك"، وهو نوع منه، فإن الذهب نوع من المال.

أو فرعا له أي: لصاحبها "تحو: هذا حديدك خاتما"، فـ"خاتما": حال من حديدك، وهو فرع له، فإن الخاتم فرع الحديد، و قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَحْنُ أَلْجِبَالِ يَبُوتًا﴾^(١) فـ"بيوتا": حال من "الجبال"، والبيوت فرع للجبال.

أو أصلا له أي: لصاحبها "تحو: هذا خاتمك حديدا"، فـ"حديدا" حال من "خاتمك"، وهو أصل له، فإن الحديد أصل للخاتم، و قوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(٢) فـ"طينا": حال، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو من الموصول المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق، وهذا أحسن من جعل "طينا" منصوبا بنزع الخافض، فإنه موقوف على السماع في غير "أن" و"إن" و"كي".

الوصف الثالث من أوصاف الحال: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ لأن الغالب كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها لنلا يتوهم

١ - الأعراف آية ٧٤

٢ - الإسراء آية ٦١

كونها نعنا إذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه، "فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة" محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير.

وذلك كقولك: جاء زيد وحده: فـ"وحده" حال من فاعل "جاء" المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه "أي" متوحدا أو "منفردا". فـ"وحده" اسم موضوع موضع المصدر يعرب حالا، وقال يونس: إنه منصوب على نزع الخافض و الأصل: جاء زيد على وحده، فحذفت "على" و انتصب وحده^(١). و أكثر ما يستعمل هذا اللفظ لنفي الاشتراك في الفعل... و إنما لم يتعرف " وحده" بالإضافة؛ لأن معناه كمعنى " لا غير "، و لأنها كلمة تنبئ عن نفي و عدم، و العدم ليس بشيء، فضلا عن أن يكون متعرفا متعينا بالإضافة^(٢) قال الله عز و جل: ﴿ قَالُوا أَجِئْنَا بِتَبَدُّ اللَّهِ وَحَدِّهِ ﴾^(٣) أي منفردا. و من مجيء الحال معرفة لفظ " جهد" في قوله تعالى: ﴿ أَمْوَالَهُ الَّذِينَ آقَسُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَعَمْرُؤُا ﴾^(٤) وفي انتصابه وجهان، أظهرهما: أنه مصدر مؤكد ناصبه «أقسموا» فهو من معناه، والمعنى: أقسموا إقسام اجتهاد في اليمين. والثاني - أجازة أبو البقاء وغيره - أنه منصوب على الحال كقولهم: «افعل ذلك جهدك» أي: مجتهدا، ولا يبالي بتعريفه لفظا فإنه مؤول بنكرة ، والمعنى هنا: أقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم. ولا يستعمل هذا اللفظ إلا مضافا لا تقل فعلته طاقة ولا جهدا^(٥) وقالوا: "رجع عوده على بدئه فـ"عوده" بفتح العين: حال من فاعل "رجع"

١ - الكتاب ١/١٨٩

٢ - الروض الأثف ٢/٣١٨

٣ - الأعراف آية ٧٠

٤ - المائدة آية ٥٣

٥ - المخصص ٤/٣٣٩، و الدر المصون ٤/٣٠٥

المستتر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه "أي: عائدا" أو راجعا، و"على بدئه": بيان، والمعنى: رجع آخره على أوله، قاله الجرمي، وقال أبو البقاء، معناه: رجع عائدا في الحال. وقال الشاطبي: معناه راجعا على طريقه. "و" قالوا "ادخلوا الأول فالأول" فـ"الأول" المبتدأ به: حالا من الواو في "ادخلوا"، و"الأول" الثاني: معطوف بالفاء، وهما بلفظ المعرف بـ"أل" فيؤولان بنكرة، "أي: مترتبين" واحدا فواحدا. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتُؤَلِّفُ لِنِيسٍ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَابَ مِنَ الْأَدْلِ﴾ (١) فقد قرأ الحسن وابن أبي عبله والمسيبي «لنُخْرِجَنَّ» بنون العظمة وبنصب «الأعراب» على المفعول به ونصب الأذل على الحال، وجوز أبو البقاء أن يكون منصوبا على المفعول به، ونصبه حال محذوفة، أي: مُشَبَّهًا بالأذل. وقد خَرَجَهُ الزمخشري على حذف مضاف، أي: خروج الأذل، أو إخراج الأذل، يعني بحسب القراءتين: مِنْ خَرَجَ وَأَخْرَجَ. فعلى هذا ينتصب على المصدر لا على الحال (٢). و من مجيء الحال معرفة لفظ "زهرة الحياة" في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مَتَّعْتُمُوهَا زَهْرَةَ الْحَيَاةِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مَتَّعْتُمُوهَا زَهْرَةَ الْحَيَاةِ﴾ (٣) حيث قيل في أوجه إعرابها إنه منصوب على الحال من " ما " أو من الضمير المجرور في " به "

الرابع من أوصاف الحال: "أن تكون نفس صاحبها في المعنى"; لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه، "فلذلك الاتحاد "جاز: جاء زيد ضاحكا"; لأن الضاحك هو "زيد" في المعنى، وامتنع أن يقال: "جاء زيد ضحكا"; لأن الضحك مصدر وزيد ذات، والمصدر

١ - المنافقون آية ٨

٢ - الدر المصون ١٠/٣٤٣

٣ - طه آية ١٣١

يباين الذات، "وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف ك: جاء وحده،
و: أرسلها العراك".

وفيها شذوذان: المصدرية والتعريف بالإضافة في الأول والأداة في
الثاني.

وزعم سيبويه أن الذي جوز تعريفها أنها شبّهت بالمصادر المنتصبة
بأفعالها ك: "الحمد لله"، و"العجب لزيد"، حيث كانت مصادر مثلها، وكانت
غير الأول، وغير ما هي له صفات^(١).

وقال ابن الشجري: الأصل: تعترك العراك، ثم أقيم المصدر مقام فعله
المنتصب على الحال، وكذا التقدير في "جاء وحده" فهذه واقعة موقع الأحوال
لا أحوال^(٢)

وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحال معرفة، وقاسوا على ذلك
نحو: "ادخلوا الأول فالأول"، وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا
كان فيها معنى الشرط نحو: "عبد الله المحسن أفضل منه المسيء"،
ف: المحسن" و"المسيء" حالان، وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأويلهما
بالشرط، والتقدير: عبد الله إذا أحسن منه إذا أساء، فإن لم يتقدر
بالشرط لم يصح تعريفها لفظاً، فلا يقال عندهم: "جاء عبد الله المحسن"، إذ
لا يصح: جاء عبد الله إن أحسن^(٣).

١ - الكتاب ١ / ٣٧٢

٢ - أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٤.

٣ - الكتاب ١ / ٣٧٠، وشرح التسهيل ٢ / ٣٢٨ و التصريح ١ / ٥٨٠

و جاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً؛ لأنها غير صاحبها في المعنى، لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً نحو: "زيد عدل" فعلوا مثل ذلك في الحال؛ لأنها خبر من الأخبار، ك: "طلع" زيد بغتة. فـ"بغتة": حال من فاعل "طلع"، "وجاء ركضاً"، فـ"ركضاً" حال من فاعل "جاء"، و"قتلته صبراً" وهو [أن يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل] ؛ فـ"صبراً": حال من مفعول "قتلته" و"ذلك" كله مع كثرته "على التأويل بالوصف"، فيؤول "بغتة" بوصف من "باغت"، "أي: مباغتاً"، وقدره ابن عقيل^(١) "باغتاً" من بغت، يقال: بغته، أي: فجأه، والبغت: الفجأة. و يؤول "ركضاً" بوصف الفاعل من ركض، أي: "راكضاً"، و"يؤول" صبراً" بوصف المفعول من صبر، أي: "مصبوراً، أي: محبوساً". ووقوع المصدر النكرة حالاً كثير.

قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾. (٢) قوله: {هدى} في محل نصب على الحال من القرآن، والعامل فيه «أنزل» و"هدى" مصدر، فيؤول إما على حذف مضاف أي: ذا هدى أو على وقوعه موقع اسم الفاعل أي: هادياً، أو على جعله نفس الهدى مبالغة. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا يَبِيَّتًا﴾ (٣) فـ "بياتا" منصوب على الحال أي بائتين. وهو في الأصل مصدر، بات يبيت بيتا وبيتة وبياتا وبيتوتة. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ (٤) فـ "بغتة" مصدر منصوب على الحال أي مباغتين. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُنْفِقُوا مِمَّا

١ - شرح ابن عقيل ١ / ٣٢٨

٢ - البقرة آية ١٨٥

٣ - الأعراف آية ٤

٤ - يوسف آية ١٠٧

رَزَقْتَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴿١﴾ قوله " سِرًّا وَعَلَانِيَةً " منصوبان على الحال أي: ذوي سر وعلانية أو مسرين ومعلنين، أو جعلوا نفس السر والعلانية مبالغة. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ﴿٢﴾. فـ " مَرَحًا " مصدر منصوب على الحال، أي: مرحا بكسر الراء، أو على حذف مضاف، أي: ذا مرح . وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ ﴿٣﴾ فـ «ضَرْبًا» مصدرٌ واقعٌ موقعِ الحالِ أي: فراغ عليهم ضاربًا. إلى غير ذلك آيات كثيرة جاء المصدر فيها حالا.

ومع كثرة ذلك فقال سيبويه و الجمهور^(٤): لا ينقاس مطلقًا سواء أكان نوعًا من العامل أم لا، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتًا أو خبرًا بجامع الصفة المعنوية. و يقتصر على ما سمع عن العرب و لا يقاس عليه، فلا يجوز: جاء زيد ضحكا، و لا ضحك زيد بكاء. وقاسه المبرد^(٥) فيما كان نوعا من العامل فيه؛ لأنه حينئذ يدل على الهيئة، بنفسه، فأجاز قياسًا "جاء زيد سرعة"؛ لأن السرعة نوع من المجيء، ومنع: جاء ضحكًا؛ لأن الضحك ليس نوعًا من المجيء، قال ابن هشام: وإنما قاسه المبرد، ولم يقسه سيبويه؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، كما أن عكسه لا ينقاس، والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل، فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق.

١ - إبراهيم آية ٣١

٢ - الإسراء آية ٣٧ و لقمان آية ١٨

٣ - الصافات آية ٩٣

٤ - الكتاب ١/٣٧٠، و المساعد ٢/١٣، و شرح ابن عقيل ١/٦٣٢، و التصريح ١/٣٧٤

٥ - المقتضب ٣/٢٣٤، و شرح الكافية للرضي ٢/٣٩، و شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٦

وقاسه ابن مالك^(١) و ابنه بدر الدين^(٢) بعد "أما" بفتح الهمزة وتشديد الميم "تحو: أما علما فعالم"، والأصل في هذا: أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف: "أما علما فعالم"، "أي: مهما يذكر شخص في حال علم، فالمذكور عالم"، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل، "ويذكر" ناصب الحال، لما تقرر أن العام في صاحب الحال هو العامل في الحال، ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحاً للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوباً بفعل الشرط المقدر بعد "أما" نحو: "أما علماً فلا علم له"، و"أما علماً فإن له علماً"، و"أما علماً فهو ذو علم"؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدم، فلو كان المصدر التالي "أما" معرفاً بـ"أل" فهو عند سيبويه مفعول له^(٣). وذهب الأخفش إلى أن المعرف بـ"أل" والمنكر كليهما بعد "أما" مفعول مطلق^(٤). وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم^(٥). قال ابن مالك في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب^(٦).

١ - شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩

٢ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٢٣٢

٣ - الكتاب ١/ ٣٨٥

٤ - رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٩، و شفاء العليل ٢/ ٥٢٥، و ارتشاف الضرب ص ١٥٧٣

٥ - ارتشاف الضرب ص ١٥٧٣، و التصريح ١/ ٣٧٤

٦ - شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠.

و قاساه^(١) أيضاً "بعد خبر شبه به مبتدؤه ك: زيد زهير شعراً" فـ"زهير" بالتصغير: خبر شبه به مبتدؤه، وهو "زيد" والتقدير: زيد مثل زهير في الشعر، وإنما حذف "مثل" ليزول لفظ التشبيه، فيكون الكلام أبلغ، "وشعراً": حال في تقدير الصفة، أي: شاعراً، والعامل فيها ما في "زهير" من معنى الفعل، إذ معناه: مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر في "زهير"، لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشق يتحمل الضمير، ويجوز أن يكون "شعراً" تمييزاً لما انبهم في "مثل" المحذوفة، وهي العاملة فيه، قاله الخصاف في الإيضاح، و استظهره أبو حيان^(٢)، و ابن هشام^(٣).

أو قرن الخبر "بـ"أل" الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً، فـ"علماً": حال، والعامل فيها ما في "الرجل" من معنى الفعل، إذ معناه الكامل. و يجوز في " علماً" أن يكون مفعول مطلق على معنى " تعلم علماً"^(٤)، و جوز أبو حيان أن يكون تمييزاً^(٥). و هو الأظهر عندي؛ لأنه أزال الإبهام في الكلام السابق عليه.

ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال: مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال. ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله، وإنما عامله محذوف من لفظه، وذلك المحذوف هو الحال، ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق، وعامله الفعل المذكور، وليس في

١ - أي: ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨، ٣٢٩، وابن الناظم في شرحه ص ٢٣٢.

٢ - ارتشاف الضرب ص ١٥٧٢

٣ - مغني اللبيب ص ٥٧٤.

٤ - التصريح ١ / ٥٨٣

٥ - الارتشاف ص ١٥٧٢

موضع الحال، وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف، وتقديره "جاء ركضاً": جاء ذا ركض، وكذا باقيها.

وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعاً من عامله، وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد "أما"، وبعد خبر شبه به مبتدؤه، وفيما إذا كان الخبر مقروناً بـ"أل" الدالة على الكمال.

و كما اختلفوا في وقوع المصدر الصريح حالا، اختلفوا كذلك في المصدر المؤول، حيث إن مذهب سيبويه^(١) أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول حالا، و ذهب ابن جني^(٢) إلى جوازه. و ممن جوز وقوع المصدر المؤول حالا الزمخشري حيث جوز إعراب المصدر المؤول حالا، في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٣) فيجوز أن يكون المصدر المؤول حالا من أهله، و المعنى: إلا متصدقين^(٤). و قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٣٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٥) فالمصدر المؤول يجوز أن يعرب حالا والتقدير: لا تقولنَّ أفعَل غداً إلا قائلاً: إن شاء الله، وحذف القول كثير، و قوله إلا أن يشاء في معنى: إن شاء وهو ممَّا حُمِلَ على المعنى. وقيل: التقدير إلا بأن يشاء الله، أي: ملتبساً بقول "إن شاء الله"^(٦). و أبو البقاء حيث جوز إعراب المصدر المؤول في قوله

١ - الكتاب ١/٣٩٠

٢ - الدرر اللوامع ١/٢٠٠، و الارتشاف ص ١٥٧٢

٣ - النساء آية ٩٢

٤ - الكشاف ١/٥٥٠

٥ - الكهف الآيتان ٢٤، ٢٣

٦ - الكشاف ٢/٣٨٦

تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا ۗ ﴾^(١) حالا، و التقدير:
ولا يحل لكم في كل حال من الأحوال إلا في حال خوف ألا يقيما حدود الله.
قال أبو البقاء: والتقدير: إلا خائفين، وفيه حذف مضاف تقديره: ولا يحل أن
تأخذوا على كل حال أو في كل حال إلا في حال الخوف^(٢). وكذلك في قوله
تعالى: ﴿ وَاسْتَمِعْ يَا حُذَيْفَةَ ۖ إِلَّا أَنْ تُحْضِرَ فِيهِ ۗ ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿ لَا تَدْعُوا يَتِيمَ أَلْيَسَىٰ ۖ
إِلَّا أَنْ يُؤَذِّنَكَ ۗ ﴾^(٤).

صاحب الحال بين التعريف و التنكير:

أصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم
عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالباً، ويقع صاحب
الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة، كأن يتقدم عليه الحال نحو: "في الدار
جالساً رجل"، قال الشاعر^(٥):

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

١ - البقرة آية ٢٢٩

٢ - التبيان ١/ ٥٤

٣ - البقرة آية ٢٦٧

٤ - الأحزاب آية ٥٣

٥ - البيت من البحر الوافر و هو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١، وشرح
التسهيل ٢/ ٣٥٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩، والكتاب ٢/ ١٢٣، ولسان العرب ٦/ ٣٨٦،
"وحش"، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧، وأوضح المسالك ٢/
٣١٠، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٢٤، ٢٥٣، وشرح قطر الندى
ص ٢٣٦، ولسان العرب ١١/ ٢٢٠ "خلل"، ومغني اللبيب ١/ ٨٥، ٢/ ٤٣٦، ٦٥٩.

ف "جالسًا" في المثال: حال من "رجل"، و"موحشًا" في البيت: حال من "ظل" وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها. وفي المعنى أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً^(١)، وفي الرضي^(٢) ما يوافق. وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر، وفي البيت هو أو الوصف، وما ذكر من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه^(٣)، وقيل^(٤): من الضمير المستكن في الظرف، وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها، والصحيح عند الشيخ خالد المنع؛ لأنه يجب أن يكون عاملهما واحداً، وصح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه، وعلة بأن الحال خبر، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغضهما^(٥).

أو يكون" صاحبها "مخصوصا إما بوصف كقراءة بعضهم"، وهو إبراهيم بن أبي عبلة ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَتَبٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(٦) بالنصب "مصدقاً". ف "مصدقاً" حال من "كتاب" لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده، وهذا لا دليل فيه لجواز كون "مصدقاً" حال من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار . وَقَالَ تَمَّالٌ ﴿أَمْ لَكُمْ آيَاتُنْ عَيْنًا بَلِغَةً إِنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٧) حيث قرأ زيد بن علي والحسن بنصب "بالغة". قال أبو

١ - مغني اللبيب ص ٤٧٧ .

٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٣ .

٣ - الكتاب ٢ / ١٢٢ - ١٢٤ .

٤ - شرح التسهيل ٢ / ٣٣٣ ، و الارتشاف ص ١٥٧٧

٥ - شرح التسهيل ٢ / ٣٣٢ .

٦ - البقرة آية ٨٩ و ينظر قراءة ابن أبي عبلة في مختصر ابن خالوية ص ٨، و الكشف ٢ / ٢٢٦ ، و

المحرر الوجيز ١ / ٣٨٩ ، و البحر المحيط ١ / ٣٠٣

٧ - القلم آية ٣٩ و ينظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٢١ ، و مختصر ابن خالويه ص ١٦٠ ، و

معاني الفراء ٣ / ١٧٦ ، و المحتسب ٢ / ٣٢٥ ، و المشكل لمكي ٢ / ٣٩٨ ، و البحر المحيط ٨ / ٣١٥

الفتح: يجوز أن يكون "بالغة" حالاً من الضمير في لكم؛ لأنه خبر عن "إيمان"، ففيه ضمير منه. وإن شئت جعلته حالاً من الضمير في "علينا" إذا جعلت "علينا" وصفاً لإيمان، لا متعلقاً بنفس الـ"إيمان"؛ لأن فيه ضميراً كما يكون فيه ضمير منه إذا كان خبراً عنه (١).

ويجوز أن يكون حالاً من نفس "إيمان" وإن كانت نكرة كما أجاز أبو عمر في قوله سبحانه: ﴿وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٢) أن يكون "حقاً" حالاً من متاع.

أو مخصوصاً بإضافة نحو قوله تعالى: ﴿وَحَلَّ فِيهَا رَسُولٌ مِّن قَوْمِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِئِلِ﴾ (٣) فـ"سواء" حال من "أربعة"، لاختصاصها بالإضافة إلى "أيام".

أو مخصوصاً "بمعمول" غير مضاف إليه "تحو: عجبت من ضرب أخوك شديداً"، فـ"شديداً" حال من "ضرب" لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو "أخوك".

أو مخصوصاً بعطف نحو: "هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين"، أو مسبوقةً بنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَّْا كُنَّا بِمَعْلُومٍ﴾ (٤) فجملة: "ولها كتاب معلوم" حال من "قرية"، لكونها مسبوقة بالنفي، وزعم الزمخشري (٥) أنها صفة لقرية، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة

١ - المحتسب ٣٢٥/٢

٢ - البقرة آية ٢٤١

٣ - فصلت آية ١٠

٤ - الحجر آية ٤

٥ - الكشاف ٣٨٧/٢

بالموصوف، كما تقول: جاءني زيد عليه ثوبه، وجاءني وعليه ثوبه . وقد تبعَ الزمخشريُّ في ذلك أبو البقاء^(١) و صاحب البديع وابن هشام الخضراوي^(٢)، قال أبو حيان^(٣): ولا نعلم أحدا قاله من النحويين^(٤)، وهو (أي قول الزمخشري و من تبعه) مبني على جواز أن ما بعد «إلا» يكون صفة، وقد منعوا ذلك. قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف — «إلا» . ثم قال: وأما نحو: ما جاءني رجل إلا ركب على تقدير: إلا رجل ركب، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم . وقال أبو علي^(٥): تقول: ما مررت بأحد إلا قائما، «قائما» حال، ولا تقول: إلا قائم؛ لأن «إلا» لا تعترض بين الصفة والموصوف» . وقال ابن مالك — وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري في قوله «ما مررت بأحد إلا زيد خير منه» : إن الجملة بعد «إلا» صفة ل «أحد» : «إنه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي، فلا يلتفت إليه، وأبطل قوله: إن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف^(٦).

قال السمين^(٧): قول الزمخشري قوي من حيث القياس، فإن الصفة كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجود، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالا كذلك تدخل عليها واقعة صفة. ويقويه أيضا ما نظره به من الآية الأخرى في قوله {إلا لها منذرون} .

١ - الإملاء ٧٢/٢

٢ - التصريح ٥٨٧/١

٣ - البحر المحيط ٤٤٥/٥

٤ - بل سبقه إلى القول بذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢

٥ - المسائل البصريات ٨٤١ / ٢

٦ - شرح التسهيل ٣٠٢، ٣٠٣.

٧ - الدر المصون ١٤٢/٧، ١٤٣.

وقال منذر بن سعيد^(١): هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٢)

أو بنهي نحو قول ابن مالك: لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً.

فـ "مستسهلاً" حال من "امرئ" الأول لكونه مسبوقةً بالنهاي، والبغي: التعدي، والاستسهال: الاستخفاف، والمعنى: لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفاً به^(٣).

ومن المسوغات كون الحال جملةً مقترنةً بواو الحال^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾^(٥) فجملة "وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ" في محل نصب حال، و المسوغ اقترانها بالواو. وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾^(٦)

فجملة " وَهِيَ خَاوِيَةٌ" فيها وجوه: أحدها أن تكون حالا من فاعل «مر» والواو هنا رابطة بين الجملة الحالية وصاحبها، والإتيان بها واجب لخلو الجملة من ضمير يعود إليه. والثاني: أنها حال من «قرية»: إما على جعل «على عروشها» صفة لقرية، أو على رأي من يجيز الإتيان بالحال

١ - هو منذر بن سعيد أبو الحكم البلوطي الأندلسي، كان نحويًا فاضلاً وخطيباً مصقفاً وشاعراً بليغاً، ولد سنة خمس وستين ومائتين، و توفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة. تنظر ترجمته في طبقات الزبيدي: ٢٩٥، ومعجم البلدان (فحص البلوط) وانباه الرواة ٣: ٣٢٥ والكامل لابن الأثير ٨: ٦٧٤ والبداية والنهاية ١١: ٢٨٨ وبغية الوعاة ٢: ٣٠١.

٢ - الزمر آية ٧٣. الدر المصون ٧/١٤٣

٣ - التصريح ١/٥٨٧

٤ - شرح المرادي ٢/١٤٦. و هذا في الإيجاب

٥ - البقرة آية ٢١٦

٦ - البقرة آية ٢٥٩

من النكرة مطلقاً، وهو ضعيف عند سيبويه. الثالث: أنها حال من «عروشها» مقدمة عليه، تقديره: مر على قرية على عروشها وهي خاوية. الرابع: أن تكون حالا من «ها» المضاف إليها «عروش» قال أبو البقاء: «والعامل معنى الإضافة وهو ضعيف مع جوازه» انتهى. والذي سهل مجيء الحال من المضاف إليه كونه بعض المضاف، لأن «العروش» بعض القرية.

وقد يقع "صاحب الحال" نكرة بلا مسوغ، كقولهم: عليه مائة بيضاً، فـ "بيضاً" بلفظ الجمع: حال من "مائة"، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباس؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً، وهو من أمثلة سيبويه^(١) والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة للمائة، والمائة مبهمة الوصف. و من مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾^(٢) حيث قرأ عبد الله بن مسعود: «مُصَدِّقًا»^(٣) نصبٌ على الحال من النكرة، وحسن ذلك هنا كون النكرة في قوة المعرفة من حيث إنه أريد بها شخصٌ معين وهو محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مِنْ مِّصْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنَبِّينَ لَكُمْ﴾^(٤) حيث قرأ ابن أبي عبيدة^(٥) بنصب "مخلقة" و "غير": على الحال من النكرة.

وفي الحديث: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً "وصلى وراءه رجال قياماً"^(٦) فـ"قياماً" حال من رجال. وهو نكرة بلا مسوغ، لا يقال: التخصيص بالحكم كاف؛ لأننا نقول: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً، وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً

١ - الكتاب ٢/ ١١٢

٢ - آل عمران آية ٨١

٣ - معاني الفراء ١/ ٥٥، والمحرر الوجيز ٣/ ١٩٨، والبحر المحيط ٢/ ٥١٣، و الدر المصون ٢/ ١٥٦

٤ - الحج آية ٥

٥ - معاني الفراء ٢/ ٢١٥، والمحرر الوجيز ١٠/ ٢٢٨، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٢، و الدر المصون ٥/ ١٢٥

٦ - الموطأ ١/ ١٣٤، رقم ٣٤٠، وأخرجه البخاري في الجماعة والإمامة برقم ٦٥٦، وهو من شواهد أوضح المسالك ٢/ ٣١٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٤٠، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٤.

بالمعنى^(١). وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس أو لا؟
ذهب سيبويه^(٢) إلى الجواز والخليل ويونس إلى المنع^(٣).

وجوب تأخير الحال عن صاحبها

وذلك كأن تكون محصورة نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُرِيدُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ
وَمُنذِرِينَ ﴾^(٤) فـ"مبشرين، و"منذرين"، حالان من "المرسلين"، ولا يجوز
تقديمهما على "المرسلين" لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيرها.

أو يكون صاحبها مجروراً إما بحرف غير زائد كـ: مررت بهند
جالسة". فـ"جالسة" حال من "هند"، ولا يجوز تقديمها عليها. لا تقول:
مررت جالسة بهند، هذا مذهب الجمهور، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل
بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه
بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين،
فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير، وخالف في هذه
المسألة الأخيرة "الفارسي"^(٥) وابن جنى^(٦) وابن كيسان^(٧) وابن برهان^(٨)
وابن ملكون وبعض الكوفيين^(٩)، "فأجازوا التقديم"، لضعف دليل المنع.

١ - التصريح ٥٨٨/١

٢ - الكتاب ١١٢/٢ - ١١٤.

٣ - الارتشاف ص ١٥٧٧

٤ - الأنعام آية ٤٨

٥ - قال سيبويه: و من ثم صار: مررت قائما برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، و
العامل الباء و لو حسن هذا لحسن: قائما هذا الرجل. الكتاب ١٢٤/٢. و ينظر المقتضب ١٧١/٤، و
الارتشاف ص ١٥٧٩، و التصريح ٣٧٨/١، و المساعد ٢١/٢، و الأشموني ١٧٦/٢.

٦ - شرح الكافية للرضي ٣٠/٢، و شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، و التصريح ٣٧٩/١
٧ - التصريح ٣٧٩/١.

٨ - أمالي ابن الشجري ٢٨٠/٢، و الارتشاف ص ١٥٧٩

٩ - شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١

١٠ - شرح التسهيل ٣٣٧/٢، و التصريح ٣٧٨/١، و الأشموني ١٧٦/٢

وقال ابن مالك: و التقديم هو الصحيح، لوروده في الفصح "كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾^(١) ف "كافة" حال من المجرور، وهو "الناس"، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام^(٢).

و أجيب بأن كافة" في الآية "حال من الكاف" في "أرسلناك"، و" أن التاء للمبالغة لا للتأنيث" قاله الزجاج^(٣)، ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً إلا في أبنية المبالغة كـ: "علامة"، و"كافة" بخلاف ذلك، فإن حمل على "راوية" فهو حمل على شاذ^(٤)، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه. وقول الزمخشري: "إلا رسالة كافة" مصادم لنقل ابن برهان أن "كافة" لا تستعمل إلا حالاً. وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتاداً ذكرها معه.

و قول ابن مالك وغيره إن "كافة" حال من "الناس"، يلزمه تقديم الحال المحصورة بـ"إلا" على صاحبها "و" يلزمه تعدي "أرسل" باللام، والأكثر تعديه بـ"إلى"، والأول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها "ممتنع كما تقدم، والثاني" وهو تعدي "أرسل" باللام "خلاف الأكثر" ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بـ"إلا" ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ"إلا": وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأباري تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران بـ"إلا" يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن

١ - سبأ آية ٢٨

٢ - شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦.

٣ - معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٤.

٤ - شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧.

تعدي "أرسل" باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١) وفصل الكوفيون^(٢) فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمراً كـ"مررت ضاحكة بك" أو اسمين أحدهما مجرور نحو: "مررت مسرعين بزيد وعمرو"، أو كان الحال فعلاً نحو: "مررت تضحك بهند"، ومنعوه إذا لم يكن كذلك. واحترز بقوله أولاً: "بحرف غير زائد" من الزائد، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو: "ما جاءني راكباً من أحد"، و"ما رأيت راكباً من أحد".

وإما مجروراً بإضافة بمعنى مضاف، من إطلاق المصدر على اسم المفعول "ك: أعجبنى وجهها مسفرة"، و"هذا شارب السويق ملتوتاً"، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف^(٣).

مجيء الحال من المضاف إليه

المضاف إليه مكمل للمضاف، و إن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال^(٤) وإنما يجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كقولهم: "أعجبنى وجهها مسفرة". وكقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا

١ - النساء آية ٧٩

٢ - الارتشاف ص ١٥٧٩، و المساعد ٢/٢١، و التصريح ١/٣٧٨ .

٣ - التصريح ١/٣٧٩

٤ - دراسات لأسلوب القرآن ١٠/٧٥

مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴿١﴾ فـ"إخوانا": حال من المضاف إليه، وهو الهاء والميم، والصدور: بعضه وكقوله تعالى: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (٢) فـ"ميتاً" حال من الأخ المضاف إليه اللحم، واللحم بعض الأخ. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٣). فجملة "تريد" في موضع نصب من الكاف في "عينك" و هنا المضاف جزء من المضاف إليه، وحسن ذلك أن المقصود نهيهِ هو عليه السلام. وإنما جيء بقوله: «عينك» والمقصود هو لأنهما بهما تكون المراعاة للشخص والتلفت له^(٤) و يجوز أن تكون حالا من "عينك" وإنما أفرد الضمير؛ لأن الشئيين المتلازمين يجوز أن يخبر عنهما إخبار الواحد.

و قوله تعالى: ﴿أَنْتَ دَايِرٌ مَّتَوَلَّاءٌ مَّقْطُوعٌ مُّصَيِّبِينَ﴾ (٥). "مُصَبِّحِينَ" حال من المضاف إليه "هُؤُلَاءِ"، و دابر الشيء أصله، فالمضاف جزء من المضاف إليه.

أو كبعضه نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (٦) فـ"حنيفاً" حال من إبراهيم، المضاف إليه الملة، والملة: كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنه لو قيل: "ونزعنا ما فيهم من غل"، و"يأكل أخاه"، و"اتبع إبراهيم" لكان صحيحاً. قال تعالى: ﴿أَوْلَدٌ يَرَوْنَ إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن قَبْلِهِ وَيَنْفَرُونَ ظُلْمًا. عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا

١ - الحجر آية ٤٧

٢ - الحجرات آية ١٢

٣ - الكهف آية ٢٨

٤ - الدر المصون ٧/٤٧٥

٥ - الحجر آية ٦٦

٦ - النحل آية ١٢٣

لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴿^(١) قوله: {وَهُمْ دَاخِرُونَ} حال من الهاء في «ظلاله». قال الزمخشري: «لأنه في معنى الجمع، وهو ما خلق الله من شيء له ظل وجمع بالواو والنون؛ لأن الدخور من أوصاف العقلاء، أو لأن في جملة ذلك من يعقل فغلب»^(٢). و المضاف هنا كالجزم من المضاف إليه؛ لأن الظل كالجزم إذ هو ناشئ عنه. .

أو كان المضاف عاملاً في الحال" كأن يكون مصدرًا أو وصفًا، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٣) ف"جميعًا": حال من الكاف والميم المضاف إليه "مرجع"، و"مرجع": مصدر ميمي عامل في الحال النصب. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُ مَن غَفَرْنَا مِن رَّبِّهِمْ وَجَنَّتْ جَبْرِى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٤) قوله: {خالدين} حال من الضمير في «جزاؤهم» لأنه مفعول به في المعنى، لأن المعنى: يجزيهم الله جنات في حال خلودهم، وتكون حالا مقدرة. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(٥). قوله "خالدين" منصوبٌ على الحال وهي حالٌ مقدرة، و صاحب الحال المضاف إليه في " مَثْوَاكُمْ" و صح ذلك؛ لأن المضاف اسمٌ مصدر.

و مثال ما كان المضاف فيه وصفًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنْفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾^(٦). ف " جَمِيعًا" حال من المضاف إليه و صح؛ لأن

١ - النحل آية ٤٨

٢ - الكشاف ٢/٦٠٩

٣ - يونس آية ٤

٤ - آل عمران آية ١٣٦

٥ - الأنعام آية ١٢٨

٦ - النساء آية ١٤٠

المضاف وصف" اسم فاعل". و قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مَرِئِلُؤُا النَّاقَةَ فِتْنَةً لَّهُمْ ﴾ (١) " فِتْنَةً حال من المضاف إليه " الناقة" و صح ذلك؛ لأن المضاف وصف.

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدته، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفةً فالقاعدة موفاه؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف كأنه جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء ب كله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال. إذ لو قلت: "ضربت غلام هند جالسة"، أو نحو ذلك لم يجز، قال ابن مالك^(٢): بلا خلاف. ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك^(٣)، قال أبو حيان: والذي تختاره أن المجرور بالإضافة إذا كان في موضع رفع أو نصب جاز مجيء الحال منه، تقول: يعجبني انطلاق زيد مسرعاً، و ركوب الفرس عرياناً، أما إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب نحو: ضربت غلام هند ضاحكة، فلا يجوز ورود الحال منه سواء أكان المضاف جزأه أو كجزئه أو لم يكن، لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل، وأما "ميتاً" فيحتمل أن يكون حالاً من "لحم" و "إخواناً" يحتمل أن يكون منصوباً على المدح، و"وحنيفاً" يحتمل أن يكن حالاً من "الملة" وذكر لأن الملة والدين بمعنى، أو من الضمير في اتبع^(٤).

١ - القمر آية ٢٧

٢ - شرح التسهيل ٢ / ٣٤٢.

٣ - نقل ذلك ابن الشجري في أماليه ١ / ١٥٧، ٢ / ٣٢٧، ٣٢٨.

٤ - الارتشاف ص ١٥٨٠

تعدد الحال

لشبه الحال بالخبر في المعنى، والنعته في التقيد جاز أن يتعدد لمفرد وغيره، كما يتعدد الخبر والنعته^(١)، فالأول وهو أن تتعدد للمفرد مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ﴾^(٢) " فَـ " مُحْصِنِينَ" حال من فاعل تبتغوا و " غَيْرَ مُسْفِحِينَ" حال ثانية منه أيضا. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ أَخْرَجْنَا مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْمُورًا ﴾^(٣) (مذمومًا مذمورًا) حالان من فاعل اخْرَجَ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾^(٤). و قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِیَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴾^(٥) (مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ) حالان من الضمير المفعول في " يُؤَخِّرُهُمْ". وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾^(٦) " فَـ " مُخْلِصِينَ" حال من فاعل " لِيَعْبُدُوا" و " حُنَفَاءَ" حال أخرى. و قد ذكر الدكتور عبد الخالق عزيمة رحمه الله تعالى في كتابه دراسات لأسلوب القرآن^(٧) آيات كثيرة تعددت فيها الحال لمفرد.

وليس منه أي: من تعدد الحال لمفرد قوله تعالى: ﴿ أَنْ اللَّهَ يَشْرُكَ بِبَيْحِنِ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٨) لأن من شروط التعدد عدم الاقتران بالعاطف .

١ - ممن أجاز ذلك ابن جني في الخصائص ٢٠/٢ ، ٢٠/٣ ،

٢ - النساء آية ٢٤

٣ - الأعراف آية ١٨

٤ - الأعراف آية ١٥٠

٥ - إبراهيم الآيتان ٤٣، ٤٢

٦ - البينة آية ٥

٧ - في الجزء الثالث من القسم الثالث ص ٧٦-٨٦

٨ - آل عمران آية ٣٩

والثاني وهو أن يتعدد لمتعدد، وفيه تفصيل، فينظر في الحال المتعدد "إن اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع، فالتثنية نحو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ السَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾^(١) فـ"دائبين" حال مؤسسة بمعنى: دائمين "والأصل: دائبة ودائب"، فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا، ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث، و"الجمع نحو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِي﴾^(٢) بنصب الجميع في غير قراءة ابن عامر و حفص عن عاصم، فـ"مسخرات" حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى، صرح بذلك ابن مالك^(٣)، وولده^(٤)، والأصل: مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة، فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت.

وإذا اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف ك: "لقيته مصعدا منحدرًا" ويقدر "الحال" الأول من الحاليين "للثاني" من الاسمين، "وبالعكس" فيقدر الثاني من الحاليين للأول من الاسمين، ليتصل أحد الحاليين بصاحبه. وقد تأتي الحال المتعددة "على الترتيب، فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني إن أمن اللبس، كقول الشاعر^(٥) :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثْرِينَا ذَيْلٌ مَرَطٌ مَرَحَلٍ

فجملة "أمشي" حال من "التاء" في "خرجت"، وجملة "تجر" حال من "الها" المجرورة بالباء، والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا،

١ - إبراهيم آية ٣٣

٢ - النحل آية ١٢

٣ - شرح عمدة الحفاظ ١ / ٣٢٧.

٤ - شرح ابن الناظم ص ٢٤٢.

٥ - البيت من البحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤، وخرزانه الأدب ١١ / ٤٢٧، والدرر ١ / ٥١٣، وشرح التسهيل ٢ / ٣٥٠، وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٥٢، ٩٠١، وشرح عمدة الحفاظ ١ / ٣٢٧. ولسان العرب ٥ / ٢٤٦ "نير" وتاج العروس "رجل" "رجل"، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٣٣٩، ورفص المبانى ص ٣٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٣٨، ومعنى اللبيب ٢ / ٥٦٤، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٤.

وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصدا للستر، "والمرط" بكسر الميم وسكون الراء: كساء من خز أو صوف، و"المرحل" بالحاء المهملة: ما فيه علم.

ومنع الفارسي^(١) وجماعة^(٢) النوع الأول وهو تعدد الحال لمفرد؛ قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضي العامل إلا حالا واحدة. فقدروا نحو قوله: حافيا" في البيت "صفة" لـ"رجلان"، أو حالا من ضمير: رجلان، فتكون حالا متداخلة لا مترادفة، وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل، واتحد صاحب الحال نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا.

أضرب الحال

الحال ضربان: مؤسسة: وتسمى مبينة أيضا؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها" أي: بدون ذكرها "ك: جاء زيد راكبا"، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبا، "وقد سبق الحديث عنها ومؤكدة: وهو التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وذهب الفراء^(٣) والمبرد^(٤) والسهيلي^(٥) إلى إنكار المؤكدة، وما ورد من ذلك ردوه إلى المبينة، والصحيح الأول وهو قول الجمهور^(٦).

والمؤكدة ثلاثة أقسام؛ لأنها "إما" مؤكدة "لعاملها لفظا ومعنى نحو قوله تعال: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١) فـ"رسولا" حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها، وهو "أرسلنا" لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى،

١ - المسائل البصريات ٢/٧٨٣، ٧٧٨

٢ - منهم ابن عصفور، انظر شرح ابن الناظم ص ٢٤٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٩

٣ - الارتشاف ص ١٥٦٢، و همع الهوامع ١/ ٢٤٥

٤ - المقتضب ٤/ ٣١٠، ٣١١.

٥ - نتائج الفكر ص ٣٩٧

٦ - التصريح

أو مؤكدة لعاملها "معنى فقط" واللفظ مختلف نحو قوله تعالى: ﴿فَنَبَسْراً صَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾^(٢) ف"ضاحكا" حال من فاعل "تبسم" وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط؛ لأن التبسم نوع من الضحك، ولفظها مختلف، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ مُدِيرًا﴾^(٣) فإن الإدبار نوع من التولي.

وإما مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾^(٤) ف"جميعا" حال من فاعل "آمن"، وهو "من" الموصولة مؤكدة لها "وإما" مؤكدة "لمضمون جملة" قبلها "معقودة" ومركبة "من اسمين معرفتين جامدين"، والتوكيد بها إما لبيان يقين: كـ: "هو زيد معلوما"، أو فخر: كـ: "أنا فلان بطلا"، أو تعظيم: كـ: "هو فلان جليلا مهابا"، أو تحقير: كـ: "هو فلان مأخوذا مقهورا"، أو تصاغر: كـ: "أنا عبدك فقيرا إليك"، أو وعيدا: كـ: "أنا فلان متمكنا منك"، أو لمعنى غير ذلك: كـ: زيد أبوك عطوفا. و الحال المؤكدة ليست محل الحديث هنا؛ لأنها ليست مبينة.

وقوع الحال جملة

تقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها نحو: "جئت راكبا"، وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾^(٥)، و"ضربت اللص مكتوفا". وتقع ظرفا كـ: "رأيت الهلال بين السحاب"، فـ"بين": ظرف مكان من موضع الحال من "الهلال". وجارا ومجرورا نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^(٦) فـ"في زينته"

١ - النساء آية ٧٩

٢ - النمل آية ١٩

٣ - القصص ٣١

٤ - يونس آية ٩٩

٥ - القصص آية ٢١

٦ - القصص آية ٧٩

جار ومجرور في موضع الحال من فاعل "خرج" المستتر فيه، العائد إلى "قارون". وإذا وقع الظرف وعديله حالا فإنهما يتعلقان بمستقر إن قدرا في موضع المفرد، "أو استقر" إن قدرا في موضع الجملة.
وتقع الحال جملة اسمية أو فعلية، وذلك بثلاثة شروط:

أحدها: كونها خبرية، وهي المحتملة للصدق والكذب، وهذا الشرط مجمع عليه؛ لأن الحال بمثابة النعت، وهو لا يكون بجملة إنشائية، فإن قلت: قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت، والخبر يكون بالإنشائية، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر؟

قلنا: الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد. والقيود تكون ثابتة مع ما قيد بها، والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ، ويزول بزواله، فلا يصلح للقيد، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطا ولا نعتا. ويدخل تحت الخبرية جملة الشرط فتقع حالا، قال بعضهم^(١): وأما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضع الحال فلا يقال: «جاء زيد إن يسأل يعط» على الحال، بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة خبرا عن ضمير ما أريد جعل الحال منه فيقال: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الجملة الاسمية في الحال. نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقع الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط، وتلك الجملة لا تخلو: من أن يعطف عليها ما يناقضها أو لم

١ - أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي؛ كانت له معرفة تامة بالنحو واللغة والشعر وأنواع الأدب، وكانت ولادته في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسائة بخوارزم، وتوفي المطرزي يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة عشر وستمانه بخوارزم أيضاً، رحمه الله تعالى. من أشهر كتبه: "الإقناع" في اللغة و " مختصر الإقناع " و " مختصر إصلاح المنطق " و " المصباح " في النحو. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٦٩/٥، و إنباه الرواة ٣/٣٣٩، و الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/١٩٠.

يعطف، فالأول يستمر فيه ترك الواو نحو: أتيتك إن أتيتني وإن لم تأتني، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله تعالى: ﴿سَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَنْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، والثاني لا بد فيه من الواو نحو: أتيتك وإن لم تأتني، لأنه لو تركت الواو ف قيل: أتيتك إن لم تأتني لا لتبس. و إذا وقعت حالا جاز إثبات الواو، و جاز حذفها^(٢)، و من إثبات الواو قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ﴾^(٣) فجملة {وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ} جملة شرطية في محل نصب حال. قال الزمخشري: «الواو للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مصرّون عائدون إلى فعلهم غير تائبين، وغفران الذنوب لا يصح إلا بالتوبة، والمصر لا غفران له» انتهى. وإنما جعل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطه التوبة، وهو رأي المعتزلة، وأما أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأن الفاعل مختار^(٤).

و قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَقُولُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذَمًّا﴾^(٥) جملة الشرط {وَإِنْ يَظْهَرُوا} في محل نصب على الحال أي: كيف يكون لهم عهد وهم على حالة تنافي ذلك؟ و من حذف الواو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا كَمَا نَصَبَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾^(٦) جملة {كَلِمًا نَضِجَتْ} في

١ - البقرة آية ٦

٢ - ارتشاف الضرب ص ١٦٠٢

٣ - الأعراف آية ١٦٩

٤ - الدر المصون ٥/٥٠٥

٥ - التوبة آية ٨

٦ - النساء آية ٥٦

محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في "تصليهم" . و قوله تعالى: ﴿مَثَلُ كَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرَكُهُ يَلْهَثُ﴾^(١) قوله: ﴿إِنْ تَحَمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ﴾ هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال، أي: لاهثاً في الحاليتين.

الشرط الثاني: أن تكون " الجملة " غير مصدرية بدليل استقبال؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال، واعتراض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكاً لفظياً، وذلك لأن يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال. وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال. إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلية بالنظر إلى عاملها

الشرط الثالث: أن تكون الجملة "مرتبطة إما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ تَمَّالُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْآثَرِ﴾ (٢) فجملة "هم أُلُوف" حال من الواو في "خرجوا" وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو "هم"، "أو بالضمير فقط" دون الواو، و"تحو: ﴿وَقُلْنَا أَمْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾ (٣) ف"بعضكم": مبتدأ، و"عدو": خبره، و"لبعض" يتعلق

١ - الأعراف آية ١٧٦

٢ - البقرة آية ٢٤٣

٣ - البقرة آية ٣٦

بـ"عدو" والجملة حال من الواو في "اهبطوا"، "أي: متعادين" يضل بعضكم بعضا، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف والميم، والخطاب لآدم وحواء بدليل قوله تعالى: ﴿ قَالَ آمِطَا مِنْهَا جَمِئًا ﴾^(١) وجمع ضميرهما؛ لأنهما أصل البشر فكأنهما جمع الجنس، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية، وصح الزمخشري الأول.

أو مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَيْنَ أَكَّةُ الذِّئْبِ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذْ لَخَسِرُونَ ﴾^(٢) فجملة "ونحن عصابة" حال من "الذئب" مرتبطة بالواو فقط، ولا دخل لـ"نحن" في الربط؛ لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال، وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة؛ لأنها تدل على الجمع، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها.

وتجب الواو في موضعين:

أحدهما: أن يفقد الضمير نحو: "جاء زيد وما طلعت الشمس".

والثاني: قبل "قد" حال كونها داخلة على مضارع مثبت نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تَأْتُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمْتُم مِّنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾^(٣) فجملة "تعلمون" حال من الواو في تؤذونني، وهي حال مقررة للإنكار، فإن "قد" لتحقيق العلم، والعلم بنبوته يوجب تعظيمه، ويمنع من إيدائه قاله البيضاوي^(٤).

وتمتنع" الواو" في سبع صور:

١ - طه آية ١٢٣

٢ - يوسف آية ١٤

٣ - الصف آية ٥

٤ - أنوار التنزيل ٤/ ١٠٢.

إحداها: الواقعة بعد عاطف" حالا على حال كما قاله المرادي نحو قوله تعالى: **قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿١﴾ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٢﴾** (١) فجملة "هم قائلون" من القيلولة؛ حال معطوفة على "بياتا" وهو مصدر في موضع الحال، والمعنى: جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار، ولا يقال: أو وهم قائلون، كراهة اجتماع حرفي عطف (٢).

الصورة "الثانية": الحال "المؤكدة لمضمون الجملة" قبلها "تحو: هو الحق لا شك فيه، و قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ لَارِبِّ فِيهِ﴾ (٣) فكل من جملي "لا شك فيه" و" لا ريب فيه" حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، لأن الأولى تفيد أن الكتاب في قمة الكمال فهو مبرأ من كل ريب. وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو: جاء زيد نفسه لا تدخل هنا؛ لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى، فلو دخلت الواو في التوكيد في صورة عطف الشيء على نفسه.

الصورة الثالثة: الماضي التالي "إلا" الإيجابية "تحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٤) فجملة "كانوا به يستهزئون" حال من الهاء والميم في "يأتيهم"، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك (٥)، وصرح شارح اللباب (٦) بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليا "إلا" كقوله (٧):

نَعَمْ أَمْرًا هَرَمَ لَمْ تَعْرُنَائِبَةً إِلا وَكَانَ لِمِرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا

١ - الأعراف آية ٤

٢ - شرح المرادي ٢ / ١٦٧ .

٣ - البقرة آية ٢

٤ - الحجر آية ١١

٥ - شرح التسهيل ٢ / ٣٦١ .

٦ - العباب في شرح اللباب لعبد الله العجمي ٢ / ٨٤ .

٧ - البيت من البحر البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في التصريح ١ / ٣٩٢، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٢٧٥؛ وشرح شذور الذهب ص ١٩٧، و حاشية الصبان ٣ / ٤٥

الصورة الرابعة: الماضي المتلو بـ"أو"، نحو: لأضربنه ذهب أو مكث،
فجملته "ذهب" حال من الهاء، وهي متلوة بـ"أو" فلا تقترن بالواو؛ لأنها في
تقدير شرط، أي: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذا ما
كان في تقديره.

الصورة الخامسة: المضارع المنفي بـ"لا" نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَأْتِي
﴿تُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١) فجملته "تؤمن بالله" حال من الضمير المجرور باللام. ولم تقترن
بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ"لا" بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه "غير"،
فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناه: ما لنا غير
مؤمنين، فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين لا يقال: ما لنا ولا نؤمن. قاله
ابن مالك في شرح الكافية. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ مَا لِي لَأَرَى الْهَدَى﴾^(٢)، ﴿مَا لَكُمْ
لَأَنصُرُونَ﴾^(٣) وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل "لا" أكثر، وأنشد على مجيء
الواو قول الشاعر^(٤):

وكنت ولا يبنهنني الوعيد

أفادوا من دمي وتوعدوني

وقول الآخر^(٥):

ولقد كان ولا يدعى لأب

أكسبته الورق البيض أبا

١ - المائدة آية ٨٤

٢ - النمل آية ٢٠

٣ - الصافات آية ٢٥

٤ - البيت من البحر الوافرو هو لمالك بن رقية في أمالي القسالي ٣ / ١٢٧، والمقاصد النحوية ٣ /

١٩٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٧. و التصريح ١ / ٦١٢

٥ - البيت من البحر الرمل لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٢، وسمط اللآلي ص ٣٥٢، والمقاصد

النحوية ٣ / ١٩٣، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٧. و

التصريح ١ / ٦١٢

و من إثبات الواو قبل المضارع المنفي بـ "لا" في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾^(١) فجملة {وَلَا يَخَافُونَ} يجوز أن تكون حالا و قد اقترنت بالواو، وصاحب الحال فاعل «يجاهدون» قال الزمخشري: أي: يجاهدون وحالهم في المجاهدة غير حال المنافقين^(٢)، وتبعه أبو حيان ولم ينكر عليه^(٣). وفيه نظر؛ لأنهم نصوا على أن المضارع المنفي بـ "لا"، أو "ما" كالمثبت في أنه لا يجوز أن تباشره واو الحال، وهذا كما ترى مضارع منفي بـ "لا" إلا أن يقال: إن ذلك الشرط غير مجمع عليه، لكن العلة التي منعوا لها مباشرة الواو للمضارع المثبت موجودة في المضارع المنفي بـ «لا» و «ما» وهي: أن المضارع المثبت بمنزلة الاسم الصريح، فإنك إذا قلت: «جاز زيد لا يضحك» [كان] في قوة «ضاحكا»، و«ضاحكا» لا يجوز دخول الواو عليه فكذاك ما أشبهه وهو في قوته، وهذه موجودة في المنفي، فإن قولك «جاء زيد لا يضحك» في قوة «غير ضاحك» و «غير ضاحك» لا تدخل عليه الواو، إلا أن هذا يشكل بأنهم نصوا على أن المنفي بـ «لم» و «لما» يجوز فيه دخول الواو، مع أنه في قولك: «قام زيد لم يضحك» بمنزلة «غير ضاحك» ومن دخول الواو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٤) ونحوه^(٥)

١ - المائدة آية ٥٤

٢ - الكشاف ١/٦٢٣

٣ - البحر المحيط ٣/٥١٣

٤ - البقرة آية ٢١٤

٥ - الدر المصون ٤/٣١١

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ﴾^(١) فجملة "وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ" يحتمل أن تكون في محل نصب على الحال باعتبارين أحدهما: أن تكون ثانية عطفًا على الأولى، فتكون الحالان من الياء في «أتحاجوني». والثاني: أنها حال من الياء في «هداني» فتكون جملة حالية من بعض جملة حالية فهي قريبة من الحال المتداخلة^(٢).

الصورة السادسة: المضارع المنفي بـ"ما" كقوله^(٣):

عَهْدَتُكَ مَا تَصْبُو فِيكَ شَبِيهَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيهًا

فجملة "تصبو" حال من الكاف في "عهدتك"، ولم تقترن بالواو لما تقدم في "لا" و"صبا" حال، والمعنى: كنت حالة الصبا غير لاه، وصرت في حال الشيوخوخة لاهيا، وكان مقتضى الحال عكس ذلك. فإن كان المضارع منفيًا بلم و لما جاز إثبات الواو وحذفها، ومن الربط بالواو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشْرٌ﴾^(٤)، ﴿فَأَسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ لَا يَلِدْ﴾^(٥)، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^(٦)، ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾^(٧)، و من حذف الواو قوله تعالى: ﴿فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ﴾^(٨)، ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾^(٩).

١ - الأنعام آية ٨٠

٢ - الدر المصون ٢٠/٥

٣ - البيت البحر الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٥٤، والدر ١/ ٥١٦، وشرح الأشموني

١/ ٢٥٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦، و التصريح ١/ ٦١٢

٤ - آل عمران آية ٤٧

٥ - آل عمران آية ١٣٥

٦ - آل عمران آية ١٤٢

٧ - يونس آية ٣٩

٨ - آل عمران آية ١٧٤

٩ - الأعراف آية ١١

الصورة السابعة: المضارع المثبت "المجرد من "قد" كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ سَتَكْبُرُ﴾ (١) فجملة "تستكثر" حال من فاعل "تمنن" المستتر فيه، ولم تقترن بالواو؛ لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذاك ما أشبهه، وأما نحو قول عنترة العبسي (٢):

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا
زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فجملة "وأقتل قومها" حال من "التاء" في "علقتها"، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت، واختلف في تخريجها "فقليل: ضرورة. وقيل: الواو عاطفة" لا واو الحال، "والمضارع مؤول بالماضي"، والتقدير: وقتلت قومها، فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني واقعا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى الشيخ عبد القاهر. "وقيل: هي "واو الحال، والمضارع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أقتل قومها، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال (٣).

حذف عامل الحال (٤)

قد يحذف عامل الحال "إذا كان فعلا" جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر: "راشدا"، و قولك للقادم من حج: "مأجورا". أو "لدليل "مقالي"، كأن تقع في جواب استفهام كقولك: "راكبا"، لمن قال لك كيف جئت؟ و من ذلك

١ - المدثر آية ٦

٢ - البيت من البحر الكامل في ديوانه ص ١٩١، وجمهرة اللغة ص ٨١٦، وخرزانة الأدب ٦ / ١٣١، ولسان العرب ١٢ / ٢٦٧ "زعم"، والمقاصد النحوية ٣ / ١٨٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٣٥٦، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٥، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٦، وشرح التسهيل ٢ / ٣٦٧، ومجالس ثعلب ١ / ٢٤١، والتصريح ١ / ٦١٣

٣ - التصريح ١ / ٦١٣

٤ - التصريح ١ / ٦١٤ - ٦١٥

قوله تعالى: ﴿قَدْ نَمَّ وَأَنْتُمْ ذَخِرُونَ﴾^(١) قوله: {وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ} جملة حالية. العامل فيها محذوف، أي: تبعثون وأنتم صاغرون أذلاء. أو جواب نفي نحو: ﴿يَلَّ قَادِرِينَ عَلَّ أَنْ تُسَوَّى بَنَانُهُ﴾^(٢)، أو جواب شرط نحو: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ رَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾^(٣) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا، ف"راشدا": منصوب بإضمار "تسافر"، و"مأجورا": منصوب بإضمار "رجعت، و"قادرين" منصوب بإضمار "تجمعها، و"رجالا": منصوب بإضمار "صلوا"، ولو قيل: تسافر راشدا، ورجعت مأجورا، ونجمها قادرين، وصلوا رجالا، لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة.

ويحذف وجوبا قياسا في أربع صور:

إحداها: السادة مسد الخبر "نحو: ضربني زيدا قائما". والأصل: حاصل إذا كان قائما. أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره، ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض.

"و" الثانية: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها "نحو: زيد أبوك عطوفا"، والأصل: أحقه، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ، و من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾^(٤) قوله: {مصدقا} حال مؤكدة التزم إضمار عاملها وتأخيرها عن الجملة، والتقدير: وهو الحق أحقه مصدقا^(٥)، و قال أبو البقاء^(٦): «مصدقا حال مؤكدة، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل إذ المعنى: وهو ثابت مصدقا، و" الصورة الثالثة: هي "التي يبين بها ازدياد" في المقدار "أو نقص" فيه "بتدريج" فيهما، فالأول

١ - الصفات آية ١٨

٢ - القيامة آية ٤

٣ - البقرة آية ٢٣٩

٤ - البقرة آية ٩١

٥ - الدر المصون ١/٥١٥، ٥١٦

٦ - الإملاء ١/٥٢

"ك: تصدق بدينار فصاعدا، و" الثاني نحو: "اشتره بدينار فسافلا"، فـ"صاعدا" و"سافلا" حالان، والفاء الداخلة عليهما عطف عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الإخبار عن الإنشاء، والأصل: تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا، واشتره بدينار فانحط المشتري به سافلا، قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء.

والصورة الرابعة: "ما ذكر" بدلا من اللفظ بالفعل "لتوبيخ نحو: أقائما وقد قعد الناس، و" لمن لا يثبت على حال: "أتميميا مرة وقيسيا أخرى"، فـ"أقائما": حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا "أي: أتوجد"، و"تميميا، وقيسيا": حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي: "أتحول. و" يحذف "سماعا في غير ذلك نحو: هنيئا لك"، فـ"هنيئا لك" حال محتملة للتأسيس والتأكيد، منصوبة بفعل محذوف. "أي: ثبت لك الخبر هنيئا"، على التأسيس. "أو هناك" ذلك "هنيئا"، على التأكيد، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه^(١).

حذف الحال

تحذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (٢٣) ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)، قوله: «سَلَامٌ» الجملة محكية بقول مضمّر، والقول المضمّر حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَدْخُلُونَ»، أي: يَدْخُلُونَ قائلين ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾^(٣)، {ربنا تقبل منا} في محل نصب بإضمار القول، ذلك القول في محل نصب على الحال منهما أي: يرفعان يقولان: ربنا تقبل، ويؤيد هذا قراءة عبد الله بإظهار فعل القول، قرأ: «يقولان ربنا تقبل»^(٤).

١ - الكتاب ٣١٧/١

٢ - الرعد الآيتان ٢٣ ، ٢٤

٣ - البقرة آية ١٢٧

٤ - شرح الأشموني ٤٤/٢، و الدر المصون ١١٤/٢، ٤٤/٧

المبحث الرابع: الجملة التفسيرية

عرفها ابن مالك بأنها الكاشفة لحقيقة ما تليه، مما يفترق إلى ذلك^(١).
و عرفها ابن هشام بأنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه^(٢). و عرفها بعض
المحدثين^(٣) بأنها الجملة التي توضح معنى مبهماً، او تفصل معنى مجملاً
ورد قبلها. و اختلف العلماء في الجملة التفسيرية، هل لها محل من الإعراب
أم لا؟ حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن الجملة التفسيرية لا محل لها من
الإعراب، في حين رأى أبو علي الشلوبين أنها بحسب ما تفسره، فإن كان
له محل إعرابي كان لها ذلك، وإلا فلا^(٤). وقد استدل على ما ذهب إليه
بقوله - سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا كَلَّمْنَا نُوْحًا وَعَلَّمْنَاهُ صَدْرَ الْبَيْتِ﴾^(٥) إذ التقدير: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ
خَلْقَانَاهُ، فخلقناه مفسرة للفعل (خلقنا) المقدر، الذي هو في محل رفع بوصفه
خبراً لـ (إن)، فكذا حكم الجملة المفسرة. واستدل أيضاً بقول الشاعر^(٦):

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمْسِ مِنَّا مُفْرَعًا

إذ ظهر الجزم في الجملة المفسرة (نؤمنه) لأنها تابعة لحكم المفسر
المحذوف. وكذلك استدل بالتوجيه النحوي لقولنا: (زيداً ضربته) إذ التقدير:

١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١١٣.

٢ - مغني اللبيب ٢/ ٣٩٩.

٣ - هم: عبد الوهاب بكير، وعبد القادر المهيري، والتهامي نقرة، وعبد الله بن عليه. ينظر: الجملة
التفسيرية في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية. د. كريم ذنون داود سليمان الحريشي. ص ١٠

٤ - مغني اللبيب ٢/ ٤٠٣.

٥ - القمر آية ٤٩

٦ - البيت من البحر الطويل و هو لهشام المري في الكتاب ٣/ ١١٤، و شرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩ و
خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٤٠، و الدرر ٥/ ٧٧، و بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٥، و الإنصاف ٢/ ٦١٩، و
مغني اللبيب ١/ ٤٠٣، و شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩.

الشاهد: " فمن نحن" حيث رفع " نحن " بفعل يفسره الفعل المذكور.

ضربت زيداً ضربته، وبما أن الجملة المقدّرة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة ابتدائية، فذلك حكم الجملة التي فسّرتها^(١).

وقد اعترض ابن هشام على الشلوبين فيما ذهب إليه، لأن جملة الاشتغال لا تعدّ مفسّرة في الاصطلاح، وإن حصل فيها تفسير^(٢).

من هنا يتبين لنا اختلاف المدخلين اللذين أقيمت الجملة التفسيرية عليهما لدى الشلوبين وابن هشام، ذلك أن الجملة التفسيرية في نظر الشلوبين جملتان جملة تفسيرية ذات محل إعرابي تكون مع ما تفسّره مركباً بيانياً، وجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

إن ما يلاحظ على رأي الشلوبين هو اعتماده مقياساً صناعياً إعرابياً، غلب فيه علاقة العنصر بما يتعلق به على خصائص العنصر ذاته فمكّنه ذلك من إفراز الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الجملة المفسّرة التي لها محل^(٣).

ولم يكن الشلوبين بدعاً في رأيه هذا، إذ سبقه الزمخشري إلى مثل ذلك عندما توقف على كلمة (سورة) في قوله - سبحانه وتعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾^(٤) إذ قال: وقرئ بالنصب على: زيداً ضربته، ولا محل لـ

١ - الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم - دراسة نحوية ص ١٣٧-: طلال يحيى ابراهيم (أطروحة دكتوراه)، مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة الموصل ١٩٩٦ م، بإشراف الأستاذ الدكتور كاسد ياسر الزيدي

٢ - الإعراب عن قواعد الإعراب / ٤٦ - ٤٧، ومغني اللبيب / ٢ / ٤١٣، وحاشية الدسوقي / ٢ / ٥٩، وحاشية الأمير / ٢ / ٥٨.

٣ - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: محمد الشاوش، ط ١، المؤسسة العربية للتوزيع - بيروت ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠١ م. / ١ / ٣٥٢.

٤ - النور آية ١

(أزلناها)؛ لأنها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه ^(١). فكأن الشلوبين قد أفاد في رأيه من الزمخشري ^(٢). وقد لقي هذا التوجيه قبولا لدى طائفة من المتأخرين أيضاً، فنجد السيوطي مثلاً يقول: وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي ^(٣).

وخلاصة القول: إن ما ذهب إليه أغلب النحاة ومنهم ابن هشام يقتضي بالضرورة إخراج جمل لها وظيفة تفسيرية من حيز الجمل المفسرة، بالرغم من أنها تؤدي الوظيفة ذاتها، بدعوى أن لها محلاً إعرابياً، فهم بذلك يربطون بين الإعراب المحلي ووظيفة التفسير، وذلك حينما اشترطوا كون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، والحق أن التفسير وظيفة نحوية، ولا علاقة جوهرية له بالإعراب المحلي. إن الموازنة بين ما أقره جمهور النحاة، وما ذهب إليه الشلوبين تكشف لنا أن الأخير قد وسع مفهوم الجملة التفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النظر عن موقعها الإعرابي ^(٤).

و بناء على ما تقدم يمكننا أن نقسم الجملة التفسيرية إلى قسمين:
جمل لا محل لها من الإعراب، و جمل لها محل من الإعراب.

أولاً : جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب وردت في قوله تعالى:
﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِبِينَ وَالصَّالِحِينَ ﴾ ^(٥) اختلف

١ - الكشف ٤٦/٣، وقراءة النصب هي لعيسى بن عمر الثقفي، ينظر: مختصر في شواذ القراءات ص ١٠٠

٢ - الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم - دراسة نحوية - ص ١٤٤

٣ - همع الهوامع ١/١٤٨

٤ - الجملة التفسيرية في القرآن الكريم .. دراسة نحوية دلالية ص ٢٣ ، ٢٤

٥ - البقرة آية ٢١٤

في قوله - سبحانه وتعالى: {مَسْتَهْمُ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ}، إذ ذهب الزمخشري^(١)،
والعكبري^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والبيضاوي^(٤)، إلى أنها جملة مستأنفة بيانياً
للمثل، وكأن قائلاً قد قال: كيف كان ذلك المثل؟ ف قيل مستهم البأساء
والضراء.

في حين ذهب ابن هشام^(٥)، وخالد الأزهرى^(٦)، والشنواني^(٧)، إلى
أنها تفسيرية لا محل لها من الاعراب، وعليه فالآية تؤدي وظيفة التفسير
على الوجهين.

و من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٨)
قوله: {خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ} جملة اختلف النحاة في إعرابها، إذ ذهب
الزمخشري^(٩)، والعكبري^(١٠)، وأبو حيان^(١١)، وابن هشام^(١٢)،
والبيضاوي^(١٣)، وأبو السعود^(١٤)، والآلوسي^(١٥) إلى أنها مفسرة لا محل

١ - الكشاف / ١ / ٣٥٥.

٢ - التبيان / ١ / ١٧١.

٣ - البحر المحيط / ٢ / ٣٧٣.

٤ - أنوار التنزيل / ١ / ٤٩٧.

٥ - مغني اللبيب / ٢ / ٤٠٠.

٦ - موصل الطلاب / ٣٧.

٧ - حاشية الشنواني / ١ / ١٠٤.

٨ - آل عمران آية ٥٩

٩ - الكشاف / ١ / ٤٣٣.

١٠ - التبيان / ١ / ٢٦٧.

١١ - البحر المحيط / ٣ / ١٨٦.

١٢ - مغني اللبيب / ٢ / ٣٩٩.

١٣ - أنوار التنزيل / ٢ / ٤٦.

١٤ - ارشاد العقل السليم / ١ / ٣٧٧.

١٥ - روح المعاني / ٣ / ١٨٥.

لها من الإعراب، في حين ذهب ابن الأنباري^(١)، إلى أنها مستأنفة بيانياً في موضع رفع لأنها خبر مبتدأ محذوف.

و من ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ آيَةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٢).

جملة {تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} جملة تحتل أن تكون تفسيرية وتحتل أن تكون مستأنفة بيانياً، وقد قال بالاحتمالين العكبري^(٣)، والبيضاوي^(٤)، في حين ذهب الزمخشري إلى الاحتمال الثاني^(٥)، وعلى كلا الاحتمالين فهي جملة لا محل لها من الإعراب سيقت لتفسير وبيان الكلام المتقدم.

و قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَلَأْكُمْ عَلَىٰ بَعْضِ مَا كُنْتُمْ تُجْمَرُونَ عَذَابِ الْيَمِّ﴾^(٦) قال الزمخشري: قوله (تؤمنون) كلام مستأنف وقع جواباً عما نشأ قبله، كأنهم قالوا كيف أو ماذا نصنع؟ فقال: تؤمنون وهو خبر في معنى الأمر والمعنى (آمنوا)، بدليل قراءة ابن مسعود^(٧) (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله) بصيغتي الأمر، ومجيء (يغفر) بالجزم في جوابه على حد قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أي ليتق وليفعل خيراً يثب عليه^(٨).

١ - البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٢٠٦.

٢ - آل عمران آية ١١٠.

٣ - التبيان ١ / ٢٨٤.

٤ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢ / ٧٨.

٥ - الكشاف ١ / ٤٥٥.

٦ - الصف الآيتان ١٠، ١١.

٧ - ينظر قراءة ابن مسعود في معاني القرآن، للفرأء ٣ / ١٥٤، ومعاني القرآن واعرابه، للزجاج ٥ /

١٣١، والبحر المحيط ١٠ / ١٦٧.

٨ - الكشاف ٤ / ٩٩.

وذهب ابن هشام إلى أن جملة (تؤمنون) تفسيرية لا محل لها من الإعراب فسرت التجارة في قوله - سبحانه وتعالى - : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ} ^(١)، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره الفراء من أن قوله (يعفركم) بالجزم هو جواب للاستفهام في قوله (هل أدلكم) وليس جواباً للأمر ^(٢) المتشكل بهيئة الخبر في قوله (تؤمنون)، واستشكل هذا التوجيه الزجاج بقوله " ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر لهم إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا" ^(٣)، يعني أنه ليس مرتباً على مجرد الاستفهام ولا على مجرد الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد. وقد وافقه في رده هذا أبو حيان إذ قال: واستبعد هذا التخريج ^(٤). وعليه تكون جملة (تؤمنون) تفسيراً للتجارة، وجواب الاستفهام هو قوله: (يعفركم).

ثانياً: الجملة التفسيرية التي لها محل من الإعراب:

١- الجملة المفسرة لضمير الشأن

يختلف ضمير الشأن عن غيره من الضمائر من خمسة أوجه ^(٥) :
الأول: عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه

١ - مغني اللبيب ٢/ ٣٩٩

٢ - معاني القرآن، للفراء ٣/ ١٥٤.

٣ - معاني القرآن واعرابه، للزجاج ٥/ ١٣١.

٤ - البحر المحيط ١٠/ ١٦٧.

٥ - ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٩٠ - ٤٩١، والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٢ - ١٧٣.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يُثنى ولا يُجمع وإن فسّر بجمع.

و الجملة المفسرة لضمير الشأن لها وظيفتان: الأولى: إخبارية بوصفها خبراً له، والثانية: تفسيرية بيانية بوصفه مجهولاً يحتاج إلى الإيضاح والتفسير، إذ أنها توضحه وتزيل ما فيه من إبهام فهي تشبه التفسيرية من هذا الجانب ولكن تباينها من حيث أن التفسيرية مستقلة عمّا قبلها لفظاً فهي لا محل لها من الإعراب في حين تكون الجملة المفسرة لضمير الشأن ذات موقع اعرابي؛ لأنها خبر له، كما أن التفسيرية توضح جملة او مفردة في جملة متقدمة عليها، فعليّة لابد من وجود جملتين مستقلتين لكي يقع التفسير، في حين يقع التفسير في هذا النمط من الجمل في نطاق جملة واحدة هي الجملة الكبرى وتقوم الصغرى فيها بوظيفة تفسير الضمير في الجملة الكبرى الذي يمثل عنصر المسند إليه فيها^(١).

و قد وردت الجملة المفسرة لضمير الشأن في مواضع عديدة ، من آيات القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْشَّهَادَةِ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾^(٢) فجملة {إِثْمٌ قَلْبُهُ} مفسرة لضمير الشأن في " فإنه" و لها أوجه من الإعراب^(٣):

أحدها: أن (إِثْمٌ) خبر إنّ و (قلبه) فاعل لاسم الفاعل (إِثْمٌ) مرفوع به.

١ - ينظر الإعراب عن قواعد الإعراب / ٤٦، وحاشية الشنواني / ١ / ١٠٨.

٢ - البقرة آية ٢٨٣

٣ - ينظر: اعراب القرآن، للنحاس / ١ / ٣٠٣، ومشكل إعراب القرآن / ١ / ١٤٦، والكشاف / ١ / ٤٠٦، والبيان في غريب إعراب القرآن / ١ / ١٨٦، والتبيان / ١ / ٢٣٣.

والثاني: أن (آثم) مرفوع بالابتداء و (قلبه) مرفوع به سدَّ مسدَّ خبره،
والجملة خبر لـ (إن).

والثالث: أن (آثم) خبر مقدم و (قلبه) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ
والخبر واقعة خبراً لأن.

والذي نميل إليه من هذه الوجوه الوجه الثالث، ذلك أنه متسق مع
مذهب جمهور النحاة الذي ينص على أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا
جملة مصرحاً بجزئها^(١).

وقد فسرت الجملة الاسمية هنا ضمير الشأن الذي أفاد وجوده في
الجملة تهيئة نفس المتلقي لأمر مهم يلقي عليه ألا وهو كتمان الشهادة كي
يتلقاه بمزيد من العناية والاهتمام.

ومن ذلك أيضاً قوله - سبحانه وتعالى - ﴿ قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُؤْسُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا
إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِطُغْيَانِ الْيَلِيلِ وَلَا يَلْمُوكَ مِنْكَ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكْرَهُ إِنَّهُ مُمِيتُهُمْ مَّا أَصَابَهُمْ ﴾^(٢)
فجملة {مُصِيبُهُمْ مَّا أَصَابَهُمْ} مفسرة لضمير الشأن و هي خبر إن.

وقوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي إِدْرِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾^(٣) فجملة " قَدْ
جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ" مفسرة لضمير الشأن في محل رفع خبر إن.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ ﴾^(٤)،
وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٥) فجملة الشرط
مفسرة لضمير الشأن و هي خبر إن.

١ - ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٦٦، و التصريح على التوضيح ١/ ١٦٢ - ١٦٣.

٢ - هود آية ٨١

٣ - هود آية ٧٦

٤ - المائدة آية ٧٢

٥ - يوسف آية ٩٠

٢- الجملة المفسرة في باب الاشتغال

تعد جملة الاشتغال من الجمل المفسرة وإن كان لها دور وظيفي آخر هو التوكيد، وقد قال بذلك أبو علي الشلوبين^(١)، وأبو البقاء العكبري^(٢)، وخالفهما في ذلك ابن هشام الذي نصَّ على أنها ليست من الجمل المفسرة وإن حصل بها تفسير^(٣).

وذهب بعض المحدثين إلى أن الجملة التفسيرية تختلف تماماً عن جملة الاشتغال من حيث إن التفسيرية مؤلفة من جملتين تقع الثانية منهما تفسيراً للأولى وجملة الاشتغال هي جملة واحدة قدّم فيها معمولها على العامل، والتفسير لا يقع إلا في جملتين^(٤).

وما ذكره فيه نظر من وجهين:

الأول منهما: أن الجملة المفسرة في باب الاشتغال هي مفسرة لجملة محذوفة لأن المعمول المتقدم هو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ولا يصح جعله معمولاً للفعل المتأخر عنه لأن هذا الفعل قد انشغل عنه بالضمير بعده، ولا يجوز تعديته إليه من غير مسوغ^(٥). وخالف في ذلك أهل الكوفة، إذ ذهب الكسائي إلى أن المفعول المتقدم هو معمول للفعل المتأخر عنه والضمير المتأخر عن الفعل مُلغى، في حين ذهب الفراء إلى أن الفعل قد عمل في الاسم المتقدم والضمير المتأخر معاً على اعتبار أنهما في المعنى لشيء واحد^(٦).

١ - الإعراب عن قواعد الأعراب / ٤٧.

٢ - التبيين / ١، ٢٦٦، ٣٩١، ٤٠٩، ٦١٩ / ٢، ٦٥٢.

٣ - مغني اللبيب / ٢، ٤٠٣.

٤ - الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم - دراسة نحوية - ص ١٤٠

٥ - شرح اللوحة البدرية / ١، ٣٨٤.

٦ - التصريح على التوضيح / ١، ٢٩٧، وهمع الهوامع / ٢، ١١٤.

والذي يبدو أن ما أقره نحاة البصرة جدير بالاهتمام، ولا سيما أن ما ذهب إليه الكسائي والفراء لا يستقيم في نحو قولهم: (سعيداً مرتت به) لأن الفعل (مر) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم، كما لا يصح أن يلغى الضمير المجرور لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بالحرف، كذلك لا يستقيم ما ذهب إليه في نحو قولهم (زيداً هدمت داره) لأنه لا يصح أن يتسلط الفعل على الاسم المتقدم عليه^(١).

والوجه الآخر: أن التفسير قد يقع في جملة واحدة وذلك في الجملة المفسرة لضمير الشأن، إذ إن الجملة الصغرى تكون مفسرة للمسند إليه في نطاق الجملة الكبرى، وبذلك يندفع ما ذهب إليه من أن الجملة التفسيرية تختلف عن جملة الاشتغال وأن التفسير لا يقع إلا في جملتين.

و قد وردت الجملة المفسرة في باب الاشتغال في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، من ذلك قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾^(٢)

وقد فسرت جملة الاشتغال " قَدْ قَصَصْنَاهُمْ " جملة محذوفة تقديرها: (قصصنا) قد عمل فعلها في الاسم المشغول عنه، وتقدير الكلام بناءً على ذلك: (وقصصنا رسلاً قد قصصناهم عليك)^(٣) ، كما أنها قد أكدت مضمون تلك الجملة بما ماثلتها من اللفظ والمعنى.

ومما تجدر الإشارة إليه ان هذا التوجيه مبني على ما ذهب إليه البصريون، أما توجيه الكلام بناء على مذهب أهل الكوفة فهو أن الاسم

١ - شرح ابن عقيل ١ / ٥١٨، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٩٧، وحاشية الخضري ١ / ١٧٤.

٢ - النساء آية ١٦٤

٣ - مشكل اعراب القرآن ١ / ٢١٣، والتبيان ١ / ٤٠٩.

المتقدم معمول للفعل المتأخر^(١)، قدم للاهتمام به وعليه فلا تفسير في الكلام، وقد مال إلى هذا الأخير طائفة من الدارسين منهم الدكتور خليل عمارة^(٢)، والدكتور فاضل السامرائي^(٣).

وقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفًا وَمَنْفَعًا﴾^(٤) وقد فسرت جملة الاشتغال الماضية [خلقها] جملة محذوفة تقديرها (خلق) وقد عمل فعلها في الاسم المشغول عنه وتقدير الكلام (وخلق الأنعام خلقها لكم) وبناء على ذلك فإن جملة الاشتغال هنا لا محل لها من الإعراب لأنها قد فسرت جملة ابتدائية هي الجملة المحذوفة^(٥).

وقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾^(٦) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ^(٧) مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ^(٨) ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ^(٩) . فقد فسرت جملة الاشتغال المضارعة (يسره) جملة محذوفة تماثلها من حيث اللفظ والمعنى تقديرها (يسر) وتقدير الكلام (ثم يسر السبيل يسره)^(٧)

وقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَبْنَئِ بِسُرُوبٍ أَدْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْمَتُ عَلَيْكُمْ وَأَدْرَأُ بِمَهْدِي أَوْفٍ بِمَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾^(٨)

ويلحظ أن جملة الاشتغال الأمرية (فارهبون) قد فسرت جملة محذوفة تماثلها لفظاً ومعنى تقديرها: (وإياي ارهبوا فارهبون)^(٩)، وقد سقط الضمير

١ - شرح ابن عقيل ١ / ٥١٩، و التصريح على التوضيح ١ / ٢٩٧.

٢ - في التحليل اللغوي / ٢٦٢.

٣ - معاني النحو ٢ / ٥٥٤.

٤ - النحل آية ٥

٥ - التبيان ٢ / ٧٨٩.

٦ - عبس الآيات ١٧ - ٢٠

٧ - مشكل اعراب القرآن ٢ / ٨٠١، والتفسير الكبير ٣١ / ٥٥.

٨ - البقرة آية ٤٠

٩ - ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٩٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٧٧، والتبيان ١ / ٥٧.

المشغول به (الياء) من السياق مراعاة للفاصلة القرآنية^(١) . ومما تجدر الإشارة إليه أن العكبري قد ذهب إلى تقدير الفعل المحذوف العامل في الضمير المشغول عنه قبله والتقدير: (وارهبوا إياي فارهبون)^٢. وقد اعترض على ذلك مكي بن أبي طالب وأبو حيان، وذهبا إلى أن تقدير الفعل المحذوف يكون بعد الضمير لا قبله لأنه ضمير منفصل، فإذا ما قدر الفعل قبله لزم الاتصال^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب (أي أسلوب الاشتغال) أوكد في إفادة الاختصاص من أسلوب تقديم المفعول على العامل، كما في قوله - سبحانه وتعالى-: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٤) لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول به، وقد نصّ على ذلك الزمخشري^(٥)، و وافقه الكثير من العلماء^(٦).

و ما قيل في هذه الآية يقال في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِينَ﴾^(٧) قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أِنِّي مَعَكُمْ فَتَيِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾^(٨) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَئِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ^(٩) ذَلِكَمُ فَتْوَةٌ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ^(١٠) ^(٨) والخطاب في قوله (ذلك) للنبي - صلى الله عليه وسلم -،

١ - الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٢٧ .

٢ - التبيان ١ / ٥٧ .

٣ - مشكل اعراب القرآن ١ / ٩ ، والبحر المحيط ١ / ٢٨٤ .

٤ - الفاتحة آية ٥

٥ - الكشاف ١ / ٢٧٦ .

٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١ / ٣٠٧ ، وارشاد العقل السليم ١ / ١٢٧ .

٧ - البقرة آية ٤١

٨ - الأنفال الآيات ١٢ - ١٤

ويصح أن تكون خطاباً لكل واحد ^(١) ، والضمير في (ذاكم) للكفرة على طريقة الالتفات ، وقد فسرت جملة الاشتغال الأمرية (فدوقوه) جملة محذوفة تقديرها (دوقوا ذاكم فدوقوه).

الجملة المفسرة في سياق الشرط

يرى البصريون أن الأصل في تركيب الجملة الشرطية أن تتقدم الأداة جملتين أولاهما جملة الشرط، والأخرى جملة الجواب ، وعليه فكل ما تمرد على هذا الأصل من النصوص أعملوا فيه أفكارهم تأويلاً وتخريجاً حتى يُعاد إلى الجادة التي تتسق وقواعدهم التي وضعوها على وفق معطيات نظرية العامل.

في حين ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط وعليه فلم يحتاجوا إلى تأويل أو تخريج للجمل الشرطية التي حصل فيها مثلاً تقديم الجواب عن موضعه، لأنها متوافقة مع أصولهم النحوية^(٢).

فما يراه أهل الكوفة على أنه فعل قدم على فاعله لمزيد من العناية والاهتمام يراه أهل البصرة أنه معمول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وما يراه أهل الكوفة على أنه جواب لفعل الشرط قدم على فعل الشرط لأن الأصل فيه التقديم، يراه البصريون أنه دليل على الجواب المحذوف وتفسير له^(٣)، ولمزيد من الإيضاح سنقف عند نماذج من هذه الجمل في القرآن الكريم للدراسة والتحليل عارضين من خلالها آراء النحاة ومذاهبهم. و كل من فعل الشرط و جواب الشرط يصلح للحذف إذا دل عليه دليل.

١ - الكشاف / ٢ / ١٤٨ .

٢ - ينظر: الانصاف / ٢ / ٦٢٧ (مسألة ٨٧)، الاقتراح ص ٥٨ .

٣ - الجملة التفسيرية في القرآن الكريم .. دراسة نحوية دلالية. ص ٩٧

و من حذف فعل الشرط قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَاَفَتْ مِنْ بُرْمَلَهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُرْحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾^(١). «امرأة» فاعل بفعل مضمر واجب الإضمار، وهذه من باب الاشتغال، ولا يجوز رفعها بالابتداء لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، والتقدير: «وإن خافت امرأة خافت». واستدل البصريون على مذهبهم بأن الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع أداة الشرط في قول عدي^(٢):

ومتى واغل ينبهم يحيو ه وتُعطف عليه كأس الساقى

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(٣)

حيث ذهب البصريون إلى أن (أحد) مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر لا بالابتداء لأن (إن) لا تدخل إلا على الفعل^(٤)، وهي حرف شأنها أن يكون شرطها نادر الوقوع^(٥)، وقد ابتدأ بها للتنبيه من أول الأمر على أن هذا شرط فرضي لكيلا يزعم المشركون أنهم لم يتمكنوا من لقاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فيتخذون ذلك عذراً للاستمرار على الشرك^(٦). وذهب الكوفيون إلى أن (أحد) فاعل فعل الشرط، قدم لغرض بلاغي هو الاهتمام والعناية^(٧)، وعليه فلا تفسير في السياق. في حين أجاز الأخفش في هذه الآية وجهاً آخر مفاده: أن المتقدم مبتدأ والجملة التي بعده خبر له^(٨).

١ - النساء آية ١٢٨

٢ - البيت من البحر الخفيف لعدي بن زيد في الدر المصون ٤/١٠٧، و اللباب في علوم الكتاب ٧/٥٠

٣ - التوبة آية ٦

٤ - ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٥، والانصاف ٢/٦١٦، والتبيان ص ٣٣٦، والنحو القرآني ص ٥٠.

٥ - ينظر: همع الهوامع ١/٢٠٦، وخصائص التراكيب ص ٢٥٧.

٦ - التحرير والتنوير ١٠/١١٧.

٧ - ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/٤٢٢، والانصاف ٢/٦١٦ (مسألة ٨٥)، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٧٢.

٨ - ينظر: معاني القرآن، للأخفش ٢/٣٢٧، والانصاف ٢/٦١٦ (مسألة ٨٥)

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾ (١)

حيث فسرت جملة (تملكون) جملة محذوفة واقعة في سياق الشرط تقديرها (تملكون)، لأن (لو) حقها أن تدخل على الأفعال من دون الأسماء (٢) فلا بد إذاً من فعل بعدها وتقدير الكلام (لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي) (٣)

وقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٤). حيث إن جملة (كورت) قد فسرت جملة محذوفة على شريطة التفسير تقديرها: (إذا كورت الشمس كورت) لأن (إذا) فيها معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره، وهذا رأي الجمهور (٥) ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن (الشمس) فاعل مرتفع بما عاد إليه من الفعل (٦) ، قدم عليه لغرض التهويل ، وعليه فلا تفسير في الآية (٧)، وأجاز الأخفش أن يكون قوله (الشمس) مبتدأ وما بعده خبر له، وحثهم في ذلك أن (إذا) ليست من الأدوات المختصة ، ولأن التقدير خلاف الأصل (٨).

والذي يبدو للباحث في هذا النمط من الجمل أن ما ذهب إليه الكوفيون جدير بالاهتمام، ولا سيما أنه لا يحوجنا إلى تقدير محذوف، والتقدير كما هو

- ١ - الإسراء آية ١٠٠
- ٢ - ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٧، والجنى الداني / ٢٧٨.
- ٣ - ينظر: اعراب القرآن، للنحاس ٢ / ٢٦١، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٩٧، والتبيان ٢ / ٨٣٤.
- ٤ - التكويد الآية ١
- ٥ - ينظر: الكتاب ١ / ١٠٧، واعراب القرآن، للنحاس ٣ / ٦٣٢، والكشاف ٤ / ٢٢١، والانصاف ٢ / ٦٢٠ (مسألة ٨٥)، والجنى الداني / ٣٦٨.
- ٦ - ينظر: الانصاف ٢ / ٦١٦، وائتلاف النصره / ١٢٩.
- ٧ - معاني النحو ٢ / ٤٧٤.
- ٨ - ينظر: الانصاف ٢ / ٦٢٠، والبحر المحيط ١٠ / ٤١٤.

معلوم خلاف الأصل، ولا سيما في النصوص القرآنية، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الرأي قد تبنته الدراسات اللغوية المعاصرة لأنه أقرب إلى واقع اللغة^(١)، ويبتعد عن الافتراضات المتعسفة، كما أنه قد ورد في الشعر بأكثر من ستة مئة شاهد نحوي وكلها من عصر الاحتجاج^(٢).

و من حذف جواب الشرط قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ لَمَّا كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٣) فيرى الكوفيون أن جملة {فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا} هي جملة جواب الشرط المتأخر، لأن الأصل عندهم تقديم الجواب على فعل الشرط^(٤)، في حين ذهب البصريون إلى أن هذه الجملة هي دليل وتفسير للجواب المحذوف، لأن الأصل عندهم أن يتقدم فعل الشرط على الجواب لأنه بمنزلة الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط^(٥).

وكذلك قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٦). فقوله - سبحانه وتعالى - : {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} هو جملة الجزاء لدى الكوفيين قدم على فعل الشرط وهو {إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ}. وهو دليل على الجواب المحذوف وتفسير له عند البصريين.

١ - في النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٧٠ - ١٧١

٢ - نظرية النحو القرآني / ٢٠٦، ٢٩٤، و الجملة التفسيرية في القرآن الكريم .. دراسة نحوية دلالية. ص ٩٩

٣ - المائدة آية ١٧

٤ - ينظر: الانصاف ٢/ ٦٢٣ (مسألة ٨٧)، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٣٨، وروح المعاني ٦/ ٩٨.

٥ - ينظر: الانصاف ٢/ ٦٢٧ (مسألة ٨٧)، ورفص المباني / ١٠٦

٦ - الأنعام آية ١١٨

قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١)
فأهل البصرة يرون أن قوله - سبحانه وتعالى - {إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي} جملة
شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبله عليه، والتقدير (ان عصيت ربي أخف
عذاب يوم عظيم) فالمذكور المتقدم على فعل الشرط هو دليل وتفسير لتلك
الجملة المحذوفة ، في حين رأى أهل الكوفة أن المذكور المتقدم هو الجواب
لأن الأصل عندهم تقدمه وإن تأخر بعض أجزائه^(٢)، وعليه فلا حذف ولا
تفسير في السياق.

والذي يطمئن إليه البحث ويميل إليه هو ما ذهب إليه أهل الكوفة، ولا
سيما أنه لا يحوجنا إلى تقدير محذوف والتقدير كما هو معلوم خلاف الأصل،
ولا سيما في النصوص القرآنية.

١ - الأنعام آية ١٥

٢ - ينظر: الانصاف ٢/ ٦٢٨ (مسألة ٨٧)، والبحر المحيط ٤/ ٤٥٤، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل
٣٩٤ / ٢.

المبحث الخامس : الاختصاص

الاختصاص: مصدرا اختصته بكذا، أي خصصته به وقصرته عليه؛ فهو لغة: قصر الحكم على بعض أفراد المذكور أولا. واصطلاحا: إصدار حكم على ضمير مبهم لغير الغائب بعده اسم ظاهر معرفة يوضحه ويختص بهذا الحكم. وهو معمول لـ "أخص" محذوفا وجوبا. ومثل أخص: أعني، أقصد، أريد، أو ما شاكل هذا، غير أن لفظ "أخص" هو المشهور؛ ومنه سمي الاختصاص.

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو: "أجمل بذى المروءة!"، وهو صيغة من صيغتي التعجب؛ كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء؛ كقوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾^(١) أي: ليرضعن أولادهم.

والباعث على الاختصاص: إرادة القصر والتخصيص؛ وقد يكون الفخر؛ نحو: أنا -العربي- أن لا استكين للمذلة؛ والتواضع نحو: إني -أيها الضعيف- قوي الإيمان؛ وقد يكون الغرض منه تفصيل وبيان ما يراه من الضمير؛ من جنس، أو نوع أو عدد، نحن -بني الإنسان- نخطئ ونصيب؛ ونحن؛ العرب؛ أقرى الناس للضيف^(٢)، ونحن -الجنود- قدوة في الكفاح، نحن -العشرة- أعضاء الاتحاد^(٣). فنحن مبتدأ، وجملة نكرم الضيف خبره.

١ - البقرة آية

٢ - من شواهد الكتاب ٢/ ٢٣٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٣١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٨.

٣ - ينظر التصريح: ٢/ ٢٦٨، و الهمع: ١/ ١٧٠، وضياء السالك: ٣/ ٢٨٠.

والعرب منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره "أخص". وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره. وليس المراد الإخبار عن "تحن" بالعرب، بل المراد أن اكرام الضيف مختص بالعرب ومقصود عليهم. فان ذكر الاسم بعد المضير للإخبار به عنه، لا لبيان المراد منه، فهو مرفوع لأنه يكون حينئذ خبراً للمبتدأ. كأن تقول "تحن المجتهدون" أو "تحن السابقون".

ومن النصب على الاختصاص قول الناس "تحن" - الواضعين أسماءنا أدناه - نشهد بكذا وكذا". فحن مبتدأ، خبره جملة "نشهد" والواضعين مفعول به لفعل محذوف تقديره "تخص"، أو نعني^(١)

وعليه: فيكون تقدير الفعل المحذوف: أخص أو أعني - كما قدره سيبويه^(٢) - وقدره ابن الناظم في نحو قولهم: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" على معنى: اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب؛ وعلي هذا، تكون الجملة "من الفعل المحذوف والاسم المنصوب على الاختصاص": في محل نصب على الحال؛ ولكن ليس باطراد؛ لأنها قد تكون معترضة^(٣).

أنواع الاسم المخصوص:

الاسم المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه و هو على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون "أيها" و"أيتها"؛ فهما حكمهما في النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم محلي بـ"أل" لازم الرفع، نحو: "أنا أفعل كذا أيها الرجل"، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة".

١ - جامع الدروس العربية ١٨/٣ ، ١٩

٢ - الكتاب ٢٣٣/٢

٣ - ينظر حاشية يس على التصريح: ٢/ ٢٩٠-٢٩٢ ، وحاشية الصبان: ٢/ ١٨٦-١٨٧

والثاني أن يكون معرفاً بـ"أل" كَمَثَلِ نَحْنُ الْعَرَبِ أَسْحَى مِنْ بَدَلٍ" أي أعطى.
والثالث: أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم^(١): «نَحْنُ
مُعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَأَن نُّورَثُ»، وقول الشاعر^(٢):

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابُ الْجَمَلِ ننعى ابن عفان بأطراف الأمل

قال سيبويه: وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب "بنو فلان" و"معشر"
مضافا، و"أهل البيت" و"آل فلان"^(٣).

والرابع: أن يكون علماً، وهو قليل، ومنه قول الشاعر^(٤):

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

و الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كالأمثلة السابقة، وقد يلي
ضمير مخاطب كقولهم: "بك الله نرجو الفضل"، و"سبحانك الله العظيم"، ولا
يكون بعد ضمير غائب.

١ - هذا جزء من حديث وتاممه: "ما تركناه صدقة" رواه البزار بلفظ: نحن، ورواه الكساني بلفظ: إنا.
أخرجه البخاري في صحيحه برواية: "لا نورث، ما تركنا صدقة" برقم ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، وأخرجه
مسلم برقم ١٧٥٩، وفي حاشية يس ١/ ١٩١: "ذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة
بالثقة أنه روى: نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث". ينظر شرح صحيح البخاري لابن
بطل ٣٤٥/٨، وفتح الباري ٨/١٢، و عمدة القارئ ١٤/١٦٣

٢ - الرجز للحارث الضبي في الدرر ٣/ ١٣؛ ولأعرج المعني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ٢٩١؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٩/ ٥٢٢؛ ولسان العرب ٦/ ٢٢٩ "تدس"، ١١/ ١٢٣ "بجل"،
٥٥٢ "جمل"؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١.

— الشاهد قوله: "بني ضبة" حيث نصب "بني" على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح.

٣ - الكتاب ٢/ ٢٣٦

٤ - الرجز لروبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ وخزنة الأدب ٢/ ٤١٣؛ والدرر ٣/ ١٥؛ والكتاب ٢/
٢٣٤؛ و الجمل في النحو ١/ ٩٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١؛ وبلا نسبة
في شرح المفصل ٢/ ١٨. الشاهد فيه قوله: "تميمًا" حيث نصبه على الاختصاص وهو اسم علم

فإن كان المنسوب على الاختصاص "أيها" في التذكير، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، أو: أيتها في التأنيث إفراداً وتثنيةً وجمعاً، فمذهب الجمهور أنهما يستعملان في الاختصاص كما يستعملان في النداء، فبينان على الضم لفظاً وينصبان محلاً بفعل الاختصاص محذوفاً ، ويتصل بهما "ها" التثنية وجوباً، ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع مراعاة للفظيهما، محلى بـ: أل الجنسية. نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، فأنا أفعل مبتدأ وخبر: وأيها: في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف وتقديره "أخص" و"الرجل": نعت أي على اللفظ.

واللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(١) بكسر العين، فأيتها؛ بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره "أخص" والعصابة: نعت "أيتها" على اللفظ، وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال. والمعنى: أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب.

وذهب الأخفش^(٢) إلى أن كلا منهما منادى، قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه. ألا ترى إلى قول عمر -رضي الله عنه: "كل الناس أفتقه منك يا عمر".

وذهب السيرافي^(٣) إلى أن "أيا" في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتل وجهين: أحدهما: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، [والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به. والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف] والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

١ - الكتاب ٢/ ٢٣٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٠
٢ - الارتشاف ص ٢٢٤٧، وجمع الهوامع ١/ ١٧١، و توضيح المقاصد ٢/ ١١٥١، و التصريح ٢/ ٢٧١
٣ - الارتشاف ص ٢٢٤٧، و جمع الهوامع ١/ ١٧١، و توضيح المقاصد ٢/ ١١٥١، و التصريح ٢/ ٢٧١

وإن كان المنصوب على الاختصاص "غيرهما" أي غير أيها وأيتها
"تصب" لفظاً، سواء كان [لفظه] مفرداً أم مضافاً، فالأول "تحو: نحن"؛
العرب، أقرى الناس للضيف. والثاني [تحو] قوله -صلى الله عليه وسلم:
"إنا" معاشر الأنبياء لا نورث"، فالعرب ومعاشر: منصوبان على
الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص العرب وأخص معاشر
الأنبياء.

والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام:

أحدها: أن كلا منهما يفيد الاختصاص، وهو في هذا الباب خاص
بالمتكلم أو المخاطب، وفي باب النداء مقصور على المخاطب.

الثاني: أن كلا منهما للحاضر -أي المتكلم أو المخاطب- وإن كان
النداء لا يكون للمتكلم.

الثالث: أن كلا منهما يرى معه الاسم -أحياناً- مبنيًا على الضم في
محل نصب في "أي" و"أية" مع وجود "ها" التنبيه، والنعته بعدهما، وتارة
يكون منصوباً.

الرابع: أن الاختصاص يقصد به تقوية المعنى وتوكيده، وكذلك يكون
النداء أحياناً فقولك لمن تحدثه وهو مصغٍ إليك: "قد كان كذا وكذا يا فلان"،
وقعت فيه عبارة "يا فلان" موقع التوكيد؛ لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل
عليك^(١).

ويفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية: فأما الأحكام اللفظية
فأمور:

أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً، بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه أي وسطه، كالواقع بعد: "تحن" في المثال، وبعد "إنا" في الحديث المتقدم، وهذا الحديث بلفظ "تحن". قال الحافظ: غير موجود، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى^(١): إنا معاشر الأنبياء. كما شرحنا. "أو بعد تمامه" أي الكلام "كالواقع بعد "أنا" و"لنا" في المثالين قبله" وهما "أنا أفعل كذا أيها الرجل" و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" فالمخصوص وهو "أيها" في المثال الأول "أيتها" في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام، لأن كلا من قولك "أنا أفعل كذا" و"اللهم اغفر لنا" كلام تام بخلاف المنادى، فإنه يقع في أول الكلام، نحو: يا الله اغفر لنا.

والثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه" في التكلم والخطاب، "والغالب كونه" أي: [كون] المقدم على المخصوص "ضمير تكلم" يخصه أو يشارك فيه، فالأول نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، والثاني نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم: بك؛ الله؛ نرجو الفضل، فـ"بك" متعلق بـ"ترجو"، والله: منصوب على الاختصاص، والفضل: مفعول "ترجو". وفي هذا المثال شذوذان: كونه بعد ضمير خطاب، وكونه علماً^(٢). ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسماً ظاهراً، فلا يجوز: بهم معشر العرب؛ ختمت المكارم، ولا: يزيد؛ العالم؛ يقتدي الناس.

١ - السنن الكبرى للنسائي ٤ / ٦٤.

٢ - شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٢٢.

والرابع والخامس: أنه يقل كونه علماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً " معرفة، "كما في هذا المثال وهو: بك؛ الله؛ نرجو الفضل، ومثله: سبحانك الله العظيم، والمنادى يكثر كونه علماً، ويضم مع كونه مفرداً.

والسادس: أن يكون بـ"أل" قياساً كقولهم: نحن؛ العرب؛ أقرى الناس للضيف، والمنادى لا يكون كذلك.

والسابع والثامن والتاسع والعاشر: أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً، و المنادى يكون كذلك.

الحادي عشر: أن "أيا" هنا لا توصف باسم الإشارة، وتوصف به في النداء.

الثاني عشر: أن صفة "أي" هنا واجبة الرفع بلا خلاف، كما قاله في الارتشاف، وفي الثاني طرقها خلاف، أجاز المازني نصبها.

الثالث عشر: أن "أيا" هنا اختلف في ضمتها: هل هي إعراب أو بناء، وفي النداء بناء بلا خلاف.

الرابع عشر: العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف.

الخامس عشر: أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص، وفي النداء فعل الدعاء.

والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر: أنه لا يكون تالياً لحرف النداء، وأنه لا يعنى به إلا نفس المتكلم، وأنه لا يجوز فيه الترخيم.

والتاسع عشر والعشرون: أنه لا يستغاث به، وأنه لا يندب.



وأما الأحكام المعنوية فأمر:

أحدها: أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.
والثاني: أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

والثالث: أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان، بخلاف النداء فيهما^(١).

وقد ورد الاختصاص في القرآن الكريم في عدة شواهد منها قوله تعالى: ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَرَكَّبْتُهُ عَلَيْكَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٣) فـ "أهل البيت" منصوب على النداء، أو على الاختصاص، لأن أهل البيت مدح لهم: إذ المراد: أهل بيت خليل الرحمن، أو أهل بيت النبي صلى الله عليه و سلم. وبين النصب على المدح والنصب على الاختصاص فرق، ولذلك جعلهما سيبويه في بابين وهو أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح، كما أن المنصوب على الذم يتضمن بوضعه الذم، والمنصوب على الاختصاص لا يكون إلا لمدح أو ذم، لكن لفظه لا يتضمن بوضعه المدح ولا الذم كقوله: بنا تميماً يكشف الضباب^(٤).

وضعف ابن هشام النصب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الأكثر في الاختصاص أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى^(٥).

١ - ينظر الكتاب ٢ / ٢٣٦، و الارتشاف ٣ / ١٦٦، و ١٦٧، و شرح الأشموني ٣ / ٨١-٨٣، و

التصريح ٢ / ٢٦٨-٢٧٢

٢ - هود آية ٧٣

٣ - الأحزاب آية ٣٣

٤ - ينظر التبيان ٢ / ٢٣، و الكشف ٢ / ٤١١، و البحر المحيط ٥ / ٢٤٥

٥ - مغني اللبيب ١ / ٧١٤

و أرى أن نصب " " في الموضعين على النداء أولى و أرجح؛ لأن
الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم ، ويقل وقوعه بعد ضمير المخاطب،
و حمل كتاب الله على الأكثر أولى و أحسن.

و قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَّا الْأَذَلَّ﴾^(١)
حيث قرأ الحسن^(٢) «لنخرجن» بفتح نون العظمة وضمّ الراء ونصب
«الأعزّ» على الاختصاص كقولهم: «نحن العرب أقرى الناس للضيف»،
ونصب «الأذلّ» على الحال ، قاله أبو حيان^(٣) . ، وفيه نظرٌ إذ كيف يُخبرون
عن أنفسهم: بأنهم يخرجون في حال الذلّ مع قولهم الأعزّ، أي: أخصّ
الأعزّ، ويعنون بالأعزّ أنفسهم؟^(٤)

١ - المنافقون آية ٨

٢ - نكر هذه القراءة أبو عمرو الداني و ابو حاتم. ينظر: البحر ٢٧٤/٨، و روح المعاني ١١٥/٢٨ ،
و المحرر الوجيز ٤٦٦/١٤ ، و الدر المصون ٣٤٣/١٠

٣ - البحر ٢٧٤/٨

٤ - الدر المصون ٣٤٣/١٠

المبحث السادس

شبه الجملة مبينا لمعمول المصدر و متعلق الصلة

في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسما أو حرفيا مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه البصريون. والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون و اختاره السيوطي^(١) للتوسع فيه. والثالث الجواز مع أل إذا جرت بمن، والمنع في غير أل مطلقا، وفيها إذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك^(٢).

و جاء ما ظاهره تقديم معمول الصلة على (أل)، إذا كان الموصول، و المعمول مجرورين: الموصول بمن، و المعمول بحرف جر آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْمُهُمَا إِلَيَّ لَكُمَا إِنِّ التَّصْوِيفُ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٥)، و قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِمَلِكُمْ إِنِّي الْقَائِلُ﴾^(٦) و في التخريج ثلاثة مذاهب: فالمبرد^(٧) يقدر أعني لكما، و أعني لعملكم ، وأعني فيه، و يعبر عن هذا بالتبيين و "أعني" لا يتعدى بحرف جر، قال الأخفش الصغير^(٨) : والتبيين قول البصريين، و معنى هذا القول أن الجار والمجرور المذكورين متعلقان بفعل محذوف تقديره " أعني "، و متعلق الصلة محذوف دل عليه الجار و المجرور المتقدمان، و بالتالي

١ - الهمع/١/٢٨٧

٢ - شرح الكافية الشافية ص ١٠١٩

٣ - يوسف آية ٢٠

٤ - الأعراف آية ٢١

٥ - الأنبياء آية ٥٦

٦ - الشعراء آية ١٦٨

٧ - ارتشاف الضرب ص ١٠٤٣

٨ - ارتشاف الضرب ص ١٠٤٣

فلم يتقدم معول الصلة عليها. و قيل: إن الجار و المجرور المذكورين يتعلقان بمحذوف تدل عليه الصلة (أي ناصح لكما)، و قال لعلمكم، و زاهدين فيه، قاله الجرمي ^(١)، و ابن السراج ^(٢)، و على هذا القول أيضا لم يتقدم معمول الصلة عليه. و قيل ^(٣) يتعلق المجرور بالصلة نفسها، و الظرف و المجرورات يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما من الفضلات، فيجوز في «لكما» أن يتعلق بما بعده على أن أل معرفة لا موصولة، وهذا مذهب أبي عثمان، أو على أنها الموصولة ولكن تسومح في الظرف و عديله ما لا يتسامح في غيرهما اتساعا فيهما لدورانهما في الكلام.

و يدل على الجواز إذا كان الموصول (أل) مجرورا بغير (من) قول الشاعر ^(٤):

تقولُ وصكّتُ وجهها بيمينها أزوجيَ هذا بالرحى المتقاعسُ

حيث تقدم معمول الصلة (بالرحى) عليها و هو مجرور بغير " من " .
و المانعون يقولون إن التقدير: تتقاعس بالرحى المتقاعس. وقوله ^(٥):

١ - الكامل للمبرد ١ / ٣٩ ، و ارتشاف الضرب ص ١٠٤٣

٢ - الأصول ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤

٣ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٧

٤ - البيت من البحر الطويل و هو للهدولي بن كعب العبيري في شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٩٥ - ٦٩٦ ، و منسوب لأعرابي من بني سعد في الكامل ١ / ٣٥ ، و بلا نسبة في شفاء العليل ١ / ٢٥٣ ، و الخصائص ١ / ٢٤٥ ، و الخزانة ٨ / ٤٣٠ ، و شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١ / ٥٥٥ ، و المنصف ١ / ١٣٠ ، و ارتشاف الضرب ص ١٠٤٤ . و كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة لم يدخل بها بعد، فمرت به في نسوة و هو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به، فقالت: أبعلي هذا! تعجبا واحتقارا له، فقال الأبيات. و المتقاعس: الذي يخرج صدره ويدخل ظهره، وذلك شكل من يطحن بالرحى. شرح الكامل للمرصفي ١ / ١٤٢ . و الخصائص ١ / ٢٤٦ هاش (٤)

٥ - البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الغرة لابن الدهان ٣ / ١٩٨ ، و ارتشاف الضرب ص ١٠٤٥ ، و ورد بصيغة أخرى منسوب لعروة بن حزام في مجالس ثعلب ١ / ٢٤١ ، و المذكر و المؤنث لابن الأنباري ص ١٤٦ ، و روايته فيهما:

وعزة أحلى الناس عندي مودة وعزة عني المعرض المتجافي

والكلام فيه كسابقه . قال المبرد في قول الشاعر: "أبلي هذا بالرحى المتقاعس": "بالرحى" تبين ، فإن تقدير ما كان من هذا الضرب أنه إذا قال: "أبلي هذا بالرحى المتقاعس"، فإن المتقاعس يدل على أن تقاعساً وقع، فكأنه قال: وقع التقاعس بالرحى، ولم يرد أن يعمل "المتقاعس" في قوله: "بالرحى"، لأنه في صلة، والصلة من الموصول بمنزلة الدال من زيد أو الياء، فكما لا يجوز أن يتقدم حروف الاسم بعضها على بعض، لم يجز أن تتقدم الصلة على الموصول، فأما قول الله عز وجل: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ ، وكذلك: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ ، فإنه يكون على التبيين الذي قدمنا ذكره وهو قول البصريين أجمعين، إلا أن أبا عمر الجرمي أجاز أن يجعل "لكما"، و "على ذلكم" معلقين بشيئين محذوفين دل عليهما "من الناصحين"، و "من الشاهدين"، لأن "من" مبعضة، فكأنه قال والله أعلم: وقاسمهما إني ناصح لكما من الناصحين، وأنا شاهد على ذلكم من الشاهدين.

وأما اختياره وذكره أنه قول المازني، وجعله الألف واللام للعهد مثلهما في الرجل وما أشبهه، فإن هذا القول غير مرضي عندي، لأنك إذا قلت: نعم القائم زيدٌ فجعلت الألف واللام كالألف واللام الداخلتين على ما يؤخذ من الفعل كالإنسان والفرس وما أشبهه، فإنه إذا كان هكذا دخل في باب الأسماء الجامدة وهي التي لم تؤخذ من أمثلة الفعل، وامتنع من أن يعمل مؤخرًا إلا على حيلة ووجه بعيدٍ من التبيين الذي ذكرناه. وإذا كان التأخير لا يعمل بنفسه، فكيف يعمل إذا تقدم عليه الظرف وهذا مستحيل لا وجه له^(١).

ويدل للجواز في غير "أل" قوله^(١) :

لَا تَظْلَمُوا مَسُورًا فَإِنَّهُ لَكُمْ مِنْ الَّذِينَ وَقَفُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ

وقوله^(٢):

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَ

و قول الآخر^(٣):

هَلَا سَأَلْتِ وَخَبِرُ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ
وَشَفَاءُ غَيْبِكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

فإن قوله "خابرا" مفعول به تقدم على عامله وهو قوله "تسألِي" المنصوب بأن المصدرية، وقد اضطر المانعون لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا: إن "خابرا" منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور، وإن قول العجاج "بالعصا" متعلق بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده. وقول الشاعر^(٤):

وَإِنِّي أَمْرٌ مِنْ عَصَبَةِ خِنْدِفِيَّةٍ
أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذُلَّ رِقَابُهَا

- ١ - البيت من البحر البسيط بلا نسبة في الدرر ١/٢٩١ ، و همع الهوامع ١/٢٨٨ . و الشاهد فيه تقديم الجار و المجرور " لكم " المتعلق بالصلة عليها، و الموصول غير " أل " .
- ٢ - الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٨١ ، و خزانة الأدب ٨/٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، و الدرر ١/١٧٠ ، ٢٠٩ ، و المحتسب ٢/٣١٠ ، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر ٨/١٤٢ ، و الدرر ٢/٤ ، و شرح شافية بن الحاجب ٢/٣٣٦ ، و شرح المفصل ٩/١٥١ ، و اللامات ص ٥٩ ، و المنصف ١/١٢٩ ، و همع الهوامع ١/٨٨ ، ١١٢ ، ٣/٢ ، و الاشتقاق ص ٣١ . و الشاهد فيه كالبيت السابق .
- ٣ - البيت من البحر الكامل، و هو لامرأة من بني سليم في الحماسة البصرية ٢/٢٧ ، و لها أو لربيعة بن مرقوم في خزانة الأدب ٨/٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ ، و بلا نسبة في لسان العرب ٤/٢٢٧ (خير) و الشاهد تقديم معمول الصلة (خابرا) عليها .
- ٤ - البيت من البحر الطويل، و هو لعمارة في المقتضب ٤/١٩٩ ، و بلا نسبة في المنصف ١/١٣٠ ، ١٣١ ، و الإنصاف ٢/٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ . و الشاهد في قوله "أبت للأعادي أن تديخ رقابها" فإن ظاهره أن الجار و المجرور -وهو قوله "لأعادي"- متعلق بقوله "تديخ" المتأخر عنه المعمول لأن المصدرية، فيكون معمول صلة أن المصدرية قد تقدم على أن .

والمانعون مطلقا قدروا في الآيات والأبيات متعلقا متأخرا من جنس المذكور^(١). فقالوا في قول الشاعر: "كان جزائي بالعصا أن أجلدا" : أن معناه: كان جزائي أن أجلد بالعصا، فإن قدمه على هذا التقدير فخطأ؛ لأن الباء في صلة أن، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنه جعل الباء تبينا. ونظيره قول الآخر: "أبعلي هذا بالرحى المتقاعس" معناه: المتقاعس بالرحى، ولكن الباء إذا قدمت فهي تبين، ولو كانت من الصلة لما جاز تقديمها على الألف واللام من المتقاعس، ولكنها تفيد ما تفيد إذا كانت في الصلة. و قوله: "أبت للأعادي أن تذل رقابها"

معناه: أبت أن تذل رقابها للأعادي. فلو كانت اللام من الصلة لما جاز البيت لبطلان جواز تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول.

وقالوا في قوله تعالى: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}، معناه: من الزاهدين فيه. {إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ}، معناه: من القالين لعملكم، و {إِنِّي لَكَمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}، معناه: من الناصحين لكما. ولكنه لما قدمه جعله تبينا وأخرجه عن الصلة. ومعنى التبيين: أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة؛ لأن معنى: كان جزائي بالعصا أن أجلدا: جلدي بالعصا. ومعنى: "أبت للأعادي أن تذل رقابها"

لا تذل رقابها للأعادي. وكذلك الباقي كله لا يمتنع أن تقدر فيه مثل هذا التقدير. فإذا فعلت هذا، سلم لك اللفظ والمعنى، ولم تقدم شيئا عن موضعه الذي هو أخص به، ولا يجوز زواله عنه.

وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الإعراب، ألا ترى أن معنى قولهم: "أهلك والليل": الحق بأهلك قبل الليل، وإنما تقديره في الإعراب: الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك أيضا يكون معنى الكلام: "كان جزائي أن أجد بالعصا"، وتقديره في الإعراب غير ذلك.

وقالوا إن سببويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى، فيتخيل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري، فيكون مخطئا وعنده أنه مصيب، فإذا نُزِع في ذلك قال: هكذا قال سببويه وغيره^(١).

و الراجح و الله أعلم أنه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول، وهذا صحيح، إلا أن يكون المكمل ظرفاً، أوجاراً مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس نحو: أماننا الذي قرأته رسالةً كريمةً. أي: الذي قرأته أماننا رسالةً كريمةً. ومثل: الغزاة هي - في حديقتك - التي دخلت. أي: الغزاة هي التي دخلت في حديقتك. و قد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح - وفي مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأي الكوفي الذي يرتضيه أيضا بعض أئمة البصريين، كالمازني والمبرد، وتخالف الرأي الذي يعارضه معارضة أساسها التكلف في التأويل بغير داع. ومنها قوله تعالى: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ، وقوله تعالى: {وَوَقَّاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ} وقوله تعالى: {وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} فكلمة "أل" في الآيات السالفة، اسم موصول، صلته المشتق، وتقدم الجار والمجرور وهما من مكملات الصلة على اسم الموصول وقد أول كثير من

النحاة تلك الآيات ونظائرها، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد، فقالوا إن التقدير هو: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ، {وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ} {وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} وهذا التأويل مرفوض، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة. وغيرها - عن ظاهرها التركيبي العالي، وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم- يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردد^(١).

قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى: لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتماثل للموصول، وهما في قوة الكلمة الواحدة، وأن المعمول من تكملة العامل، وتقديم المعمول كتقديم عجز الكلمة على صدرها، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضاً، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل، وأن تقدير شيء وفي الكلام ما يعني عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه، ثم إنهم يقولون دائماً: إن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل المعمول لأن المصدرية في هذا البيت بأن هذا المعمول جار ومجرور، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما^(٢).

١ - الكامل ٢٩/١ ، و النحو الوافي ٣٨٠/١

٢ - الانتصاف من الإنصاف حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٨/٢

و الذين منعوا تقديم معمول الصلة علي الموصول منعوا أيضا أن يتقدم
على المصدر معموله، ولو كان ظرفا، ولهذا قالوا في قول الحماسي^(١):

وَبَعْضُ الْحِمِّ عِنْدَ الْجَهِّ _____ لَلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

إن اللام متعلقة بإذعان محذوف أ بدل منه الإذعان المذكور، وليست متعلقة
بالإذعان المذكور.

و قالوا في قوله تعالى: "وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ"^(٢).
الجارّ و المجرور "بهما" متعلق بـ "تأخذكم" أو بمحذوفٍ على سبيل البيان.
ولا يتعلّق بـ "رأفة"؛ لأنّ المصدر لا يتقدّم عليه معموله ، و قوله تعالى: "
فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ"^(٣) «معه» متعلقٌ بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنّ قائلاً
قال: مع مَنْ بلغ السَّعْيَ؟ فقيل: مع أبيه. ولا يجوزُ تعلُّقه بـ «بَلَغَ» لأنّه
يقتضي بلوغهما معاً حدّ السَّعْيِ. ولا يجوزُ تعلُّقه بالسَّعْيِ؛ لأنّ صلة المصدر
لا تتقدّم عليه فتعيّن ما تقدّم^(٤). فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير
المصدر للنصب، ولم يتجاوزوا في الجار بالحذف ، فهم عن تجويز التقديم
عند وجود هذين أبعد. فإن قلت: هب أن هذا امتنع حيث العامل مصدر لكنه
لا يمتنع حيث هو وصف كقوله: الدليل لغة المرشد. قلت: بل يمتنع لأن اسم
الفاعل صلة الألف واللام أي: الدليل الذي يرشد، ولا يتقدم معمول الصلة
على الموصول، ولو كان ظرفا... ولو قدرنا (أل) في ذلك لمحض التعريف،

^١ - البيت من البحر الهزج، و هو للفند الزماني "شهل بن شبان" في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ وحماسة الجحترى ص٥٦؛
و المسائل السفرية ١/ ٢٢، و خزائن الأدب ٣/ ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٢٥٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٨؛
وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢؛ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٩، والأشباه
والنظائر ٦/ ١٤٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

٢ - النور آية ٢

٣ - الصافات آية ١٠٢

٤ - ينظر الكشاف ٤/ ٥٣، و الدر المصون ٨/ ٣٧٩، ٩/ ٣٢٢ و مغني اللبيب ١/ ٦٨٨

كما يقول الأخفش ، لم نخلص من الإشكال الثاني، وهو فساد المعنى، إذ المعنى حينئذ: الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة. وأيضا فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع في الباقي، لأن هذه الأمثلة باب واحد^(١).

و حكى ابن السراج^(٢) جواز تقديم مفعول المصدر عليه نحو: يعجبني عمرا ضَرْبُ زيدٍ، و تبعه أبو علي الفارسي^(٣) و ومصطفى الغلابيني^(٤) إذا كان المصدر بدلا من فعله نائبا عنه، نحو "عملك إتقانا"، أو كان معموله ظرفا أو مجرورا بالحرف، كقوله تعالى {فلما بلغ معه السعي} ، وقوله {ولا تأخذكم به رأفة} ، و قوله: " فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ"^(٥) . يجوز في «به» أن يتعلق بـ «علم» ، « رأفة » الجمهور على منع ذلك.

و لا نرى مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس، وذلك لا يجوز.

١ - المسائل السفرية ١/٢٣، ٢٢

٢ - ارتشاف الضرب ص ٢٥٦

٣ - الحجة ٤/٣٤٣

٤ - جامع الدروس العربية ٢/٣٧٨

٥ - هود آية ٤٦

المبحث السابع: المبيّنات الحرفية

أن التفسيرية:

هي من أشهر حروف التفسير وأوسعها تداولاً^(١)، وعليها اقتصر الاستعمال القرآني و لمجئ هذه الأداة للتفسير شروط فصلها النحاة، ولا سيما الفراء^(٢)، والمبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، وابن يعيش^(٥)، وطائفة من المتأخرين^(٦)، ويمكن إجمالها بما يأتي:

١ - أن تتقدمها جملة تامة المعنى، ثم تُردف بعدها الجملة التفسيرية المصدرّة بـ (أن)، أي إنّ الجملة بعد (أن) تستقل بنفسها عمّا قبلها، فلا ترتبط بها بعلاقة عمل، ولذلك منع سيبويه وكثير من النحاة أن تكون (أن) تفسيرية في قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَأَخِرُّ دَعْوَتُهُمْ أَنْ لَعَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ﴾^(٧)؛ لأن (أن) إنّما تجيء بعد كلام مستغنٍ، ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ^(٨)، أي: إنّ الكلام لا يفسرّ إلاّ بعد تمامه^(٩)، وعلى هذا لا يجوز أن يتصل بحرف التفسير شيء من صلة الفعل، كحرف الجرّ مثلاً؛ لأنه لو اتصل به لصار من جملته، ولم يكن تفسيراً له^(١٠). وقد نقل

١ - ينظر: حروف المعاني والصفات ص ٥٨، ومعاني الحروف ص ٧٣.

٢ - معاني القرآن ١ / ٨٠ - ٨١.

٣ - المقتضب ١ / ٤٨، ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢.

٤ - الأصول ١ / ٢٣٧، ٢ / ٢٠٨.

٥ - شرح المفصل ٨ / ١٣٩ - ١٤٢.

٦ - ينظر: الجنى الداني / ٢٣٩، ومغني اللبيب ١ / ٢٩، وهمع الهوامع ٢ / ١٨.

٧ - يونس آية ١٠.

٨ - الكتاب ٣ / ١٦٣.

٩ - المقتضب ١ / ٤٩.

١٠ - ينظر: الكتاب: ٣ / ١٦٢، وإعراب القرآن لجامع العلوم الباقولي ٣ / ٧٩٧، وشرح المفصل ٨ / ١٤٢.

الشَّمْنِي^(١) بأن ابن الصائغ^(٢) حكى عن بعضهم جواز أن تكون (أن) في الآية تفسيرية، لأنه لم يرَ شرط تقدم الجملة عليها، ولكن يبقى هذا الرأي بحاجة إلى سند، لأنه " لم يُسَمَّ هذا القائل فتعرف طبقتة في العلم " .

٢ - أن تتضمن الجملة السابقة لـ (أن) التفسيرية فعلاً فيه معنى القول من دون حروفه ؛لأنه لو صرَّح بفعل القول لخلصت الجملة التي بعده للحكاية^(٣).

وقد شهر عن ابن عصفور تجويزه وقوع (أن) مفسرة بعد القول الصريح، إذ قال عند كلامه على هذه الأداة: " ولا تقع إلا بعد القول وما في معناه " ^(٤).

وعند وقوفنا على مصادر النحو القديمة وجدنا أن ابن عصفور قد سبق بهذا الرأي، إذ ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي^(٥) إلى جواز عد (أن) مفسرة في قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ مَا قَلْتُ مِمَّ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾^(٦) ، وقد ذهب إلى مثل هذا الزجاج^(٧) .

١ - المنصف من الكلام ١ / ٦٨ .

٢ - محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين الحنفي الزمردى، ابن الصائغ: أديب، من العلماء، مصري. ولد سنة ٧٠٨ - ١٣٠٨ و توفي سنة ٧٧٦ - ١٣٧٥ م. من أهم كتبه: من كتبه (التذكرة) في النحو، عدة مجلدات، و (المباني في المعاني). ينظر الأعلام ٦ / ١٩٢ ، و بغية الوعاة ٣٧٩ / ٢

٣ - ينظر: معاني القرآن للفرآء ١ / ٨٠ - ٨١ ، وإعراب القرآن لجامع العلوم الباقولي ٣ / ٧٩٦ .

٤ - شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٨٣ .

٥ - الكتاب ٣ / ١٦٢ .

٦ - المائدة آية ١١٧

٧ - معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٢٣ .

ولكن يلحظ على توجيههم جميعا أنهم لم يبينوا ما فسرتة (أن) في الآية، أهو فعل القول أم ما أمر به؟ وإن بدا لنا أن مقصودهم هو الأول. وربما كان الزمخشري أكثر تحديدا في هذه المسألة، إذ قال: " أن في قوله: (أن اعبدوا الله) إن جعلتها مفسرة، لم يكن لها بد من مفسر، والمفسر إما فعل القول وإما فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له؛ أما فعل القول: فيحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، ... وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير (الله)، فلو فسرتة بـ (اعبدوا الله ربي وربكم) لم يستقم؛ لأن الله لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم ... فإن قلت: كيف تصنع؟ قلت: يحمل فعل القول على معناه؛ لأن معنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به؛ حتى يستقيم تفسيره بـ: أن اعبدوا الله ربي وربكم " (١).

وقد استحسّن ابن هشام هذا التوجيه في المغني (٢)، في حين ذكر الدماميني مؤكدا هذا الشرط: بأنه لا يوجد في كلام العرب (أن) مفسرة بعد جملة فيها فعل القول، إذ قال: "ولا يقال: قلت له أن افعل؛ لعدم وجوده في كلامهم، وبتقدير وجوده لا تتعين (أن) فيه للتفسير؛ لجواز أن تكون زائدة"، ثم قال بعد ذلك: "ولم أفق على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح" (٣).

و ما ذكره الزمخشري من عدم جواز كون (أن) مفسرة للأمر في الآية فيه نظر؛ إذ أنه يرى أن ما بعد (أن) هو من كلام الله تعالى، لذلك لا يصح الحمل على التفسير، لأن الله - عز وجل - في علاه لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم؛ وهذا صحيح، ولكن بدا لنا - والله أعلم - أن ما بعد (أن) هو

١ - الكشاف / ١ / ٦٥٦ - ٦٥٧.

٢ - مغني اللبيب / ١ / ٣٢.

٣ - تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب / ١ / ٦٩.

من كلام نبي الله عيسى - عليه السلام -، يفسر فيه طبيعة الأمر الإلهي، فالجملة تفسير لمضمون الأمر، وليست هي نقل حرفي للأمر حتى يحدث هذا اللبس.

٣ - أن يأتي بعد (أن) جملة لا مفرد، إذ لا يجوز: اشترت عسجدا أن ذهابا، بل يجب الإتيان هنا بـ (أي) بدلا منها، أو ترك حرف التفسير^(١).

وتتنوع الجملة بعد (أن)، فتكون فعلية، أو اسمية، أو نداءية.

٤ - أن لا يتقدم معمول ما بعدها على الجملة المفسرة^(٢).

٥ - أن لا تسبق (أن) المفسرة بحرف الواو، وهو شرط نبه عليه الفراء^(٣) أولا، ثم نص عليه العكبري^(٤) وجعله أحد الشروط في كونها أداة تفسير، وتنبغي الإشارة هنا إلى ما عد ضمن المسائل الخلافية بين المدرستين، وهي مسألة تتعلق بطبيعة (أن) المفسرة، إذ ذهب جمهور البصريين إلى القول بوقوعها في الكلام^(٥)، في حين ذهب الكوفيون إلى إنكار ذلك، وخرجوها على المصدرية^(٦)، أو الزيادة^(٧)، وقد وافقهم في ذلك ابن هشام الأنصاري إذ قال: " وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية ألبتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم، لم يكن (قم) نفس (كتبت)، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي: ذهب^(٨)."

١ - ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٢.

٢ - ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٤.

٣ - معاني القرآن ٢/ ٦٩.

٤ - التبيان ١/ ٤٤٢.

٥ - ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٤، ومغني اللبيب ١/ ٣١.

٦ - ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٤، والجنى الداني ٢٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٨.

٧ - البحر المحيط ١/ ٦٣٧.

٨ - مغني اللبيب ١/ ٢٢٩.

وقد ناقش ابن هشام في رأيه هذا غير واحد من شارحي كتابه، ومنهم الدماميني إذ قال: " وهذا الكلام عن المصنف رحمه الله تعالى مبني على أن (قم) في المثال المذكور تفسير لـ (كتبت) نفسه، فأبطله، وليس الأمر كما فهمه، إنما التفسير في ذلك للمتعلق بـ (كتبت)، وهو الشيء المكتوب، و (قم) هو نفس ذلك الشيء^(١). وأما الكوفيون فقد ردَّ قولهم بمصدريتها أو زيادتها؛ لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصح أن تكون المصدرية إلا بتأويلات بعيدة^(٢).

وما ذهب إليه أبو حيان صحيح، فثمة فرق واضح بين أن المصدرية والتفسيرية نجمه بما يأتي: إن (أن) التفسيرية تختلف عن المصدرية في أن مدخولها لا يقتصر على الفعل فقط، بل تدخل على الجملتين الاسمية والندائية، كما أنها يشترط فيها أن تسبق بفعل فيه معنى القول من دون حروفه. في حين اختصت المصدرية بجواز وقوعها في بداية الجملة الابتدائية أو المستأنفة، كما في قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، كما أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ (لا) النافية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن ما نقل عن الكوفيين فيما يتعلق بهذه المسألة فيه نظر، إذ لم نقف على نص يعزى إلى زعماء المذهب في إنكار (أن) التفسيرية، بل إن الفراء وهو من زعمائهم قال بوقوعها في كتاب الله - عز وجل -، وحمل على ذلك غير آية^(٤)، ويبدو إن صح كون هذا الرأي

١ - تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب ١/ ٦٧، وينظر: المنصف من الكلام ١/ ٦٧.

٢ - همع الهوامع ٢/ ١٨

٣ - البقرة آية ١٨٤

٤ - ينظر: معاني القرآن ١/ ٨٠ - ٨١، ٤٧٠ - ٤٧١، ٢/ ٤١.

كوفيا - أنه يعود إلى متأخري الكوفيين، لا إلى المتقدمين من أعلام هذا المذهب^(١).

و من مجيء " أن " تفسيرية في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَدَّٰى أَحْسَبُ الْجَنَّةِ أَحْسَبَ النَّارِ أَنْ مَدَّوَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبَّنَا حَقًّا﴾^(٢) فإن في جملة {أَنْ قَدْ وَجَدْنَا} يحتمل أن تكون تفسيرية للنداء، وأن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضميرُ الأمر والشأن، والجملة بعدها خبرها، وإذا كان الفعل متصرفاً غير دعاء فالأجود الفصلُ ب «قد». وكونها تفسيرية أولى، إذ صُدّرت الآية بلفظ النداء الذي يحتاج إلى تفسير وبيان، فضلاً عن توافر شروط (أن) التفسيرية في هذه الأداة، فهي مسبوقة بجملة محتوية على فعل فيه معنى القول من دون حروفه، وهو الفعل (نادى). هذا فضلاً عن أن (أن) المخففة تسبق في العادة بفعل يدل على اليقين، وهو غير موجود في الآية، كما أن عدّها مخففة يتطلب تقدير محذوف وهو اسمها، والأخذ بظاهر النص - كما هو معلوم - أولى من التقدير، ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

و قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحٰنَ اللَّهِ رَبِّ الْعٰلَمِينَ﴾^(٣). " أن " في الآية الكريمة تحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أنها المفسرة لتقدم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها الناصبة للمضارع، ولكن وصلت هنا بالماضي. وذلك على إسقاط الخافض أي: نودي موسى بأن بورك. الثالث: أنها المخففة، واسمها ضمير الشأن، و «بورك» خبرها، ولم يحتج هنا إلى فاصل؛ لأنه دعاء. و اعترض بأن الدعاء طلب، وقد نصوا على أن الجمل الطلبية لا تقع خبر ال «إن»^(٤).

١ - الجملة التفسيرية في القرآن الكريم .. دراسة نحوية دلالية. ص ١٧

٢ - الأعراف آية ٤٤

٣ - النمل آية ٨

٤ - الدر المصون ٥٧٣/٨

قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، والتقدير: بأنه بورك. والضمير ضمير الشأن والقصة؟ قلت: لا لأنه لا بد من» قد «فإن قلت: فعلى إضمارها؟ قلت: لا يصح لأنها علامة ولا تحذف»^(١).

و قوله تعالى: ﴿فَأَدْبَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾^(٢). قوله: {ألا تحزني} يجوز في «أن» أن تكون مفسرة لتقدمها ما هو بمعنى القول، و«لا على هذا ناهية، وحذف النون للجزم؛ وأن تكون الناصبة و«لا حينئذ نافية، وحذف النون للنصب. ومحل» أن «: إما نصب أو جر لأنها على حذف حرف الجر، أي: فناداها بكذا»^(٣).

و قوله- سبحانه وتعالى-: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤). (أن) في الآية الكريمة مفسرة لما في النداء من معنى القول وقد قال بذلك الزجاج^(٥)، والنحاس^(٦)، والزمخشري^(٧)، والرازي^(٨)، والعكبري^(٩)، والقرطبي^(١٠) كما جوزا أيضا أن تكون مخففة من الثقيلة.

و كونها مفسرة أولى من وجهين، أحدهما: أن جميع الشروط التي تنص على تفسيريتها متوافرة في السياق كوقوعها بعد جملة متضمنة معنى القول تمثلت بقوله (نودوا)، وصحة وضع (أي) المفسرة محلها في النص.

١ - الكشف ٣/١٣٧

٢ - مريم آية ٢٤

٣ - الدر المصون ٧/٥٨٤

٤ - الأعراف آية ٤٣

٥ - معاني القرآن و اعرابه ٢ / ٣٤٠.

٦ - إعراب القرآن، للنحاس ١ / ٦١٢.

٧ - الكشف ٢ / ٧٦.

٨ - التفسير الكبير ١٤ / ٦٧.

٩ - التبيان ١ / ٥٦٩.

١٠ - الجامع لأحكام القرآن ٧ / ١٣٤.

والوجه الآخر: إن حملها على المخففة يضطرنا إلى تقدير محذوفين،
أولهما - حرف الجر الداخل على (ان) إذ تقدير الكلام على هذا الوجه
(وتوَدُّوا بِأَنْ تَلِكُمْ الْجَنَّةُ) ، والآخر - اسمها وهو ضمير شأن محذوف ،
والتقدير كما هو معلوم خلاف الأولى^(١).

و قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَذَا التُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُنَّضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى
فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾^(٢) . و (أَنْ) في قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾ مفسرة لما في النداء من معنى القول، وقد قال بذلك الزمخشري^(٣)،
والرازي^(٤) ، والنسفي^(٥)، والنيسابوري^(٦)، وأبو حيان^(٧). فجملة ﴿ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ هي عين النداء الذي أطلقه في
ظلمات البحر، وهي مفسرة لما هيته.

و قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ
الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْسُحْ إِبْرَاهِيمَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٨) . (أَنْ) في قوله -
سبحانه وتعالى - : ﴿ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ مفسرة لما في النداء من
معنى القول^٩، و يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن

١ - الجملة التفسيرية في القرآن الكريم .. دراسة نحوية دلالية. ص ٦١ ، ٦٢

٢ - الأنبياء آية ٨٧

٣ - الكشاف ٢ / ٥٨٢ .

٤ - التفسير الكبير ٢٢ / ١٨٧ .

٥ - مدارك التنزيل ٢ / ٤١٦ .

٦ - تفسير غرائب القرآن ٥ / ٤٧ .

٧ - البحر المحيط ٨ / ٣٠٢ .

٨ - القصص آية ٣٠

٩ - ينظر التبيان ٢ / ١٠٢٠ ، و مدارك التنزيل ٢ / ٦٤٦ ، و البحر المحيط ٨ / ٣٠٢ ، و تفسير ابن

كثير ٣ / ٣٨٩ .

محذوف. والرأي الأول أرجح لأنها كما ذكر أبو حيان لو كانت مصدرية لتقدّر قوله (إني) بالمفرد والمفرد لا يكون خيراً لضمير الشأن^(١).

أي التفسيرية:

هي حرف التفسير الثاني الذي استعملته العرب في كلامها^(٢)، وتكون تفسيراً لصريح القول، نحو: (قال زيد قولاً، أي: اضرب عمراً)، ولمضمّنه نحو: (كتبت إليه أي: قم)، ولغيرهما نحو: (رأيت رجلاً أي تميمياً)^(٣). و هي أعم من أن المفسرة، لأن أي تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره^(٤)، ومن تفسيرها للجملة قول الشاعر^(٥):

وترميني بالطرفِ أي أنت مذنبٌ وتقليني لكن إياك لا أقلّي

ويشترط هنا أن تكون كل جملة مستغنية بنفسها عن الأخرى^(٦).

وإذا وردت هذه الأداة بين مترادفين، فالثاني منهما يكون أشهر من الأول، كقولنا: (هذا غضنفر أي: أسد)^(٧). وقد اختلف في إعراب ما بعدها في هذه الحالة، فذهب الكوفيون^(٨)، والسكاكي^(٩) إلى أنها حرف عطف،

١ - البحر المحيط ٨ / ٣٠٢.

٢ - الجنى الداني ص ٢٣٤

٣ - ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٤٢٤.

٤ - الجنى الداني ص ٢٣٣

٥ - البيت من البحر الطويل بلا نسبة في معنى اللبيب ١ / ٥٠٧، ٥ / ١١٢، و الهمع ٢ / ٣٣١، و النحو الوافي ٣ / ٥٤٥

٦ - ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل / ٧٧.

٧ - معنى اللبيب ١ / ٧٦.

٨ - ارتشاف الضرب ٢ / ٤٢٤، ومعنى اللبيب ١ / ٧٦.

٩ - مفتاح العلوم / ٢٧٢.

وما بعدها منسوق على ما قبلها، في حين ذهب ابن هشام إلى أن ما بعدها عطف بيان أو بدل، ورد على الكوفيين إعرابهم بأنه لم ير عاطفا يصلح للسقوط دائما، ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه^(١).

وذهب قوم إلى أن (أي) اسم من أسماء الأفعال معناه: (عوا، أو: افهموا) فهي مشابهة لـ (صه، ومه)^(٢). وقد رد ابن يعيش على من تبني هذا الرأي فقال: "وليس الأمر على ما ظن هؤلاء؛ لأن (صه ومه) يدلان على معنى في أنفسهما إذا افردا، وهو: اسكت واكفف، وليس كذلك (أي)؛ لأنها لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها"^(٣). في حين رأى الدكتور فخر الدين قباوة من المحدثين أنها قد تحل محل كلمة (تفسير) أو (معنى)^(٤). وليس مقصوده أنهما يحلان محل الأداة في الكلام، ولكن تفسر الأداة بهذين الفعلين، كما تفسر (يا) بـ (أدعو)، وكذلك بقية حروف المعاني.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن القرآن الكريم لم يستعمل هذه الأداة في جملة المفسرة بل اقتصر على (أن)؛ ولعل السبب فيما يبدو أن الأداة (أي) غالبا ما تأتي بعد كلمة مبهمة، أو يظن المرسل أن المتلقي قد تخفى عليه دلالة اللفظة لبعدها عن معجمه اللغوي، في حين كان الأسلوب القرآني قائما على ما ألفه العرب من أساليب الخطاب، ومن المفردات التي لا تخفى دلالتها على العرب^(٥)، وحتى الألفاظ الشرعية التي حصل فيها تطور دلالي بين لغة العرب المألوفة قبل الإسلام وما جاء به القرآن الكريم،

١ - معني اللبيب ١ / ٧٦.

٢ - الجنى الداني ص ٢٥٠.

٣ - شرح المفصل ٨ / ١٤٠.

٤ - إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٧٨.

٥ - ينظر: مجاز القرآن ١ / ١٦، و الجملة التفسيرية في القرآن الكريم .. دراسة نحوية دلالية. ص ١٩

فإنها كانت قد الفت عند المخاطبين من خلال التفسير العملي والقولي الذي
قدمته السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

إذا:

لم يذكر جمهور النحاة الأداة (إذا) ضمن أدوات التفسير؛ لأنها
ظرفية^(١)، في حين ذهب ابن كمال باشا إلى أنها تؤدي وظيفة التفسير، إذ
قال: " واعلم أنهم يفسرون بـ (إذا)، كما يفسرون بهذين الحرفين [يعني:
أن و أي] نحو: عسعس الليل إذا أظلم، فيكون (أظلم) تفسيراً لـ (عسعس)
بـ (إذا)^(٢). وبالمثل ذهب الشيخ مصطفى الغلاييني من المحدثين إلى أنها
إذا تضمنت معنى (أي) التفسيرية كانت حرف تفسير^(٣). وقد اعترض على
هذا التوجيه بدعوى أن (إذا) ظرف، وأنها لو كانت تفسيرية لكانت حرفاً لا
ظرفاً^(٤). والذي يبدو للباحث أن هذه الحجة لا تنهض دليلاً يحتج به، ولا
سيما أن حصرها بالظرفية ليس مطلقاً، إذ ذهب الكوفيون، والأخفش
الأوسط^(٥) إلى أنها حرف، وقد وافقهما في ذلك ابن مالك^٦، وابن هشام^٧،
وعليه فيجوز أن تكون (إذا) مفسرة في طائفة من السياقات كما أشار إلى
ذلك ابن كمال باشا والغلاييني.

١ - مغني اللبيب ١ / ١٥٨.

٢ - أسرار النحو ص ٢٩٨.

٣ - جامع الدروس العربية ٣ / ٢٤١.

٤ - ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل / ٨١، والجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم
- دراسة نحوية - (اطروحة دكتوراه) / ١٣٠.

٥ - ينظر: الجنى الداني / ٣٦٤، ووصف المباني / ٦١ - ٦٢، و مغني اللبيب ١ / ٨٧.

٦ - ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٠، و مغني اللبيب ١ / ٨٧.

٧ - مغني اللبيب ١ / ٨٧.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أننا لم نعثر على قول يشير إلى ورود هذه الأداة مفسرة في القرآن الكريم، على الرغم من كثرة البحث في الكتب المتعلقة بإعراب القرآن الكريم.

أن:

لم يعد جمهور النحاة (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون من أحرف التفسير؛ لأنها حرف مصدري^(١). ولعل أقدم إشارة إلى أدائها وظيفة التفسير كانت عند الفراء، إذ قال عند كلامه على (أن) بسكون النون: " ومثله في الكلام: قد قلت لك كلاما حسنا: أن أباك شريف، وأنت عاقل، فتحت (أن) لأنها فسرت الكلام، والكلام منصوب، ولو أردت تكرير القول عليها كسرتها^(٢). حتى إذا انتقلنا إلى كتب المحدثين وجدنا الشيخ الطاهر ابن عاشور يقول بوقوعها تفسيرية أيضا، ويجعل لها من الشروط ما لـ (أن) المفسرة، إذ يقول: وأرى أن الحرف (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون إذا وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه أن تكون مفيدة للتفسير مع التأكيد... ووقوع (أن) موقع التفسير كثير في الكلام وفي القرآن، ومنه قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(٣). (أن) في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ أدت في السياق وظيفتين: الأولى: توكيد مضمون ما بعدها من الأخبار، المتمثل بالقصاص العادل في القتل وفي الأحكام الأخرى المنصوص عليها في الآية^(٤)، وتمثلت الثانية

١ - الجنى الداني ص ٤٠٢.

٢ - معاني القرآن ١/ ٤٧٢.

٣ - المائدة آية ٤٥. التحرير والتنوير ٩/ ٢٧٥، وينظر: الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم - دراسة نحوية - (اطروحة دكتوراه) / ١٣١.

٤ - رصف المباني / ١٢٥.

بتفسير الاجمال وتفصيله ، وهو ما دل عليه قوله - سبحانه وتعالى - :
(كتبنا) إذ إن ما بعد (أنّ) المشددة ما هو إلا عين المفروض في التوراة من
حيث المعنى^(١) . وبالمثل جعل قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ
فَأَسْتَجِبَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ ﴾^(٢) من هذا القبيل أيضا، فقال:
ومن تأمل بإنصاف وجد متانة معنى قوله: { أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ }
في كون (أنّ) تفسيرية، دون كونها مجرورة بحرف جر محذوف^(٣) .

و من الأدلة على استعمال (أنّ) تفسيرية في القرآن الكريم قوله -
سبحانه وتعالى - : ﴿ فَادَّأَبَهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِحَيَاتٍ ﴾^(٤)
ف (أنّ) في قوله - سبحانه وتعالى - : { أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِحَيَاتٍ } أدت
وظيفتين في الآية الأولى: تأكيد معنى الخبر^(٥) لأن المنادى في السياق قد
انزل منزلة الحائر المتردد وذلك لغرابة الخبر الذي أخبر به^(٦) ، و الثانية:
تفسير حقيقة النداء الصادر من الملائكة، إذ إنّ البشارة هي عين مضمون
النداء الذي نودي به سيدنا زكريا - عليه السلام -^(٧) .

و قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ
مُّصْبِحِينَ ﴾^(٨) حيث تضمن قوله (ذلك الأمر) إبهاماً فسرتة جملة { أَنَّ دَابِرَ
هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ } ، المصدرة بـ (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة

١ - التحرير والتنوير ٩ / ٢٧٥ .

٢ - الأنفال آية ٩

٣ - التحرير والتنوير ٩ / ٢٨١ .

٤ - آل عمران آية ٣٩

٥ - رصف المباني ص ١٢٥ .

٦ - التحرير والتنوير ٣ / ٢٣٩ .

٧ - إعراب سورة آل عمران ص ٧٣ .

٨ - الحجر آية ٦٦

النون، التي ازدوجت وظيفتها في السياق لتقوم بتفسير مضمون (الأمر) قبلها من جهة ، وتأكيد مضمون الخبر بعدها من جهة أخرى^(١) .

وما ذكره ابن هشام^(٢) من أنّ الرأي المشهور عن النحاة في الجملة المفسرة هو أنها لا محل لها من الإعراب، وأن المخالف في ذلك هو أبو علي الشلوبين غير دقيق، فقد سبق الزجاج الشلوبين إلى القول بالمحلية الاعرابية للجملة المفسرة عند إعرابه للآية التي نحن بصددنا، إذ ذهب إلى أن محل (أنّ) في قوله - سبحانه وتعالى - : {أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ} هو النصب على البدل من قوله - سبحانه وتعالى - : {ذَلِكَ الْأَمْرُ} وهي وما بعدها مفسرة لمضمون (الأمر)^(٣)، والتقدير بناءً على ما ذهب إليه: " وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين "، فيكون الزجاج بذلك أول من ذهب إلى القول بالمحلية الاعرابية للجملة المفسرة.

لام التبیین

وتسمى "اللام المبينة"، لأنها تبين "أن مصحوبها مفعول لما قبلها"، من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو "خالد أحب لي من سعيد. ما أحبني للعلم!. ما أحمل عليا للمصائب!". فما بعد اللام هو المفعول به. وإنما نقول "خالد أحب لي من سعيد"، إذا كان هو المحب وأنت المحبوب. فإذا أردت العكس قلت "خالد أحب إلي من سعيد"^٤ و لام التبیین تلحق بعد المصادر

١ - ينظر: معاني القرآن و اعرابه، للزجاج ٣ / ١٤٩، والكشاف ٢ / ٣٩٤، وأنوار التنزيل وأسرار

التأويل ٣ / ٣٧٥، و التحرير والتنوير ١٤ / ٦٥.

٢ - الإعراب عن قواعد الإعراب ص٤٦ ، ٤٧.

٣ - معاني القرآن و اعرابه ٣ / ١٤٩.

٤ - جامع الدروس العربية ٣ / ١٨٣

المنصوبة بأفعال مخزولة مضمرة لتبين من المدعو له بها وذلك قولك سقيا ورعيا ورحبا ونعمة ومسرة وخيبة ودفرا وسحقا وبعدا قال : سيبويه كل هذا منصوب على إضمار الفعل المختزل استغناء عنه بها^(١). ثم نقول في تفسير ذلك تأويله سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وخيبه خيبة وما أشبه ذلك وإنما اختزل الفعل لأنهم جعلوا المصدر بدلا منه ثم تلحق لام التبيين فيقال سقيا لزيد ورعيا له وتبا لعمر و نكرا له وجوعا له ونوعا لأنه لولا هذه اللام لم يعلم من المدعو له بشيء من هذا أو المدعو عليه ، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ فَسَحَقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾^(٢) وربما جاءت مصادر لا تكاد تستعمل أفعالها إلا أن تأويلها هذا التأويل كما قال ابن ميادة^(٣):

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذِ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي
بِجَارِيَةِ ، بَهْرًا لَهْمَ بَعْدَهَا بَهْرًا

فإن ما أدخل اللام في قوله بهرا لهم للتبيين ومعنى بهرا تعسا لهم كذلك يقول بعض أهل اللغة ، وقال بعضهم معنى بهرا لهم غلبة لهم وقهرا لهم كأنه دعا عليهم بالغلبة قالوا ، ومن ذلك قولهم بهر القمر الكواكب إذا قوي ضوءه فغلب ضوء الكواكب ، وقد تستعمل بهرا لفلان بمعنى التعجب كما ، قال الشاعر^(٤):

١ - الكتاب ٣١١/١ ، ٣١٥ ،

٢ - الملك آية ١١

٣ - البيت من البحر الطويل في ديوانه ص ١٣٥ ، و الكتاب ٣١١/١ و أساس البلاغة ص ٣٢ (بهر) و إصلاح المنطق ص ١٣٠ ، و الأغاني ٢/٢٣٧ و الإتصاف ١/٢٤١ وتفاعد قومي: يريد فقد بعضهم بعضاً، وقد اختلف أهل اللغة في تفسير قوله "بهرا" فقال قوم: أراد خيبة لهم، وقيل: أراد تعسا لهم، وقيل: معناه غلبة لهم وقهراً، أي غلبوا وقهروا، قال الأعمش: "يقول: فقد بعض قومي بعضاً حيث لم يعينوني على جارية شغفت بحبها، وعرضوني لتلف مهجتي حباً لها، فغلبوا غلبة، وقهرهم العدو قهراً، وقوله بعدها: أي بعد هذه الفعلة.

٤ - البيت من الخفيف، و هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣١ ، و الكتاب ٣١١/١ و الأغاني ١/٨٧ ، ١٤٨ ، و الخصائص ٢/٢٨١ ، و شرح أبيات سيبويه ١/٢٦٧ ، و شرح شواهد المغني ص ٣٩ ، و شرح المفصل ١/١٢١ ، و كتاب اللامات ص ١٢٤

ثُمَّ قَالُوا تَحِيَّهَا قَلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

إنما معناه عجباً لهم وربما تركت العرب إظهار هذه اللام إذا علم الداعي أنه قد علم المعنى بدعائه وعلى ذلك جاء هذا البيت وربما جيء بها توكيداً وإن كان العلم محيطاً بأن المخاطب قد عرف المقصود بالدعاء و يرى سيبويه^(١) أن مجرى هذه اللام في التبيين هاهنا كمجرى الباء في بك التي تقع بعد قولك مرحباً بك لأنها تكون للبيان هناك بمنزلة اللام هاهنا فهما تجريان في التبيين مجرى واحداً، وقد تستعمل أسماء في الدعاء ليست بمصادر فتجري هذا المجرى في النصب وإلزام اللام تبييناً كقولهم ويلا لزيد وترباً له وجندلاً وما أشبه ذلك فاللام للتبيين لا بد منها إلا أن تترك لعلم المخاطب قال جرير^(٢):

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خَضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لِتَيْمٍ مِنْ سَرَائِلِهَا الْخُضْرِ
وأما قول الشاعر^(٣):

واها لريا ثم واها واها هي المنى لو أننا نلقاها

فإن اللام للتبيين ومعنى هذا الكلام التعجب والتمنى إلا أنه ليس بمصدر صحيح لأنه لو كان على لفظ الفعل لكان ينطق بفعله وما كان من

١ - الكتاب ١ / ٣١٢، ٣١٣

٢ - البيت من الطويل في ديوانه ص ٥٩٦، و الكتاب ١ / ٣٣٣ و شرح أبيات سيبويه ١ / ١٥١، ٢٣٠، و شرح المفصل ١ / ١٢١، و بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٢٠.

— وفي البيت شاهدان: أولهما نصب "ويلا" و الأكثر رفعه بالابتداء، و ثانيهما: مجيء اللام بعد الدعاء للتبيين، و ذلك في قوله: "لتيم"

٣ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٨، وله أو لأبي النجم في القواعد النحوية ١ / ١٣٣، و شرح المفصل ٤ / ٧٢، و لسان العرب ١٣ / ٥٦٣ (ويه) ١٤ / ٣٤٥ (روى)، وله أو لرجل من بني الحارث في خزنة الأدب ٧ / ٤٥٥، و بلا نسبة في شرح الآشموني، ٢ / ٤٨٦، و شرح شواهد المغني ٢ / ٧٨٦، و شرح عمدة الحافظ ص ٩٦٧، و شرح قطر الندى ص ٢٥٧، و اللامات ص ١٢٥، و مجالس ثعلب ص ٢٧٥، و مغني اللبيب ٢ / ٣٦٩، و المقاصد النحوية ٤ / ٣١١.

هذه الأسماء سوى المصادر فالرفع فيها جائز وتصير اللام لام الخبر التي تقع للاستحقاق، وذلك كقولك ويح لزيد وويل له يرفع بالابتداء والخبر والمعنى فيه معنى الدعاء. ومعناه ثبت هذا لهم واستحقوه قال الله جل وعز ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(١) وَقَالَ تَمَالَى: ﴿وَيْلٌ يُّؤْمِدُ الْمُكْذِبِينَ﴾^(٢)، وقد روي بيت جرير بالرفع فويل لتيم^(٣).

و تنقسم لام التبيين ثلاثة أقسام :

الأول : ما تبيين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهemin حبا أو بغضا تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس^(٤). و لم أفق على أمثلة لهذا النوع من القرآن الكريم.

الثاني والثالث : ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفاعليهما المقدرين لأنهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل لأن

١ - المطففين آية ١

٢ - المرسلات آية ١٥

٣ - كتاب اللامات للزجاجي ص ٣١

٤ - شرح الكافية الشافية ص ١١٤٤ و معنى اللبيب ٣ / ٢٠٦

لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا إياه؛ لأنه لولا هذه اللام لم يعلم من المدعو له بشيء من هذا أو المدعو عليه^(١).

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: "اللام في سقيا له و شبهه متعلقة بالمصدر وهي للتبيين"^(٢). وفي هذا تهافت لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين^(٣).

ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فإنهما في معنى خسر وهلك فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلها الرفع ولا تبين لعدم تمام الكلام. و شرط لام التبيين أن تكون بعد تمام الكلام؛ لأنها متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف و الجملة مستأنفة فلا يتأتى وقوع اللام في جملة مستأنفة إلا إذا تم الكلام بدونها^(٤).

فإن قلت تبا له وويح فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه إذ اللام في الأول للتبيين واللام المحذوفة لغيره^(٥).

و مثال ذلك من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَمِيلَ بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٦) قوله {بُعْدًا} منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر، أي: وقيل: ابعدوا بُعْدًا، فهو مصدرٌ بمعنى الدعاء عليهم نحو: جَدْعًا، يُقَالُ: بَعِدَ يَبْعُدُ بَعْدًا إذا هلك، قال الشاعر:

١ - اللامات ص ١٣٠ ، ١٣١ و مغني اللبيب ٢٠٨/٣

٢ - شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣

٣ - مغني اللبيب ٢١٠/٣

٤ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٨/٢

٥ - مغني اللبيب ٢٠٦/٣ - ٢١٥

٦ - هود آية ٤٤

يقولون لا تَبَعْدُ وهم يَدْفِنُونَهُ وَلَا بَعْدَ إِلَّا مَا تُؤَارِي الصَّفَائِحَ

واللام إمّا [أن] تتعلق بفعل محذوف، ويكون على سبيل البيان نحو «سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا» فتكون اللام للتبيين، وإمّا أن تتعلق بـ «سَقِيَا» لأجلهم هذا القول، فتكون اللام للتعليل^(١).

و قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّىَ الرِّضَاعَةَ﴾^(٢) قوله: {لمن أراد} في هذا الجار ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «يرضعن»، وتكون اللام للتعليل، و «من» واقعة على الآباء، أي: الوالدات يرضعن لأجل من أراد إتمام الرضاعة من الآباء، وهذا نظير قولك: «أرضعت فلانة لفلان ولده». والثاني: أنها للتبيين، فتتعلق بمحذوف، فاللام للبيان، وذلك أنه لما ذكر أن الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين بين أن ذلك الحكم إنما هو لمن أراد أن يتم الرضاعة. و «من» تحتمل حينئذ أن يراد بها الوالدات فقط أو هن والوالدون معا. كل ذلك محتمل. والثالث: أن هذه اللام خبر لمبتدأ محذوف فتتعلق بمحذوف، والتقدير: ذلك الحكم لمن أراد. و «من» على هذا تكون للوالدات والوالدين معا^(٣).

و قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٤). ف اللام في «لِقَوْمٍ» تحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تتعلق «حكما» إذ المعنى أن حكم الله للمؤمن على الكافر، والثاني: أنها للبيان فتتعلق بمحذوف كما في «سقيا لك» أي هذا الخطاب وهذا الاستفهام لقوم يوقنون، فإنهم الذين يتيقنون أن لا أعدل من

١ - ينظر التبيان ٢١/٢، و البحر المحيط ٢٢٩/٥، و الدر المصون ٣٣٤/٦

٢ - البقرة آية ٢٣٣

٣ - ينظر التبيان ١/٥٤، و البحر المحيط ٢١٢/٢، و الدر المصون ٤٦٢/٢، ٤٦٣،

٤ - المائدة آية ٥٠

الله ولا أحسن حكما منه. وهو رأي الزمخشري، وابن عطية قال شيئا قريبا منه، وهو أن المعنى: «يبين ذلك ويظهره لقوم» الثالث: أنها بمعنى «عند» أي: عند قوم يوقنون. وليس المعنى أن الحكم لهم؛ وإنما المعنى أن الموقن يتدبر حكم الله، فيحسن عنده. قاله أبو البقاء.^(١)

و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾^(٢) — اللام في " لك " متعلقة بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك^(٣).

و تأتي "إلى" للتبيين أيضا وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اَلَسَّيْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾^(٥). ليست هنا أفعل على بابها من التفضيل لأنه لم يُحِبَّ ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شرَّان فأثر أحد الشرين على الآخر^(٦).

" من " البيانية:

هي "من" التي تبين جنس ما قبلها، أو نوعه، والمجرور بها هو عين الشيء الذي تبينه، وكثيراً ما تقع "من البيانية" هذه بعد "ما ومهما" لشدة إبهامهما، كقوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ

١ - ينظر الكشاف ١/٦٤٢، و المحرر الوجيز ٢/٢٠٣، و التبيان ١/٤٤٣

٢ - يوسف آية ٢٣

٣ - الدر المصون ٦/٦٥

٤ - الجنى الداني ص ٣٨٦ و مغني اللبيب ١/١٠٤

٥ - يوسف آية ٣٣

٦ - الدر المصون ٦/٤٩٣

٧ - فاطر آية ٢

٨ - البقرة آية ١٠٦

آيَةٌ لَتَسْحَرَنَّا بِهَا ﴿١﴾. وَمَنْ وَقَّوعَهَا بَعْدَ غَيْرِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (٢) الشَّاهِدُ فِي غَيْرِ الْأُولَى فَإِنَّ تِلْكَ لِلابْتِدَاءِ وَقِيلَ زَائِدَةٌ وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (٣) وَأَنْكَرَ مَجِيءُ مَنْ لِبَيَانِ الْجِنْسِ قَوْمٌ وَقَالُوا هِيَ فِي {مَنْ ذَهَبٌ} وَ {مَنْ سُنْدُسٌ} لِلتَّبَعِيضِ وَفِي {مَنْ الْأَوْثَانُ} لِلابْتِدَاءِ وَالْمَعْنَى فَاجْتَنِبُوا مِنَ الْأَوْثَانِ الرَّجْسَ وَهُوَ عِبَادَتُهَا وَهَذَا تَكْلُفٌ، وَفِي كِتَابِ الْمَصَاحِفِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ بَعْضَ الزَّائِدَاتِ تَمَسُكُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٤) فِي الطَّعْنِ عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالْحَقُّ أَنَّ مَنْ فِيهَا لِلتَّبَيُّنِ وَ لَيْسَتْ لِلتَّبَعِيضِ أَيْ الَّذِينَ آمَنُوا هُمْ هَؤُلَاءِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (٥) وَكُلُّهُمْ مُحْسِنٌ وَمَتَّقٌ، وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٦) فَالْمَقُولُ فِيهِمْ ذَلِكَ كُلُّهُمْ كَفَارٌ.

وعلامتها: أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها؛ كقولهم: اجتنب المستهترين من الزملاء، فالزملاء فئة من جنس عام هو: المستهترون؛ فهي نوع يدخل تحت جنس "المستهترين" الشامل للزملاء وغير الزملاء. وكقولهم: تخير الأصدقاء من الأوفياء ... أي: الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم لفظ: "الأوفياء"، وهذا الجنس عام، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم. ولها علامة أخرى، هي أن يصح حذف "من" ووضع اسم

١ - الأعراف آية ١٣٢

٢ - الكهف آية ٣١

٣ - الحج آية ٣٠

٤ - الفتح آية ٢٩

٥ - آل عمران آية ١٧٢

٦ - المائدة آية ٧٣

موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها، هذا إن كان ما قبلها معرفة، فإن كان نكرة فعلاقتها أن يخلفها الضمير وحده؛ نحو: أساور من ذهب، أي: هي ذهب. و "من" البيانية مع مجرورها، ظرف في محل نصب على الحال. إن كان ما قبلها معرفة، ونعت تابع لما قبلها إن كان ما قبلها نكرة^(١). و قد جاءت " من " لبيان جنس ما قبلها في القرآن الكريم كثيرا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢). أي الذين هم أنتم لأن الخطاب للمؤمنين فلهذا لم يتصور فيها التبعية^(٣).

و قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ فِيهَا ﴾^(٤). " من " الأولى للتبعية، أراد: ومن يعمل بعض الصالحات لأنّ كلا لا يتمكن من عمل كل الصالحات لاختلاف الأحوال، وإنما يعمل منها ما هو تكليفه وفي وسعه. وكم من مكلف لا حج عليه ولا جهاد ولا زكاة، وتسقط عنه الصلاة في بعض الأحوال. والثانية لتبيين الإبهام في: (مَنْ يَعْمَلُ)^(٥).

و قوله تعالى: ﴿ قِيلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾^(٦) من الذين أُوتُوا الْكِتَابَ بيان للذين مع ما في حيزه. نفى عنهم الإيمان بالله لأن اليهود مثنية

١ - ينظر مغني اللبيب ١/٤٢٠ ، ٤٢١ ، و البرهان في علوم القرآن ٤/٤١٧ ، ٤١٨ ، و التصريح

١ / ٦٣٧ و ضياء السالك إلى أوضاح المسالك ٢/٢٧١ ، و حاشية الصبان ٢/٣١٣ ، و جامع الدروس

العربية ٣/١٧٢ ، و النحو الوافي ٢/٤٥٩

٢ - النور آية ٥٥

٣ - البرهان ٤/٤١٨

٤ - النساء آية ١٢٤

٥ - الكشاف ١/٥٦٨

٦ - التوبة آية ٢٩

والنصارى مثلثة. وإيمانهم باليوم الآخر لأنهم فيه على خلاف ما يجب وتحريم ما حرم الله ورسوله، لأنهم لا يحرمون ما حرم في الكتاب والسنة^(١). و قوله تعالى: ﴿وَالسَّيِّئَاتِ الْأُولَىٰ مِنَ الْمُهْجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾^(٢) فـ " من " لبيان جنس السابقين. و قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يُسْتَكْبِرُونَ﴾^(٣). قوله تعالى: {من دَابَّةٍ} : يجوز أن يكون بياناً لما في السماوات وما في الأرض، ويكون لله تعالى في سمائه خَلْقٌ يَدْبُونَ كما يَدْبُ الخَلْقُ الذي في الأرض. ويجوز أن يكون بياناً لما في الأرض فقط^(٤). و قال تعالى: ﴿رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾^(٥) قوله: {من النساء} في محلّ نصبٍ على الحال من «الشهوات» والتقدير: حال كون الشهوات من كذا وكذا فهي مفسرة لها في المعنى، ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس، ويُدلُّ عليه قولُ الزمخشري: «ثم يُفسَّره بهذه الأجناس»^(٦)

هاء السكت

هي هاء، تلحق آخر الكلمة وقفاً، لبيان الحركة. ولا تثبت وصلاً، إلا في ضرورة شعر. وإنما أثبتتها القراء وصلاً، في بعض المواضع، اتباعاً لرسم المصحف. فمن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في

١ - الكشف ٢/٢٦٢

٢ - التوبة آية ١٠٠

٣ - النحل آية ٤٩

٤ - الدر المصون ٧/٢٣٣

٥ - آل عمران آية ١٤

٦ - ينظر البحر ٢/٣٩٧، و الدر المصون ٣/٥٨

الابتداء. وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة، و فائدتها بيان حركة آخر الكلمة، ولها ثلاثة مواضع^(١):

أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو: لم يغزه، ولم يخشه، ولم يرمه، بإلحاق هاء السكت فيهن جوازاً، "ومنه" أي من الحذف للجزم: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾^(٢)، على القول بأنه من "السنة" واحدة السنين، وأن لامها واو محذوفة، والأصل: يتسنوا، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذف الألف للجزم، ثم لحقته هاء السكت في الوقف، وهذا اختيار المبرد^(٣).

وأما إذا قلنا إن لام "سنة" هاء على رأي الحجازيين فالهاء في "يتسنه" أصلية، لأنها لام الفعل، وهو مجزوم بالسكون.

وأما على القول: بأنه من لفظ «مسنون» وهو المتغيرُ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ مَّصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾^(٤)، فالأصل: يتسنن بثلاث نونات، فاستثقل توالي الأمثال، فأبدلنا الأخيرة ياء، كما قالوا في تظنن: تظنى، وفي قصصت أظفاري: قصيت، ثم أبدلنا الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفنا جزماً، قاله أبو عمرو^(٥)، وخطأه الزجاج، قال: «لأن المسنون المصبوب على سنن الطريق»^(٦).

١ - ينظر الأصول لابن السراج ٣٧٣/٢ ، ٣٨١ ، الجنى الداني ص ١٥٢ ، و التصريح ٦١٦/٢ ،

٦٣٢-٦٣٧

٢ - البقرة آية ٢٥٩

٣ - الكامل ص ٩٦٧ ، وانظر البحر المحيط ٢ / ٢٩٢ .

٤ - الحجر آية ٢٦

٥ - الدر المصون ٢ / ٥٦٣

٦ - معاني القرآن و إعرابه ١ / ٣٤٣

أو كان الحذف لأجل البناء كما في فعل الأمر على قول البصريين:
"تحو اغزه، واخشه، وارمه، ومنه"، أي من الحذف للبناء قوله تعالى:
﴿فَهَدَيْتُهُمْ أَقْتَدَةً﴾^(١) وهو أمر من "يقتدي"، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن
كسرها فهي ضمير المصدر سكنت وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف،
وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان بإشباع كسرة الهاء ووصلها بياء
(اقتدهي)، وبغير إشباع برواية هشام^(٢). و حكم كل من ابن مجاهد و ابن
خالويه و ابن عطية على قراءة الإشباع بالضعف و الغلط؛ لأن هذه الهاء
هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال أي لا تحرك وإنما تدخل لتبين بها
حركة ما قبلها^(٣). و أوجب بأن الهاء ليست هاء السكت و إنما هي ضمير
المصدر، و التقدير "اقتد الاقتداء" ثم حذف المصدر و ناب الضمير منابه، قال
ابن الأنباري: إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل: اقتد
اقتد، ثم جعل المصدر بدلا من الفعل الثاني ثم أضمر فاتصل بالأول^(٤).

والهاء التي للسكت "في ذلك كله جائزة لا واجبة، تقول في الوقف، لم
يغز، ولم يخش، ولم يرم، واغز، واخش، وارم"، بغير هاء سكت، وهي لغة
لبعض العرب، قال سيبويه^(٥): حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس، والأجود
الوقف بالهاء، لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها، وبقيت حركات ما قبلها دالة
عليها، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف، فيذهب الدليل
والمدلول عليه.

١ - الأنعام آية ٩٠
٢ - النشر ١٤٢/٢، و الكشف عن وجوه القراءات ٤٢٩/١، و الإتحاف ص ٢١٣، و التيسير
ص ١٠٥، و المبسوط ص ١٩٨
٣ - ينظر السبعة ص ٢٦٢، و الحجة لابن خالويه ص ١٤٥، و المحرر ٥/٢٧٨
٤ - الدر المصون ٥/٣٢
٥ - الكتاب ٤/١٥٩.

ولا تجب (الهاء) إلا في مسألة واحدة، وهي أن تكون الفعل قد دخله الحذف، وبقي على حرف واحد في اللفظ كالأمر من "وعى" "يعي" فإنك تقول فيه: "عه"، بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم، واحتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك.

و ذهب ابن مالك و ابنه بدر الدين إلى أن هاء السكت تجب أيضا في الفعل إذا بقي بعد الحذف على حرفين، أحدهما زائد، نحو: لم يعه^(١).

وهذا القول من ابن مالك مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا أن يقفوا على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ﴾^(٢)، و﴿وَمَنْ نَقِ﴾^(٣) بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب .

الموضع الثاني: ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، أو بالمضاف، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت، ولم تتركب مع "ذا"، فالمجرورة بالحرف نحو: عم، وفيم، و المجرورة بالمضاف نحو: مجيء مَ جئت"، وفيه تقديم وتأخير، والأصل: "جئت مجيء مَ"، وهو سؤال عن صفة المجيء، أي على أي صفة جئت، ثم أخرج الفعل، لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف وإنما حذفت ألفها إذا جرت بحرف، أو بمضاف "فرقاَ بينها وبين ما الخبرية"، وهي الموصولة والشرطية "في مثل: سألت عما سألت عنه"، أو من مثل: "ما سألت عنه"، ف"ما" فيهما موصولة ونحو: "بما يفرح أفرح"، و"كلما جئتنى أكرمتك"، ف"ما" فيهما شرطية، ولم يعكسوا فيحذفوا في

١ - شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٩ - ٤٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٧٥ ، و شرح ابن الناظم ص

٥٧٦ ، و شرح ابن عقيل ٥١٦/٢ ، و المقاصد الشافية ٨٨/٨ - ١١٢

٢ - مريم آية ٢٠

٣ - غافر آية ٩

الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية، لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الخبرية، فإنها ليست بمتطرفة تقديراً، لأنها في حشو الصلة والشرط.

وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع "شئت" لغة نحو: "سل عم شئت"، فإذا حذفت ألف "ما" الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها أحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة. ووجبت "الهاء" إن كان الخافض لـ"ما" الاستفهامية اسماً، كقولك في: مجيء مَ جئت، واقتضاء مَ أقتضي. مجيء مه، واقتضاء مه، وترجحت "الهاء" إن كان "الخافض لها حرفاً نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(١) حيث قرأ الضحاك و ابن كثير في رواية (عَمَّه) بهاء السكت في الوصل و الوقف^(٢). قال أبو حيان: أجرى الوصل مجرى الوقف؛ لأن الأكثر في الوقف على "ما" الاستفهامية هو بإلحاق هاء السكت^(٣)، و قال الزمخشري: قد يكون وقف (عَمَّه) ثم ابتداءً ^(٤) "يَتَسَاءَلُونَ".

و قرأ ابن كثير برواية البزي، و يعقوب بخلاف عنهما (عَمَّه) في الوقف بهاء السكت^(٥). قال مكي: لبيان الحركة لئلا تحذف الألف، و يحذف ما يدل عليه من الحركة^(٦).

١ - النبا آية ١

٢ - الإتحاف ص ١٠٤ ، و إعراب القراءات السبع و عللها ٢/٤٣٠ ، و المحرر ١٥/٢٧٦.

٣ - البحر المحيط ٨/١٠٤

٤ - الكشف ٣/٣٠٤

٥ - التيسير ص ٦١-٦٢ ، و الإتحاف ٢/٥٨٣ ، مختصر ابن خالويه ص ١٦٧ ، و معاني الزجاج

١/٢٧٤

٦ - مشكل إعراب القرآن ٢/٤٤٩

والفرق أن المجرورة بالحرف متصلة به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه، فكأنه معه كالجاء، فلذلك جازت الهاء، وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي، فالاسم معه كالمفصل، وهو على حرف واحد، ولذلك وجبت معه الهاء. ف"ما" الاستفهامية إذا جرت بحرف وجب حذف ألفها، وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي: ليس حذف الألف بلازم فيها، بل يجوز أن يقول: "مجيء ما جئت"، نص على ذلك سيبويه^(١)، إلا أن الأجود الحذف^(٢).

الموضع الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يشبهه المعرب"، فهذه ثلاثة قيود، فخرج بالأول المعرب. وبالثاني ما بناؤه غير دائم، وبالثالث ما أشبه المعرب.

فإذا استوفيت القيود جاز إلحاق هاء السكت، و المستوفي لها مثل: "ياء" المتكلم، و"هي" و "هو" فيمن فتحهن" في الوصل، و -"كاف" الخطاب. فإنه يقول في الوقف: "غلاميه، وهيه، وهوه"، بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة، وفي التنزيل: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(٣)، و: قَالَ تَعَالَى: ﴿مَّا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّ هَلَّاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة﴾^(٤) والأصل: "مالي، وسلطاني". "وقال" حسان بن ثابت رضي الله عنه^(٥):

١ - الكتاب ٤/١٦٥، ١٧٢

٢ - المقاصد الشافية ٨/٩٦

٣ - القارعة آية ١٠

٤ - الحاقة آية ٢٨، ٢٩

٥ - البيت من البحر المتقارب في ديوانه ص ٣٩٧، وخزانة الأدب ٢/٤٢٨، واللسان ١/٤٩٥، "شصب"، والمقاصد النحوية ٤/٥٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥٠، وجمهرة اللغة ص ٢٣٥، والحيوان ٦/٢٣١، ووصف المباني ص ٣٣٩، وشرح المفصل ٩/٨٤.

إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالَ لَهُ مِنْ هُوَ

ومن لم يفتح وقف بالسكون، ولم يأت بها السكت لعدم فائدتها، قال الجاربردي^(١): "وضربني" مثل "غلامي" في جواز الوجهين، وكذا يقال حال الوقف: "أكرمك" بالإسكان، و"أكرمته"، فمن ألحق الهاء أثر أن لا يحذف بالكلمة جعلها على حرف واحد ساكن، مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول، ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفرداً .

و إذا وقفت على حرف مبني على حركة، مثل "رب ولعل وإن ومنذ" وقفت عليه بالسكون. وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، مثل "ربه، لعله، إنه، منذه". ومن ذلك نون التوكيد المشددة، مثل "لا تذهبن واذهبن"، فإنك، كما تقف عليها بالسكون، تقف عليها بهاء السكت، مثل "لا تذهبنه واذهبنه"، وهو الأحسن. ومن ذلك النونات اللاحقات للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة. فكما تقف عليهن بالسكون، تقف عليهن بهاء السكت، تقول: جاء الرجلان، وأكرم المجتهدونه، والمجتهدون يكرمونه.^(٢)

و الاسم المبني، إما أن يكون بناؤه عارضا، لسبب يزول بزواله (كقبل وبعد، واسم "لا" النافية للجنس المبني) ، فما كان كذلك، فلا يوقف عليه بهاء السكت. وإما أن يكون بناؤه ملازما له في جميع أحواله (كالضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ونحوها) . فما كان كذلك، وكان محرك

١ - أحمد بن الحسن الشَّيْخ فخر الدين أبو المكارم الجاربردي. صنف شرحا على منهاج البَيْضَاوِيِّ وشافية ابن الحاجب والحاشية على تفسير الكَشَّاف في عشر مجلدات وشرح الهداية للحنفية وشرح التصريف لابن الحاجب. وكانت وفاته في شهر رَمَضَانَ في بَلَدَةِ تبريز سنة سِتِّ أو تسع وأربَعين وسبعمائة. ينظر طبقات المفسرين ٢٨١/١ ، و بغية الوعاة ٣٠٣/١ .

٢ - جامع الدروس العربية ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣

الآخر، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت، وذلك مثل "أين وأيان وكيف والذين وحذار وحيث" فإن شئت وقفت عليها بإسكان أو آخرها، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت، مثل "أينه، أيانه، كيفه، الذينه، حذاره، حيثه". وكذلك الضمائر المتحركة، فإنك تقف عليها بالسكون، أو بزيادة هاء السكت فتقول "أكرمت وأكرمته، وقمت وقمته، وأنت وأنته، ويجتهدن ويجتهدنه، وأنتن وأنتنه، وهن وهنه، وأكرمتهن وأكرمتهنه". أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم، فمن قال إن الألف في آخره زائدة، لبيان حركة النون عند الوقف، أجز الوقف عليه بإثباتها، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت، مثل "أنه". ومن قال إنها أصلية. وقف عليه بها.

وإذا وقفت على "هو وهي"، قلت: هو وهي" بإسكان الواو والياء، و"هوه وهيه" بزيادة هاء السكت. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ هذا في لغة من فتح الواو والياء، في "هو وهي" في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، قفلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكنتين، كما ينطق بهما كذلك في الدرج. أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها أبقاها بسكونها مثل "الله أعطاني، هذا غلامي"، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول الله أعطان، هذا غلام" وعلى ذلك قوله تَعَالَى: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمِينَ﴾ ﴿رَبِّتْ أَمَنِينَ﴾^(١) حيث قرأ نافع بإثبات ياءيهما وصلا وحذفهما وقفا، من غير خلاف عنه، والبزي عن ابن كثير يثبتهما في الحالين، وأبو عمرو اختلف عنه في

الوصل فروي عنه الإثبات والحذف، والباقون يحذفونهما في الحالين^(١)،
وقول الشاعر^(٢):

فهل يمعني ارتيادي البلا
د من حذر الموت أن يأتي
ومن شانيء كاسف وجهه
إذا ما انتسبت له أنكرن

ومنهم من يفتحها في الوصل. فيقول "أعطني الله، غلامي قد
جاء". فإذا وقف عليها فبإسكانها أو ألحق بها هاء السكت، مثل "الله
أعطانيه، هذا غلامي".

ومنه قوله تعالى {ما أغنى عني ماليه. هلك عني سلطانيه} ^(٣).

ولا تدخل هاء السكت "في نحو: جاء زيد، لأنه معرب" بالحركات
وحركة الإعراب تعرف بالعامل، فلا يحتاج إلى بيان بهاء السكت، وشذ
"أعطني أبيضه"، حكاه سيبويه^(٤)، وقال: أراد: أبيض، فضعف وألحق الهاء.
وتلحق المثني والمجموع على حده، نحو: مسلمانه، ومسلمونه؛ لأن
إعرابهما بالحروف، وليست حركة النون بإعراب، قال ابن الضائع: وغلط
ابن خروف في المنع.

١ - الإتحاف ص ١٠٩، و النشر ٤٠٠/٢، والتيسير ص ٢٢٢، و المبسوط ص ٤٧٣، و الكشف
٣٧٤/٢، و الكتاب ٢٨٩/٢

٢ - البيتان من البحر المتقارب للأعشى في ديوانه ص ٦٩، ٦٥، و الكتاب ١٨٧/٤، و أمالي ابن
الشجري ٧٣/٢، و ابن يعيش ٨٦/٩، ٤٠، و المحتسب ٣٤٩/١، و بلا نسبة في الأشموني ٤٩٥/٢،
و شرح أبيات سيبويه ٣٤٧/٢، و ابن يعيش ٨٣/٩.

— الشاهد قوله "يأتين" و "أنكرن" يريد: "يأتيني" و "أنكرني" فحذف ياء المتكلم و الكسرة التي قبلها
للووقف.

٣ - جامع الدروس العربية ١٣١/٢-١٣٥

٤ - الكتاب ١٧٢/٤

ولا تدخل هاء السكت في نحو: اضرب، ولم يضرب؛ لأنه ساكن، وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة. ولا في نحو: "لا رجل" بالفتح، و: يا زيد، و قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(١) بالضم فيهن؛ لأن بناءهن عارض غير دائم، فالحركة فيهن شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل، فلا تدخل هاء السكت، وشذ قول الشاعر^(٢):

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عَلَهُ

ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي ك: ضرب، و"ركب" من المتعدي. و: "قعد"، و"قام" من اللازم، لأنه بني على حركة؛ لمشابهته للمضارع المعرب في وقوعه صفة، نحو: "مررت برجل ضرب"، وصلة، نحو: "جاء الذي ضرب"، وخبراً نحو: "زيد ضرب"، وحالاً نحو: "جاء زيد وقد ضرب"، وشرطاً نحو: "إن ضربت زيد ضربت"، كما أن المضارع كذلك^(٣).

والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع في اسم "لا"، والمنادى المفرد، والظروف المقطوعة عن الإضافة، والفعل الماضي، وفيه ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه. والجواز مطلقاً، لأن حركته لازمة، والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو: "قعد"، ويمنع إن حل لبس نحو: "ضربه" لالتباسه بالمفعول.

١ - الروم آية ٤

٢ - الرجز لأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ١ / ٤٤٨، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤ / ٤٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٣٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨، وخرانة الأدب ٢ / ٢٩٧، والدرر ١ / ٤٣٦، ٢ / ٥٦٧، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧، وشرح الأشموني ٢ / ٣٢٣، ٣ / ٧٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨١، وشرح المفصل ٤ / ٨٧، ومغني اللبيب ١ / ١٥٤، وهمع الهوامع ١ / ٢٠٣، ٢ / ٢١٠، والمخصص ١٤ / ٧٥. الشاهد فيه قوله: "من عله" حيث ألحق هاء السكت بـ"عل"، وهي لفظة مبنية بناء عارضا، وهذا شاذ. وإنما تلحق ما كان مبنيا بناء دائما..

٣ - ينظر الأشموني ٤ / ١٩

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين. بعد صحبة كتاب الله تعالى ومصادر النحو قديمها وحديثها، وبعد دراسة المبيّنات النحوية في القرآن الكريم، نوجز فيما يأتي أهم النتائج التي وقف عليها البحث.

- أن الراجح جواز مجيء عطف البيان في النكرات؛ لأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص، كما أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة.

- يجوز أن يكون عطف البيان تابعا لمضمر؛ أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكم ذلك الشيء؛ ألا ترى المنادى المفرد قالوا إنه كالضمير فلذا بني و منعوا نعت الضمير دون المنادى.

- أن التمييز يجوز بنكرات موغلة في الإبهام كـ " مثل و غير "؛ لأنها لا تخلو من فائدة.

- الراجح جواز مجيء التمييز معرفة لوروده في القرآن الكريم، و لأن الأصل عدم التأويل و الحذف.

- أن ما ذهب إليه أغلب النحاة ومنهم ابن هشام يقتضي بالضرورة إخراج جمل لها وظيفة تفسيرية من حيّز الجمل المفسّرة، بالرغم من أنها تؤدي الوظيفة ذاتها، بدعوى أن لها محلاً إعرابياً، فهم بذلك يربطون بين الإعراب المحلي ووظيفة التفسير، وذلك حينما اشترطوا كون الجملة المفسّرة لا محل لها من الإعراب، والحق أن التفسير وظيفة نحوية، ولا علاقة جوهرية له بالإعراب المحلي.



- أنه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول، وهذا صحيح، إلا أن يكون المكمل ظرفاً، أوجاراً مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس.
- أن (أن) التفسيرية تختلف عن المصدرية في أن مدخولها لا يقتصر على الفعل فقط، بل تدخل على الجملتين الاسمية والندائية، كما أنها يشترط فيها أن تسبق بفعل فيه معنى القول من دون حروفه. في حين اختصت المصدرية بجواز وقوعها في بداية الجملة الابتدائية أو المستأنفة، كما أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ (لا) النافية.
- أن "إلى" قد تأتي للتبيين أيضاً، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل.
- أن هاء السكت لا تجب في الكلام إلا في الفعل الذي بقي بعد الحذف على حرف واحد؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك.
- أن النحاة لم يلتزموا بما قعدوا من قواعد معيارية في عددٍ من مسائل النحو، منها ما يتعلق بـ (أن) المفسرة، فهم بعد أن جعلوا لها شروطاً شكلية، أطلوا الحديث عنها في كتب النحو والتفسير. عادوا ثانية فنقضوها بتجويزهم في كثير من المواضع القرآنية التي تحققت فيها الشروط الشكلية لـ (أن) المفسرة وجوهاً أخرى كأن يقولوا: وتحتمل (أن) ها هنا أن تكون مصدرية أو مخففة من الثقيلة، فضلاً عن احتمالها لأن تكون مفسرة، و منها ما يتعلق بالفرق بين عطف البيان والبدل، والجملة الحالية وغيرها، و كذلك تقديم معمول الصلة و المصدر.

- أنّ أول من قال بالموقعية الإعرابية للجملة المفسّرة هو الزجاج عند إعرابه قوله - سبحانه وتعالى - : {وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ} [الحجر: ٦٦] إذ رأى أن جملة {أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ} في محل نصب بدل من قوله - سبحانه وتعالى - : {ذَلِكَ الْأَمْرُ} وهي مفسّرة لمضمونه، ثم جاء من بعده مكي بن أبي طالب ليؤكد هذه الحقيقة عند إعرابه قوله - سبحانه وتعالى - : {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} إذ ذهب إلى أن جملة {لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} في محل نصب بـ {يُوصِيكُمُ} وهي تفسير لمضمونه، وبذلك يندفع ما قاله ابن هشام من أن المشهور لدى النحاة هو أن الجملة المفسّرة لا محل لها من الإعراب وأن المخالف في ذلك هو الشلوبين فقط.
- لا يجوز مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس.



ثبت المراجع و المصادر

- القرآن الكريم.
- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب القيسي المالكي ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
- إبراز المعاني من حرز الأماني . أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة ، تحقيق د / إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . تأليف / الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، تصحيح الضباع .
- الإتقان في علوم القرآن : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- أدب الكاتب: ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٨٢ هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م.
- أسرار النحو: ابن كمال باشا، تحقيق: الدكتور أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر -
- الأشباه و النظائر في النحو ، للشيخ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: محمد الشاوش، ط ١، المؤسسة العربية للتوزيع - بيروت ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠١ م.

- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م
- اعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- إعراب سورة آل عمران: علي حيدر، منشورات دار الحكمة - دمشق ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٣ م
- إعراب القرآن . لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .
- إعراب القرآن لجامع العلوم علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني (الباقولي) المتوفى: نحو ٥٤٣ هـ (تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري . دار الكتاب المصري القاهرة الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ
- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين الدرويش، ط ٧، دار الارشاد للشؤون الجامعية، حمص - سوريا، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- الاعراب عن قواعد الاعراب: ابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور علي فودة نيل، ط ١، دار الأصفهاني - جدة، ١٤٠١ هـ = ١٩٨٢ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، ط ١، ١٩٨٨ م.
- الآمال الشجرية: للإمام ضياء الدين أبي السعد هبة الله بن علي حمزة العلوي .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة . تأليف / علي بن يوسف القفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م



- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق و دراسة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى: (تفسير البيضاوي): ناصر الدين عبد الله ابن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١ هـ)، تحقيق: الشيخ عبد القادر عرفان العشا حسونة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.
- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك . لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ ومعها مصباح السالك إلي أوضح المسالك . تأليف بركات يوسف هيود . راجع الكتاب وصححه وصنع فهرسه / يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- ائلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف الشرجي (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، ط ١، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- البحر المحيط في التفسير . لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- البسيط في شرح الجمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ - ٦٨٨ م ، تحقيق ودراسة د / عياد بن عيد الثبتي - دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)
- البيان في غريب إعراب القرآن . أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق د / طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

- التبيان في إعراب القرآن . تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، المكتبة التوفيقية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» للشيخ/ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس - ١٩٨٤ هـ
- تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب: بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، المطبعة البهية المصرية - القاهرة، ١٣٠٤ هـ. تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر -
- التذييل و التكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، حققه أ.د / حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، و بهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي ، دار الكتب العربية ، القاهرة .
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن . لأبي جعفر محمد ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، دار الكتب العلمية - ط ٣ (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، ط ١، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)، ط ٥، انتشارات ناصر خسرو - طهران، (د. ت).
- الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، راجعة وضبطه وعلق عليه أ . د / محمد إبراهيم الحفناوي ، وخرج أحاديثه د / محمود حامد عثمان ، دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.



- الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم – دراسة نحوية –: طلال يحيى ابراهيم (أطروحة دكتوراه)، مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة الموصل، ١٩٩٦ م، بإشراف الأستاذ الدكتور كاسد ياسر الزيدي.
- الجمل التي لها محل من الإعراب في كتب إعراب القرآن: ليلي محمد علي (أطروحة دكتوراه)، مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة الموصل، ١٩٩٦ م، بإشراف الدكتور طالب عبد الرحمن عبد الجبار.
- الجمل في النحو / الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م .
- الجمل في النحو: الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط ٤، دار الأمل – اربد، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- الجملة التفسيرية في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية . د. كريم ذنون داود سليمان الحريشي. كلية الآداب جامعة الموصل.
- جمهرة اللغة . لمحمد بن الحسن بن دريد ، حققه وقدم له / رمزي خير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
- الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . للإمام / علاء الدين على الإربلي صنعة / إميل بديع يعقوب ، دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩١ م) .
- حاشية الجمل على الجلالين المسماة بالفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: سليمان الجمل، مطبعة مصطفى محمد الحلبي – مصر، ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٣ م.
- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: محمد بن مصطفى بن حسن (ت ١٢٨٧ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة، ١٣٥٩ هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى بن محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ)، المطبعة الميمنية – مصر، ١٣٠٥ هـ.
- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب: أبو بكر بن اسماعيل الشنواني (ت ١٠١٩هـ)، تحقيق: محمد شمام، ط ٢، مطبعة النهضة – تونس، ١٣٧٣ م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق / طه عبد الرؤف سعد - المكتبة التوفيقية .
- الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد . تأليف / أبي علي الفارسي ، تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء ، دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .
- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط ١، دار الأمل، مؤسسة الرسالة للطباعة، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤
- خزانة الأدب ولب لسان العرب . تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار - المكتبة العلمية .
- خصائص التراكيب: الدكتور محمد أبو موسى، ط ٢، دار التضامن للطباعة، ١٩٨٠م
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . تأليف الإمام / شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمن الحلبي ، تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث - القاهرة، (د . ت) .
- ديوان جميل بثينة . جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .
- ديوان ذي الرمة . قدم له وشرحه / أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) .
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) دار صادر - بيروت .

- ديوان امرئ القيس . دار صادر - بيروت (١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م)
- ديوان النابغة (زياد بن معاوية) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - بمصر (١٩٧٧ م) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تأليف / الإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق د / سعيد صالح مصطفى زعيمه - دار بن خلدون .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوي - دار العلم بدمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ، لابن مالك ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، ط ١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق د / حسن بن محمد إبراهيم الحفظي ، الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- شرح الكافية الشافية : تأليف الإمام / أبي عبدالله جمال الدين ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة جامعة بغداد، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- شرح اللع . صنفه: ابن برهان العكبري المتوفى سنة ٤٥٦هـ ، حققه د / فائز فارس - السلسلة التراثية - الطبعة الأولى - الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- شرح المفصل . لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة .
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط ١، المطبعة العصرية - الكويت، ١٩٧٧ م.
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . لابن هشام ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب . دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- شرح شواهد المغني . للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح عيون الاعراب: علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ)، تحقيق: الدكتور حنا جميل حداد، ط ١، دار المنار - الأردن، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى - الطبعة الحادية عشر (١٩٩٣ م) .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط ١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- صحيح البخاري . تأليف / الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ محمد علي قطب والشيخ هشام البخاري ، المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- صحيح مسلم . للإمام / أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، حقق نصوصه وصححه / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية: ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، ط ١، مطبعة اليرموك - بغداد، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.



- في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي: الدكتور خليل عميرة، ط ١، مكتبة المنار - الأردن، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م)، ط ١، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
- الكتاب - كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى .
- -كتاب السبعة في القراءات/ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- كتاب العدد في اللغة المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- كتاب اللامات. المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- الكشف في وجوه التأويل عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها و حججها . مكى بن أبي طالب القيسي ، تحقيق محي الدين رمضان ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .
- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، دار صادر - بيروت - طبعة دار المعارف - القاهرة
- الكامل في اللغة والأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، حققه وشرحه / حذا الفاخوري، دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- اللمع في العربية . لابن جنى ، تحقيق / حامد المؤمن ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف / أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / علي المجدي ناصف ، ود / عبد الحليم النجار - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . للقاضي / أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- المخصص . لابن سيده - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ م
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (د. ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد . شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي - إعداد علي جابر عصفور - رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس ١٩٧٦ م.
- مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ، تحقيق ياسين محمد السواس - دار المأمون للتراث .
- معاني الحروف والصفات: الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط ٢، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة - جدة، ١٩٨١ م.
- معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار سرور .
- معاني القرآن للأخفش . سعيد بن سعده البلخي المجاشعي . دراسة وتحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- معاني القرآن وإعرابه . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، شرح وتحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطابع دار الحكمة بغداد، ١٩٩١ م.



- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: ٩٦٣هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب .
- معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- معجم القراءات . تأليف د / عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة و النشر - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . إعداد د / إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب . لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب - السلسلة التراثية .
- مفتاح العلوم . للإمام / أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه / نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب - دار صادر - بيروت
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام - بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب . صنعه / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المقرب ومعه مثل المقرب . تأليف / أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضري الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق و تعليق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦ .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف . للإمام / أبي عثمان المازني البصري المتوفى سنة ٢٤٧ هـ ، تحقيق وتعليق / محمد عبد الغفار أحمد عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمني): تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت ٨٧٢ هـ)، المطبعة البهية - مصر، ١٣١٥ هـ.
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب: خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت .(مطبوع بهامش إعراب الألفية المسمى بـ (تمرين الطلاب في صناعة الاعراب).
- النحو القرآني قواعد وشواهد: الدكتور جميل أحمد ظفر، ط٢، مكتبة مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.
- النشر في القراءات العشر . لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت .
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط ١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥ هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق / أحمد شمس - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٦٣٤٥
٢.	Abstract	٦٣٤٦
٣.	المقدمة:	٦٣٤٧
٤.	المبحث الأول: عطف البيان	٦٣٤٩
٥.	المبحث الثاني: التمييز	٦٣٥٩
٦.	المبحث الثالث: الحال	٦٣٩٥
٧.	المبحث الرابع: الجملة التفسيرية	٦٤٤٢
٨.	المبحث الخامس: الاختصاص	٦٤٥٩
٩.	المبحث السادس: شبه الجملة	٦٤٦٨
١٠.	المبحث السابع: المبنات الحرفية	٦٤٧٧
١١.	الخاتمة:	٦٥٠٩
١٢.	ثبت المراجع و المصادر	٦٥١٢
١٣.	فهرس الموضوعات	٦٥٢٤